د. رياض سليمان عواد

ثورة الفاتح

والتجربة الجماهيرية

شعبة التثقيف والتعبئة والاعلام

ثورة الفاتح

والتجربة الجماهيرية

د. رياض سليمان عواد

ثورة الفاتح والتجربة الجماهيرية

شعبة التثقيف والتعبئة والإعلام

الطّبعَة الأولى
1992 م

بسم الله الرحمن الرحيم

سنحاول في هذه الدراسة ان نستفيد من تجربة الفاتح من سبتمبر في مجال الديمقراطية الجماهيرية على كافة المستويات، لأن نظريات (الكتاب الأخضر) لا تفرق بين الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع، لأن النظام الذي تطالب به هو نظام جماهيري. والنظام السياسي ذاته هو وليد ايديولوجية فلسفية وكذلك النظام الاقتصادي. ولهذا، فليس هناك في الجماهيرية اليوم، أي في النظام الجماهيري، فصل بين الأفكار التفسيرية الفلسفية والتطبيقات السياسية والاقتصادية أو النظم السياسية والاقتصادية القائمة على هذه الأسس، والتي تشكل نظاماً اجتماعياً قائماً بصورة شمولية يسمى النظام الجماهيري. إنه النظام القائم على الجماهير وحدها وإلغاء ما عداها. فالأفكار التفسيرية التي سلطها قائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة الأخ/ العقيد معمر القذافي لا تشبه الأفكار القائمة في العالم، بل هي أفكار موضوعة موضع التطبيق العملي في الحياة اليومية للجماهير الليبية الشقيقة. يقول الأخ العقيد معمر القذافي:

(إن الأطراف الأخرى خارج النظام الجماهيري تجد صعوبة بالغة في فهم النظام القائم في ليبيا، والسبب أنها ليست معتادة عليه، أو أنها لا

تمارس هذا النظام، أو أنها بعيدة عنه). ولهذا، فإنها تصفه بأوصاف متعددة ومختلفة ومتباينة، لأن هذا النظام هو ثمرة كفاح البشرية ونضالها الطويل من إجل الانعتاق من كافة الضغوط، وتحطيم كل القيود، والوصول إلى مجتمع الحرية والسعادة، والانتصار نهائياً على كل أنواع التعسف والاستغلال والابتزاز. ويضيف قائد الفاتح: (فالنظام الليبي يقدم نموذجاً حيّاً للإنسانية التي ما زالت تحلم بإيجاد مجتمع خالٍ من الحكومات، أو خالٍ من السلطات العليا؛ وخالٍ من كل الضغوط السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

إن ثبوت قدرة (الكتاب الأخضر) في تجربته التاريخية على بناء المجتمع الجماهيري الموحد وأستمرار قدرته على إثبات جدارته في معالجة جميع المشاكل التي يعاني منها العالم الثالث اليوم، في وقت نجد فيه أن (الكتاب الأخضر) بدأ يستحوذ على اهتمام الرأي العام ليس في العالم الثالث فحسب، بل وفي البلدان المتقدمة أيضاً؛ وهذا دليل على أصالة أفكار (الكتاب الأخضر) وحيويته وديناميكية الحوار الذي يقطر من بين السطور، لأن ضرب (الغرب الحضاري) كبداية لضرب (الغرب الاستعماري) هو النهج الذي اعتمده (الكتاب الأخضر) في كافة المناحي الحياتية، لأن الصراع الذي تخوضه الجماهير يستهدف في البداية تحرير العقيدة والفكر والمناهج والمؤسسات من أجل تحقيق استقلال الأرض وحرية الإنسان ورسم المصير. .

ولا بد من الإشارة إلى أن أفكار الأخ العقيد معمر القذافي تحمل وعياً موضوعياً لا مكان فيه للحقد الطبقي ولا للعداء الشخصي ولا للجشع المادي، فليس بين (الكتاب الأخضر) وأي إنسان في الأرض أي عداء شخصي أو طبقي أو مادي، بل لديه عداء موضوعي عقائدي

مع الظلم والباطل والفساد والضلال الذي يتجسد في سياسة هؤلاء وتعاملهم مع شعوب الأرض، وهو بذلك سياسة الإسلام نفسها. فالأخ العقيد معمر القذافي أكد أكثر من مرة أن تصميم الجماهيرية على تطهير شعبنا من دنس الاستعمار لا يعني إطلاقاً جموداً على التجربة الديمقراطية ومسيرة التطور في العالم، ولا نزوعاً انغلاقيّاً إزاء الموضوعية العلمية، أو رفضاً للتكنولوجيا أو التقنية الحديثة، بل يعني الرفض المطلق للتخلّي عن منهج الإسلام الكامل واستجداء السياسة من جان جاك روسو، والفلسفة من وليم جيمس، والاجتماع من كونت، والاقتصاد من استيوارت مل أو كارل ماركس، لأن (الكتاب الأخضر) يملك الرؤية والتصورات الكونية الفذّة التي تبني الإنسان الخيِّر والمجتمع الصالح والحياة الحرة الكريمة لكل شرائح المجتمع البشري.

ويضيف الأخ العقيد في إحدى تعليقاته ما معناه: لأننا نملك رؤىً وتصوراتٍ كونية تبني الإنسان الخيّر والمجتمع الصالح والحياة الحرة الكريمة لكل شرائح المجتمع البشري، فلسنا بحاجة إلى الأفكار الشرقية أو الغربية؛ وهذا يدل بالحرف العريض أن ثورة (الكتاب الأخضر) المجيدة لا تميل لا إلى الأفكار التي ولدت في أحضان الكنيسة الأوروبية في العصور الوسطى، أو التي سطرتها أيدي (التلموديين) في بيانات الثورة الفرنسية في قمة عصر النهضة، أو التي (عرّبها) حملة الألوية الصليبية في الوطن العربي والإسلامي في العصر الحديث.

إن هذه الرؤية المباركة وإن اتسمت بالتجديدية لتجنيدها الصراع ولمخالفتها مسار النهضات والوثبات وحركات التحرر التقليدية والمألوفة في عالمنا الإسلامي والعربي، لكنها حركة تقليدية تمتد بأصالتها ما امتد تاريخ الرسل والأنبياء في أعماق التاريخ البشري على وجه الأرض

الذين حملوا البيانات التي أوحى بها رب العالمين. . . وفي مثل هذه الظروف المصيرية والصراعيا الحادة ما أحوجنا إلى وعي سليم يدرك الواقع ويستلهم الماضي ويرسم المستقبل، ويعمل على تحريك التاريخ وترسيم المصير في المسار الذي أراده الله للإنسانية.

يظهر (الكتاب الأخضر) وسيلة نحو القيم العليا التي تتطلع إليها النفوس الطاهرة التي تعيش معاناة الجاهلية المادية الشرقية والغربية وتقاسي ألوان الجوع والأمراض والإذلال والتمزق القاتل. فقد جاء في (الكتاب الأخضر) (أن الحكومات تحتاج إلى الجماهير لتحكمها، فالجماهير إذاً هي موضع الصراع، الجماهير هي شرط أساسي للحكومة لكي تحكم وتتحكم، إن الحكومات تريد أن تتحكم ولكن بمن تتحكم؟ تتحكم بالجماهير، ولهذا فليس من مصلحة من يريد إقامة حكومة أن تتحرر الجماهير، فالجماهير إذا تحررت تخلصت من قبضة الحكومة، إن من يريد أن يقيم حكومة يجد أن من مصلحته أن تبقى الجماهير مقيدة). . . .

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعبير سياسة اللاشرق واللاغرب هي نفس سياسة (الكتاب الأخضر) في الاكتفاء الذاتي والاستقلال والرجوع إلى الذات؛ وفي الحقيقة، فإن القائد القذافي كان سبّاقاً إلى إقامة العلاقات والتعاون بين الدول بشرط ألا تتعدى حدها المعقول، لأن العلاقات التي تؤدي إلى استعمار البلاد وإذلال الشعوب يرفضها (الكتاب الأخضر) والعقل والشرع المقدس، أما مسألة تعاون وتعاضد الشعوب مع بعضها، فكانت دائماً حديث قائد ثورة الفاتح من سبتمبر، حيث كان يرى في تعاون الشعوب قوة لها، أي كان يؤكد أن قوة الشعوب في تلاحمها وتعاونها مع بعضها، وهؤلاء المستكبرون

وعلى رأسهم أمريكا لم يفكروا سوى بمصالحهم ولن يفكروا إلا بالويلات والدمار للشعوب المستضعفة والتي تسمّى العالم الثالث.

لقد فهمت من أحاديث قائد ثورة الفاتح العظيم أنه دعا إلى عزة العرب والمسلمين، ونهى عن خضوعهم واذلالهم وكان يدعو إلى عزتهم وقوتهم وكرامتهم....

(الكتاب الأخضر) يعني لا ذل ولا استعباد، بل العزة للّه. وفي الحقيقة، فإنه يدعو إلى عزة الجماهير وإبعاد الأسر والاستعباد والعبودية عن الجماهير. وهو أول نظام سياسي جديد في العالم يكون محور هدفه ديمقراطية الجماهير... كل الجماهير. واليوم ونحن نحتفل بالعيد الثاني والعشرين لثورة الفاتح الإسلامية، فمن حقنا جميعاً ومن حق هذا الجيل أن يفخر بأنه الجيل الذي جاء في موعده مع القدر ولا يتأتّى لنا بأي حال من الأحوال، ونحن نحتفل بهذه المناسبة العزيزة والذكرى الخالدة، أن نمر مرور الكرام بهذا التاريخ، تاريخ الفاتح من أيلول 1969، الذي كان تحولاً عظيماً في كل الموازين الدولية لمصلحة الإسلام وقواه الناهضة، دون أن نستقي منه العبر والدروس ونعيد تقليب صفحاته مرة كل عام من جديد، نستلهم من الذكرى سيمفونية المجد وأكاليل الغار والكرامة الجماهيرية.

لقد تمكنت ثورة الفاتح التاريخية، ومن ورائها شعب كبّلته الأغلال وحاصرته القواعد المدججة بالسلاح من كل جانب، لقد استطاعا معاً ـ القيادة والشعب أن ينهيا، إلى غير رجعة، مرحلة طويلة ومريرة من تاريخ الشعب العربي المسلم في ليبيا الشقيقة، مرحلة طال فيها الليل وطال انتظار الفجر.

فقد عانت ليبيا ما قبل الفاتح من مؤامرة عالمية شارك في تنفيذها ذلك الثالوث الخطير الذي تمثل في نظام عميل واحتلال عسكري وسياسي ومخطط تبشيري صليبي. فلقد كانت حملات التبشير تتصاعد في كل يوم بمباركة من النظام الملكي وتحت حماية القواعد العسكرية المسلحة، مما جعل البلاد في تلك الحقبة الكالحة السواد من تاريخها تبدو وكأن لا علاقة لها بالإسلام من قريب أو بعيد.. وكان الوضع يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وتلك هي إرادة الله الذي لا رادّ لإرادته.

والخير كل الخير فيما أراده الله، فقد جاءت تلك الإرادة الإلهية التي عرفتها ليبيا قبل الثورة سبباً لانطلاقة حضارية إسلامية جديدة تعيد للإسلام سابق عزه ومجده؛ فمع زيادة الأحوال سوءاً، كانت إرادة التغيير والتطهير تزداد رسوخاً في نفوس المجاهدين الأبرار، وتتأجج في أعماقهم حماسة الإيمان والوثوق بوعد الله بالنصر المبين ﴿إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون﴾. ومصداقاً لقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغيّر ما بقومٍ حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾، كان لا بدّ من البدء بتغيير الذات، وكان الفاتح العظيم وتهاوت قلاع الفساد. وبرغم أن عملية هدم الفساد لم تكن بالبساطة التي يعتقدها بعض الناس، فإن بناء المجتمع الجديد على أنقاض المجتمع القديم كان أكثر صعوبة. فإذا كانت هشاشة المجتمع القديم قد ساعدت على تقويضه، فإن بناء المجتمع الجديد كان يواجه تحديات غاية في الصعوبة، ولمواجهة مثل هذه التحديات كان لا بد من إعادة بناء الإنسان، فهو وحده القادر على أن يعيد صياغة الحياة من جديد فوق أرضه بالحرية والحق، بالكفاية والعدل، بالمحبة والسلام، فكان (الكتاب الأخضر) ونظرية الجماهيرية.

ولكي تتمكن ثورة الفاتح من إعادة صياغة الحياة كان لا بد من أن تبدأ من خير وأبرك مكان، من منابر المساجد، لتنطلق منها ثورة الإيمان المتدفق من (الكتاب الأخضر)، لتغوص في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولتزيل الركام عن كل ما حجب ذلك الرصيد الحضاري. ولأول مرة في التاريخ تعاد للأذهان صورة الفاتحين والقادة المسلمين العظام الأوائل، وهم يقودون أممهم وشعوبهم من أعلى المنابر، وهم يحملون (الكتاب الأخضر) بيد ومبادىء المفكر العربي العقيد معمر القذافي باليد الأخرى، منادين بالسلام والمحبة، ومعاهدين على مواصلة النضال حتى تحقيق عصر الجماهير والديمقراطية والحرية.

وانطلق (الكتاب الأخضر) وانتشرت مبادئه في جميع أنحاء العالم، وتحولت الجماهيرية إلى (يثرب) جديدة يلتقي فيها الثوار من كل أنحاء العالم. وتبدأ معارك البناء على هدي من كتاب الله ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ وأداتها الإنسان المؤمن بالنظرية الجماهيرية. وتتوالى المعارك تلو المعارك بدءاً من المعارك ضد وجود القواعد العسكرية الأجنبية، إلى إجلاء بقايا الفاشيين، إلى معارك التحول الاجتماعي وسيطرة الشعب على السلطة والثروة والسلاح، ومعارك التصنيع والزراعة، معارك من أجل الوحدة العربية، ومن أجل تحرير فلسطين، معارك من أجل انتصار الحرية في كل شبر من العالم، معارك تثبيت الإرادة الوطنية والقرار السياسي، معارك من أجل نشر الدعوة إلى عصر الجماهير، ونصرة المظلومين في كل مكان من العالم.

ويتحقق الحلم ـ الأمل، ويقام المجتمع الجماهيري لأول مرة في

التـاريخ، ويتحـول مجتمع بكـامله إلى مجتمـع مجـاهـد في سبيـل نصرة الدعوة الإسلامية وإعلاء راية الإسلام في كل مكان، موشحـاً بعبارات (الكتـاب الأخضر) وأقوال الأخ العقيـد قـائـد ثـورة الفـاتـح العـظيم ﴿ولينصرن الله من ينصره﴾. لقد صدقت ثورة الفاتـح الجماهـيرية مـا عاهدت الأمة والجماهـير عليه، بـأن رفعت الكتاب عـالياً وقـاتلت من أجله، وجـابهت في سبيل ذلـك عـداء قـوى الاستكبـار وتصـدت لهـا وأفشلت مخططاتها، فكـان وعد الله وكـان النصر أكيداً من عنـد الله، لأن قلوب الجماهير كانت مع قائدها المفدّى الذي عاهـد فحقق، ووعد فأوفى، وسار على دروب الجماهير فسارت خلفه بإذن الله.

إن في حياة كل شعب وكل أمة لحظات حاسمة يتغير فيهـا التاريـخ ويتبدل مساره، فلا تأتي هذه اللحظات عادة من فراغ، ولا تـأتي لمجرد الـرغبة في المجيء. لكن هـذه اللحظات التـاريخية التي تـأتي لتصحيح مسار التاريخ يصنعها التاريخ نفسه. والثورات العـظيمة في التـاريخ، بلا استثناء، كانت تعبيراً صادقاً عن ذلـك، فقد تختلف العـوامل التي تشـارك في صناعـة التاريـخ، لكن تبقى لحظة التحـول التـاريخيـة هي نتيجة تفاعـل كل تلك العـوامل. ومـا حدث في صبيحـة ذلك الفجـر العـظيم من يوم الفـاتـح من شهـر سبتمـبر 1969 لم يكن بـدوره وليـد لحظة، كان التاريخ كله يتحرك فوق السطح وتحته. وتـتراكم العوامـل ليجد الإنسان نفسه، وهو منطلق التطور التاريخي ومحوره وأداته وغايته أمـام هذه اللحـظة التاريخيـة والحتمية. وكـان لا بـدّ من إعـادة صنـع التـاريخ وتصحيـح مساره من جـديد، فكـانت الثورة، وكـان الفجر، وكان مهرجان الشروق العظيم مع إطلالة التاريخ.

وكان الواقع العربي يعيش بدوره في هذه الفـترات لحظات الاختبـار

القاسية، فقد كان الشعب العربي يعيش آلام النكسة ومرارتها. كانت الهزيمة العسكرية ساحقة، ولكن إرادة الصمود والتصدي كانت صلبة وقوية، وكانت الأمة العربية تواجه معارك الوجود.

كان الانتصار الغربي الصليبي ـ الصهيوني في عام 1967 قد أعطى الفرصة لكل أعداء الأمة العربية كي يتكالبوا عليها في آن واحد، وكانت الجماهير العربية قد رفضت الهزيمة وأعلنت لاءات الخرطوم الشهيرة، وتصاعد الموقف على جبهة القتال من مرحلة الصمود إلى مرحلة الردع، وازداد التحالف الأمريكي الصهيوني شراسة، وتحولت المنطقة العربية كلها إلى بركان غضب يتفجر في الصدور من مصر (عبد الناصر الزعيم التاريخي الخالد) حيث الأرض عربية والشعب عربي. كانت (ليبيا) تحتلها القواعد الأمريكية والبريطانية، وكانت تلك القواعد تمثل محطة الإمداد الرئيسية للأسطول الأمريكي الذي كان يؤلف جسراً لمد العتاد للعدو الصهيوني. إضافة إلى تلك القواعد، كان الاقتصاد العربي الليبي تتحكم فيه شركات النفط الاحتكارية العالمية وحركة الاقتصاد الداخلي، والزراعة يتحكم فيها آلاف المستوطنين الإيطاليين. وبجانب هؤلاء كانت الجالية اليهودية التي أكرمها الشعب الليبي الشقيق وتربت ونمت تحت سمائه وفوق ترابه، تتآمر سرّاً مع أعداء هذا الشعب كعادتها... لكن الشعب الليبي الشقيق لم يقف مكتوف الأيدي أمام كل ذلك، فشهدت مدن وقرى ليبيا في فترة عدوان 1967 وما بعدها مظاهرات الاحتجاج والرفض، وقاطع العمال الليبيون القواعد الأجنبية، وخرج المزارعون من المزارع الإيطالية، وانتفضت الحركة الجماهيرية في وجه التجمعات الصهيونية المشبوهة. وبدا واضحاً أن عوامل التاريخ تتجمع، فقد كانت هناك مؤامرة

متكاملة الأطراف لسلخ الشعب العربي الليبي عن انتمائه القومي ودينه الإسلامي، ووصل حداً أن بعض صانعي القرار السياسي العالمي كانوا يعتبرون ليبيا الشاطىء الرابع لإيطاليا. ومارست الشوفينية الفاشية الإيطالية كل أنواع التفرقة العنصرية ضد الشعب العربي الليبي، وشعر المواطن أنه غريب في أرضه.

وفي حديث للثائر معمر القذافي أجرته معه الإذاعة المرئية العربية، وأذيع يوم 1969/10/14 قال موضحاً الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة: (الأسباب الحقيقية ليست سطحية وليست سهلة، فهي عريقة وذات جذور في التاريخ، أي أسباب تاريخية. لسردها يمكن الرجوع إلى مئات السنين إلى الوراء، فليبيا، بصورة خاصة والمنطقة العربية بصورة عامة، توالت عليها قرون طويلة من الظلم والقهر والاستعباد من جراء الاستعمار الأجنبي والتخلف الاجتماعي نتيجة الحكم الرجعي والإقليمية التي فرضت عليه فرضاً، مما جعل الإنسان العربي في آخر الصفوف في القرن العشرين).

ويضيف الأخ القائد:

(عوامل الثورة هي عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية، وكلها عوامل تاريخية بالرغم من أن هناك أسباباً أتت حديثاً فعجّلت بقيام الثورة، إنما هي في الحقيقة ليست أسباب الثورة إنما هي خطوات دفعت بالثورة خطوات على الدرب بسرعة، فمن مثل هذه الأحداث الطارئة التي عجلت بخطى الثورة النكسة المريرة التي ألمت بالأمة العربية في حزيران 1967 وحريق المسجد الأقصى الذي هز الأمة العربية).

ومع الانطلاقة الأولى لفجر الفاتح، ظن بعض المراقبين أن ما

حدث في ليبيا ليس إلا تغييراً في هيكل السلطة، بمعنى أن مجموعة من القوات المسلحة قد تحركت لأسباب خاصة بالقوات المسلحة نفسها لتستولي على السلطة وتلغي الملكية وتعلن الجمهورية، وأن الأوضاع في ليبيا ستستمر كما كانت قبل الثورة باستثناء هذا التغيير على رأس السلطة. وقد انطلق بعضهم في هذا التحليل من توالي مسلسل الانقلابات العسكرية الذي شهدته المنطقة في الستينات، فإذا كانت الديمقراطية تعني سلطة الشعب، فإن الشعب العربي الليبي ظل محروماً من ممارسة حقوقه السياسية وحرم أيضاً من ثروته، في الوقت الذي تمتع بها حفنة قليلة ارتضت لنفسها أن تكون خدماً لقوى أجنبية ومصالح عالمية، واستخدمت أجهزة القمع في مواجهة الشعب لمنعه من ممارسة حقوقه، أو حتى مجرد المطالبة بها. وهنا شعرت القوات المسلحة بمسؤوليتها التاريخية وضرورة تدخلها لحسم هذا الصراع لمصلحة الشعب، ولقد جاء في مقدمة البيان الأول للثورة:

(تنفيذاً لإرادتك الحرة وتحقيقاً لأمانيك الغالية، واستجابة صادقة لندائك المتكرر الذي يطالب بالتغيير والتطهير ويحث على العمل والمبادرة ويحرص على الثورة والانتفاضة، قامت قواتك المسلحة بالإطاحة بالنظام الرجعي المتخلف).

ويستمر البيان ليؤكد:

(إن الثورة سائرة في طريق الوحدة والعدالة الاجتماعية كافلة لأبنائها حق المساواة، فاتحة أمامهم أبواب العمل الشريف لا مهضوم ولا مغبون ولا مظلوم ولا سيد ولا مسود، بل إخوة أحرار في ظل مجتمع ترفرف عليه إن شاء الله راية الإخاء والمساواة).

ويؤكد القائد القذافي هذا المعنى بقوله:

(والله الثورة قامت من أجل الشعب وهي مسؤولة كُلياً عن هذا الشعب ولا بد أن نفتح المجال أمام جماهير الشعب حتى تشارك في صنع الحياة من جديد على الأرض العربية في ليبيا).

ويؤكد معمر القذافي هذه الحقيقة في الحوار نفسه فيقول:

(الثورة ثورة شعبية وليست انقلاباً عسكرياً). هذا التشديد على شعبية الثورة، كان يعني أن ثورة الفاتح لم تكن إلا الطليعة الجماهيرية في المغرب العربي التي اقتحمت العوائق لتفتح الباب على مصراعيه للجماهير كي تمتلك السلطة والثروة والسلاح. والمتتبع لمسيرة ثورة الفاتح منذ انطلاقها وحتى الآن، والمتتبع لأدبيات الثورة المتمثلة في خطب وتصريحات قائدها الثائر القذافي، يستطيع أن يرى بوضوح علامات بارزة توضح هوية هذه الثورة:

- إيمان لا يتزعزع بالله ورسوله.
- ثقة بقدرة الجماهير على البناء والعطاء وأنها (أي الجماهير) صاحبة المصلحة الحقيقية في استمرار الثورة.
- الحرية بمفهومها الواسع التي تبدأ من حرية الوطن لتصل إلى حرية المواطن، وأن قضية الحرية في العالم لا تتجزأ.
- أن الأمة العربية أمة عربية واحدة، وأن الوحدة العربية هي أمل الجماهير العربية للخروج من حالة التخلف.

ومن هذه المحاور تنطلق حركة ثورة الفاتح وتتحدد رؤيتها للأحداث وللتاريخ، فترى ثورة الفاتح الإسلامية أن ما تشهده المنطقة العربية من حملات استعمارية متتالية، وأن الموقف الغربي عموماً

المعادي لتطلعات وآمال الشعب العربي، إنما ينطلق في الأساس من حقد صليبي، وفي هذا يقول الثائر القذافي:

(يجب أن تعلموا أن الإسلام قد استهدف في مرحلة الاستعمار الغربي، وهذا الاستعمار انبعث من الاستعمار الغربي بعد عصر الحروب الصليبية، وبالتالي عندما جاء الأوروبيون المسيحيون إلى العالم الثالث لاستعماره في أفريقيا وآسيا هم فعلاً استهدفوا استعمار العالم، ولكن كان في قلبهم حقد على العالم الإسلامي بالذات، وبالتالي صبّوا جامّ غضبهم وعنفهم على العالم الإسلامي لأنهم يقومون بردة فعل على الحروب الصليبية).

ويؤكد الثائر المسلم أنهم (عندما تمكنوا من السيطرة على العالم وفي وسطه العالم الإسلامي كانوا يدركون أنها فرصة تاريخية لكي لا تقوم للإسلام قائمة بعد الآن حتى لا تقوم قائمة أندلس جديدة). وأشار قائد الثورة الإسلامية في ذلك إلى (أن الجنرال اللّنبي عندما جاء إلى سوريا ليحتلها ذهب إلى قبر صلاح الدين وركله برجله وقال: (ها قد عدنا يا صلاح الدين).

ويضيف الثائر (أن اللّنبي وغيره في هذه المنطقة من العالم لم يستهدفوا البلاد العربية كعرب، ولكنهم استهدفوها كديار للإسلام).

وفي مواجهة الحملة الاستعمارية على الوطن العربي والعالم، ترى ثورة الفاتح أن تحرير هذه الشعوب من نير الاستعمار هو انتصار للإسلام وتحرير لإرادته. وفي حديث للثائر القذافي يقول:

(الذي أراه أن شعوباً مستعمرة ومتخلفة يحق لها أن تثور على أوضاعها المتخلفة وعلى مستعمريها، والشعب الليبي والشعب الإيراني

وكل الشعوب الإسلامية التي قامت فيها ثورات واعتبرت ثورات إسلامية: الثورة التي قامت في ليبيا، والتي قامت في إيران - إيران كانت ثورة ضد الشاه وطغيانه أكثر منها بدوافع إسلامية، لكن الإسلام كوّن روحاً بعث الحماس والرغبة في الاستشهاد في نفوس الإيرانيين للقضاء على السبب للثورة، وهو طغيان الشاه واستعمار أمريكا لإيران، ليبيا كذلك.. نحن قمنا بالثورة ضد القواعد الأمريكية والبريطانية والاستعمار الاستيطاني الإيطالي والنظام الملكي البوليسي القمعي، والوضع الإقليمي والوضع المتخلف الذي كانت فيه البلاد، وربما الإسلام كوّن طاقة روحية لنا قوّت إيماننا وعززته في مواجهة الأعداء.. ولا يظهر في خريطة العالم أي تحرك إسلامي حقيقي لتغيير هذه الخريطة بقدر ما يظهر لي شعوب مغلوبة ومضطهدة ومستغلة.. والصورة على أوضاعها ولكن إذا تحررت هذه الشعوب، فمعنى ذلك تحرر الإسلام، وإذا تحرر الإسلام وقام الإسلام الحقيقي كما في ليبيا وفي إيران، فأعتقد أن الحياد الإيجابي ستتوسع قاعدته ويتعمق، وشبح المواجهة بين القوى الكبرى يبتعد.. لأن العالم الإسلامي إذا استقل ستتعزز قدرته الذاتية ويكون في منأى عن الاستعانة بالقوى الكبرى، وبالتالي يلعب الاستعمار دوراً إيجابياً في الحياة السياسية الدولية).

هكذا ارتبط مفهوم الإسلام بمضمونه التحرري في فكر وممارسة ثورة الفاتح الإسلامية... كانت قضية الحرية هي القضية المحورية الأساسية للقيادة التاريخية لثورة الفاتح الإسلامية، كان لا بد من تحرير الإنسان العربي من كل عوامل القهر والخوف، وكان لا بد لهذا الإنسان من أن يحطم أولاً كل القيود التي تحدّ من حريته وتمنع انطلاقه، مهما يبلغ الثمن، ومهما تعظم التحديات.

كان لا بد لثورة الفاتح، لكي تشق طريقها، من أن تحرر الأرض العربية الليبية من القوات الصليبية الأطلسية التي تحتلها باسم القواعد والمعاهدات. كان الوضع من ناحية الحسابات غير متكافىء، فهناك القواعد الأمريكية والبريطانية المدججة بالسلاح والعتاد، وبالمقابل فقد كان النظام الملكي البائد قد ترك القوات المسلحة الليبية في أسوأ الأحوال من ناحية العتاد العسكري، ومع ذلك فقد كانت ثقة قيادة ثورة الفاتح الإسلامية بالله وبقدرة الجماهير على العطاء والتضحية لا تحدها حدود، ويقف معمر القذافي بعد أربعين يوماً فقط من فجر الفاتح العظيم، ليعلن على العالم:

(إن الشعب العربي في ليبيا عندما هب في الفاتح من سبتمبر لا يقبل بعد ذلك اليوم أن يعيش مع القواعد الأجنبية جنباً إلى جنب. . . وأن القوات المسلحة التي امتشقت سلاحها وهبت للتعبير عن ثورة الشعب، لن ترضى بأي حال من الأحوال، أن تقبع في معسكراتها وقواعد الاستعمار فوق الأرض العربية الليبية).

وكما تهاوى النظام الملكي بضربة واحدة، تهاوت أيضاً قواعد الاحتلال بضربة واحدة، فلم تكن ثورة الفاتح الإسلامية على استعداد للمساومة في قضية الحرية. . . ولم تكن على استعداد أيضاً لقبول أنصاف الحلول. ويعبّر الثائر المسلم معمر القذافي عن هذا الموقف في كلمات بسيطة واضحة أعلنها في بداية جلسة المفاوضات مع الوفد الإنكليزي حول إجلاء القواعد البريطانية إذ قال: (أنصح المفاوضين بألا يضيعوا الوقت في مناقشة القضية من الناحية القانونية، أو الرجوع إلى نصوص المعاهدة. . فالمسألة المطروحة اليوم هي مسألة وجود قوات أجنبية تحتل جزءاً من ليبيا، وليست مسألة معاهدة على الإطلاق).

كان ذلك في 1969/11/8، وبعد أسبوع واحد جاء الدور على الوفد الأمريكي ليواجهه معمر القذافي بالمنطق والقوة نفسهما، فيقول في جلسة المحادثات العربية الليبية الأمريكية حول القواعد والتي عقدت في 1969/11/15: (إن الشعب الليبي يطالب بالجلاء التام الناجز الآن، وهو يملك بكل تأكيد حق الدفاع عن نفسه وحق حريته فوق أرضه، لأنه قادر على أن يتحول إلى جيش قوامه مليون ونصف مليون مقاوم وأن أمريكا أدرى من غيرها بفعالية المقاومة الشعبية وعجز الأساطيل والجيوش النظامية مهما كانت قوتها).

وهكذا، وقبل مرور عام على قيام ثورة الفاتح كانت قد تمكنت من أن تطرد كل القوى الأجنبية العسكرية الموجودة فوق أرضها.

ولم تكن القوات العسكرية هي وحدها الرمز الأجنبي الدخيل الذي وجد على الأرض الليبية، فبجانب القوات العسكرية كانت هناك بقايا الفاشيين الإيطاليين، الذين ذهبت بهم أحلامهم إلى أن الأرض العربية الليبية ستبقى، وإلى الأبد، جزءاً من الفاشية الإيطالية. ولما سقطت الفاشية الإيطالية مع انتهاء الحرب الثانية، اكتفى هؤلاء بما غنموه في ليبيا وفضلوا البقاء فيها من العودة لبلادهم، وأخذوا ينهبون خيرات البلاد. . . فكان لا يمكن لثورة الفاتح الإسلامية والتي تمكنت من طرد القواعد البريطانية والأمريكية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هؤلاء الفاشيين وممارساتهم، فسارعت الثورة إلى ترحيل ما يزيد على عشرين ألفاً منهم عن التراب الليبي. وفي 1970/10/7 م، تم استرداد المساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية والعديد من المتاجر والمصانع والورش والمطابع، وتوزيعها على أصحابها الحقيقيين من الشعب العربي الليبي. يومها وقف الثائر المسلم معمر القذافي يقول: (يا أخي

المواطن يحق لك اليوم أن ترفع رأسك عالياً لتتحدى الغزاة وتتحدى المستعمرين وتأخذ بالثأر. ويعيش في عروقنا الثأر الحقد المقدس على أولئك الذين نصبوا المشانق في كل مكان، على أولئك الذين نصبوا المشانق لعمر المختار ولسعدون).

وبطرد بقايا الفاشيين تكون الأرض الليبية قد تحررت من كل القوى الأجنبية، ولكن هل يعني هذا أن الحرية قد اكتملت؟ لقد كانت رؤية القيادة التاريخية لثورة الفاتح الإسلامية للحرية تنبع من مفهومها الواسع، وأن الحرية لا تتجزأ. فعلى الصعيد القومي كان تأكيد ثورة الفاتح الإسلامية بأن تحرر الأمة سيظل ناقصاً طالما كان هناك شبر واحد من الأرض العربية يرزح تحت نير الاستعمار، من هنا كانت تشديد ثورة الفاتح على قومية المعركة مع العدو الصهيوني، وأعطت ثورة الفاتح الكثير والكثير للعمل الفدائي العربي.

واختلفت حول ذلك مع كثير من الأنظمة العربية وطالبت الحكومات العربية بمنح كل التسهيلات اللازمة لكي يستمر العمل الفدائي الفلسطيني وحددت موقعها من دول العالم على أساس الموقف من القضية الفلسطينية. وإيماناً بارتباط الحرية في الوطن العربي بقضية الوحدة، فقد كانت الجماهيرية سبّاقة في هذا المجال، شأنها في ذلك شأن القطر العربي السوري الصامد بقيادة السيد الرئيس المناضل حافظ الأسد الذي يقول: (إن الوحدة العربية هي طريق التصدي والتحرير، لقد كان الكفاح من أجل الوحدة هو نفسه من أجل الحياة، وكان التلازم بين القوة والوحدة أبرز معالم أمتنا). ويقول القائد الأسد: (سنظل مع شعب فلسطين.. مع قضية فلسطين، ستظل سورية سنداً قوياً لكل من يريد أن يكافح من أجل فلسطين).

ويقول الأخ العقيد القذافي في حديث مع محطة الإذاعة الأمريكية المرئية (إي. بي. سي. 1981/12/6 ما يلي:

(إننا رفضنا أن نطأطىء رؤوسنا أمام الولايات المتحدة الأمريكية، لأننا رفضنا أن نكون عبيداً أو عملاء لها أو تحت سيطرتها، ونريد أن نكون دولة حرة وغير منحازة، وأمريكا لا ترغب في وجود مثل هذا الشعب، ولكنها تود الهيمنة على العالم كله، وأن تقسم العالم إلى أعداء أو عبيد لها، ولكننا نرفض أن نكون عبيداً لها).

ويقول في (الكتاب الأخضر): (أداة الحكم هي المشكلة السياسية الأولى التي تواجه الجماعات البشرية)، فالشعوب تواجه الآن هذه المشكلة المستمرة، وتعاني المجتمعات العديد من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها، ولم تنجح بعد في حلها حلاً نهائياً وديمقراطياً. ولم يقف دعم الثورة الليبية لقضية الحرية فمدّت، يد الدعم والمساعدة إلى قارات العالم شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً. وقد جاء في (الكتاب الأخضر): (أن البشرية لا زالت حقاً متأخرة ما دام الإنسان لا يتكلم مع أخيه الإنسان لغة واحدة موروثة وليست متعلمة... ومع هذا، فإن بلوغ البشرية تلك الغاية يبقى مسألة وقت ما لم تنتكس الحضارة). لقد وقفت ثورة الفاتح مع كل المضطهدين والمستضعفين في العالم، وما من حركة تحرر في العالم إلا واعتبرت طرابلس مقراً لها، وتحولت طرابلس إلى مثابة عالمية للثورة التي فيها ثوار العالم من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية يجمعهم جميعاً مبدأ واحد، هو نضال من أجل الحرية. يقول تعالى في كتابه العزيز ﴿ونريد أن نمنّ على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمةً ونجعلهم الوارثين﴾.

والوجه الآخر لحرية الوطن كان حرية المواطن الذي انطلقت من

أجله ثورة الفاتح الإسلامية، فكان لا بد من أن تفكر في بناء الإنسان الحر. يقول الأخ العقيد: (في اعتقادنا يجب أن تبنى الشخصية العربية على التزام كامل بالإيمان بالله والقيم الإسلامية، ثم معرفة حقيقية بأن هذا الإنسان عبارة عن عقل يفكر وقلب يوجه ويد تعمل وتصنع باختيار حر، يكون العقل فيه هو الهادي وهو المرشد باستمرار، تلك هي نظرية الاختيار بين الخير والشر بعد أن هدى الله الإنسان إلى صراط مستقيم، وأوضح له الخير والشر. لا بد إذاً من توفير الحرية وتوفير سبل الحماية لهذه الحرية، لا بد إذاً من إبراز عقيدة الجهاد التي تحرك نفس المواطن المسلم، تحركه لينال حريته وليصون هذه الحرية، تحركه لكي يتربى تربية إسلامية حقيقية فينفض غبار الماضي ويتحرك كي يصنع المستقبل وهو قادر وهو مؤمن وهو جاد).

هكذا تكلم الأخ العقيد في الندوة الفكرية بطرابلس في 1972/10/26.

فمنذ اليوم الأول للثورة، كان التوجه العام هو تأكيد سلطة الشعب وأن يمارس الشعب (الديمقراطية المباشرة). من هنا، فإن الثورة قد أكدت إعادة الدور الطبيعي للجماهير في السيطرة على مقدراتها، والتخلص من عقدة الخوف من السلطة. ويوضح الأخ العقيد ذلك الموقف في خطاب ألقاه في الاحتفال بذكرى الشهيد عمر المختار بمدينة البيان الأول، بنغازي، في 16 أيلول 1969: (إن الثورة لا يمكن أن تكون قيادتها محتكرة لدى مجلس قيادة الثورة أو الوزراء. إن القيادة لهذا الشعب والسيادة لهذا الشعب والكلمة العليا لهذا الشعب، نحمّل هذا الشعب مسؤولية الحكم، نحمّله مسؤولية فلسفة الثورة ومقومات الثورة وحكمه الثورة ومبررات الثورة، وإن الإجابة عنها لدى رجل

الشـارع، لدى الـطالب، لـدى الفـلاح، لدى العـامل، لـدى المواطن الصغير).

وجاء في (الكتاب الأخضر): (المجالس النيابية هي العمود الفقـري للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة في العالم).

(ومجمل القول إن محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من أجل حل مشكلة الحكم، أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفـة أو قبيلة، ومحاولات إرضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها، أو أخذ رأيهـا في الاستفتـاءات، إن تلك المحاولات جميعهـا باءت بـالفشـل وأصبـح تكـرارها مضيعـة لوقت الإنسـان، ومضحكاً عـلى الشعوب من نـاحية أخرى).

قـال الله تعالى: ﴿وأمـرهم شـورى بينهم﴾. يقـول الأخ العقيـد: (الحرية، كل الحرية، لجماهير الشعب الكادحـة وليست للمترفعـين عن جماهير الشعب).

وفي هذا الخطاب نفسه الذي ألقي بمناسبة المولد النبوي الشريف في 1973/4/15 يقول الأخ العقيد:

(يشهـد العالم كله، ونشهـد نحن عـلى أنفسنـا، أن نفكـر أن ثـورة الفاتح من سبتمبر تنبع من الإسلام ومن الرسالة الخالدة ومن الكتـاب الذي أنزل من السماء، والذي لا يـأتيه البـاطل من بـين يديـه ولا من خلفـه، إذا كان العـالم يشهـد كله بهـذا ونحن واثقـون تمـام الثقـة من أنفسنا، فإننا نطبق الفكر السليم والفكر الإنساني العظيم، الفكر الذى أتى به محمد (ص) والذي أخرج النـاس من الظلمات إلى النـور، نحن نتمسك بكتاب الله مـا دمنا نحن واثقـين من ينبوع الفكـر الذي بـين

أيدينا، فلا بد من أن ندخل المعركة الثقافية. نحن لا بد من أن نطبق كتاب الله، وعندما نطبق كتاب الله، فإن أي فكر يخالفه يعتبر مضللاً).

وبالثورة الثقافية التي أعلنها قائد ثورة الفاتح الإسلامية، أصبح بالإمكان بناء الإنسان العربي الحر، وتحرير المواطن العربي من الثقافات المضللة، كما تحرر من القواعد الأجنبية. وبدأت انطلاقة هذا الشعب الحر صاحب المصلحة الحقيقية في استمرار الثورة في زحفه المقدس لبناء المصانع والمزارع والمعاهد، ومع كل هذا فهو يحمل السلاح دفاعاً عن تلك المنجزات، وتأكدت مسيرة الفاتح العظيم وبالتالي صدق إحساس القيادة وثقتها بالجماهير، ومضى الشعب مستعيناً بربّه يزحف نحو السيطرة الشاملة على السلطة، معلناً نهاية عصر الاستبداد وبداية عصر الجماهير. . كل الجماهير.

يقول الأخ العقيد في خطابه في العيد الرابع عشر للثورة بتاريخ 1983/9/1 : (إننا نحس بأن حريتنا ناقصة ووجودنا مهدد وكرامتنا مهانة لأننا جزء لا يتجزأ من الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، والتربة الليبية جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج، وأن أي استعمار فوق الأرض العربية ينقص من استقلال أي جزء آخر. فإذا كان اليوم يوم احتفال وابتهاج في جزء من الوطن العربي فهناك حزن واستعمار وانتكاسة في أجزاء أخرى من الوطن العربي).
ولقد توج الشعب نضاله السياسي بإعلان قيام سلطة الشعب وأول جماهيرية في التاريخ، وكان ذلك في غمرة احتفال المسلمين بذكرى مولد نبيهم (ص) في عام 1977. ومن أهم ما جاء في هذا الإعلان التاريخي :

إن الشعب العربي الليبي وهو يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم، إقراراً لسلطة الشعب الذي لا سلطة لسواه، يعلن تمسكه بالحرية واستعداده للدفاع عنها فوق أرضه وفي أي مكان من العالم وحمايته للمضطهدين من أجلها، ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقاً لملكية الشعب. إن الشعب العربي الليبي وقد استرد بالثورة زمام أمره وملك مقدرات يومه وغده مستعيناً بالله ومتمسكاً بكتابه الكريم أبداً مصدراً للهداية وشريعة للمجتمع، يصدر هذا الإعلان إيذاناً بقيام سلطة الشعب، ويبشر شعوب الأرض بانبلاج فجر عصر الجماهير:

- القرآن الكريم هو شريعة المجتمع في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.
- السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في ليبيا، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه.
- الدفاع عن الوطن مسؤولية كل مواطن ومواطنة، وإذا كان الشعب العربي الليبي قد تعهد في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب بالدفاع عن الحرية في أي مكان من العالم، فإنه لم يكتف بهذا الإعلان، بل استمر بدعم قوى الخير في كل مكان من العالم في مواجهة قوى الظلم والطغيان، وأعاد إلى الأذهان سؤالاً بسيطاً طرحه في بداية الإسلام الخليفة عمر بن الخطاب حين قال: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً). وشهد العالم كله مولد (الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير) ـ عصر المستقبل للشعوب ـ وقد شددت وثيقة حقوق الإنسان الخضراء على:

1 ـ أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي، وأن السلطة للشعب يمارسها دون نيابة.

2 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويحرّمون تقييدها.

3 ـ أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية.

4 ـ أبناء المجتمع الجماهيري أحرار في تصرفاتهم الخاصة وعلاقتهم الشخصية ولا يحق لأحد التدخل فيها.

5 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها.

6 ـ المجتمع الجماهيري يضمن حق التقاضي واستقلال القضاء.

7 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل، وهي الدين والعرف.

8 ـ الدين إيمان مطلق بالغيب، وقيمة روحية مقدسة خاصة بكل إنسان، عامة لكل الناس وهي علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط.

9 ـ يحرم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لإثارة الفتن والتعصب والتشيّع والاقتتال.

10 ـ العمل واجب وحق لكل فرد في حدود جهده.

11 ـ المجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الأجراء.

12 ـ أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الإقطاع، فالأرض ليست ملكاً لأحد، ولكل فرد الحق في استغلالها.

13 ـ أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الإيجار، فالبيت لساكنه.

14 ـ التعليم والمعرفة حق لكل إنسان.

15 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يعملون من أجل إقامة الكيان القومي الطبيعي لأمتهم، ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية الطبيعية.

16 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يحمون الحرية ويدافعون عنها في أي مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها، ويحرضون الشعوب على مواجهة الظلم والتعسف والاستغلال والاستعمار.

17 ـ المجتمع الجماهيري مجتمع التألق والإبداع، ولكل فرد فيه حرية التفكير والعقيدة.

18 ـ أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالاً ونساءً في كل ما هو إنساني، والتفريق في الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره.

19 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يؤمنون بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء والرفاهية والوئام.

20 ـ أبناء المجتمع الجماهيري يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجرثومية والكيميائية ووسائل الدمار الشامل، وإلى تدمير المخزون منها، ويدعون إلى تخليص البشرية من المحطات الذرية وخطر نفاياتها.

وبظهور هذه الوثيقة سجلت ثورة الفاتح سابقة تاريخية عظيمة،

حيث يتعهد شعب بأكمله بالالتزام بميثاق حقوق الإنسان، ويتعهد بالدفاع عنه لأول مرة في العصر الحديث، ولا خوف على حقوق الإنسان طالما أن الجماهير هي التي تقرر هذه الحقوق وتحرسها وتحميها، وطالما أن الجماهير امتلكت السلطة والثروة والسلاح، وامتلكت بالتالي الوسائل التي تمارس بها طموحاتها وآمالها.

وهكذا، كانت مسيرة ثورة الفاتح ومسيرة الوحدة والحرية والاشتراكية في سورية متلازمتان وتسيران في خطى وثيقة بين الجماهير العربية بقيادة القائدين العربيين العظيمين حافظ الأسد ومعمر القذافي.



في الحرية

«إن غاية المجتمع الاشتراكي الجديد هي تكوين مجتمع سعيد، لأنه حر، وهذا لا يتحقق إلا بإشباع الحاجات المادية والمعنوية للإنسان، وذلك بتحرير هذه الحاجات من سيطرة الغير وتحكّمه فيها».

«معمر القذافي»

(من الفصل الثاني من الكتاب الأخضر)

من المسلَّم به أن عالم الإنسان عالم اجتماعي تقتضيه طبيعة الحياة التي فطر عليها في هذا الوجود، حتى في نطاق الحيوانات تراها تعيش في جماعات، وإذا كانت الجماعة هي أساس البقاء والسلوك الجماعي في المملكة الحيوانية، فمن باب أوْلى أن يكون السلوك الجماعي للإنسان قائماً في هذه الحياة أيضاً. فالحقيقة التاريخية الثابتة في عالم الإنسان هي الحقيقة الاجتماعية، وإذا كان الأمر كذلك، فالحياة الاجتماعية بقيمها الأساسية وبما تتضمنه من حقوق هي التي تميز سلوكية الإنسان عن الحيوان، وإذا كان الإنسان كائناً اجتماعياً، فهو متغير نحو الأفضل في سلوكه لتحقيق حياة أمثل تضمن حركته وسلوكه في نطاق الحرية الفردية الشخصية، أو في نطاق الحرية الاجتماعية السياسية. من هذا

المنطلق الحر، ولضمان تحقيقه، قامت الصراعات عبر التاريخ سواء على مستوى الأفراد أو الطوائف أو القبائل أو الشعوب، حيث تتميز شدة هذه الصراعات تبعاً لأهمية المصالح ومدى الارتباط بها، سواء كانت مادية أو اجتماعية أو سياسية أو عقائدية. فالصراعات على هذا الأساس مرتبطة بمدى أهمية المصالح وتأثيرها، سلبياً أو إيجابياً، على أصحابها، ومن خلال هذه المصالح تتكون الرؤية الواحدة لأصحابها، فالتجار وأرباب العمل مثلاً رؤيتهم الواحدة هي العمل على استمرار ظاهرة الاستغلال والاحتكار، ولو أدى ذلك إلى إذكاء الصراعات بين الدول بغية استمرار تسويق السلاح باستمرار الفتن. كما أن ظاهرة الاستغلال قد لا تقتصر على الصراع الاقتصادي، بل تتخذ شكلاً سياسياً يتجسد في الصراعات الحزبية التي تظهر في استغلال الحزب لأصوات الناخبين للوصول إلى الحكم والاستمرار فيه.

وهكذا، تظهر الحزبية أداة دكتاتورية تتجاوز الحقوق الفردية أو الاجتماعية أو السياسية، كما حصل في فضيحة (ووترغيت في أمريكا)، عندما وضع الحزب الحاكم آلات التنصت على الحزب المعارض مستهتراً بمفهوم الحرية بغية تحقيق مصلحته في استمراره في الحكم، كما وتتجلى هذه الظاهرة في الاستغلال الطائفي أو العرقي، سواء بسبب العقيدة أو الدم. كل ذلك نتيجة للرؤية الواحدة الضيقة التي تنتمي إليها الطائفة بسبب معتقد ما. وقد يعمق هذا الاستغلال فيطغى على كل القيم الحياتية الأخرى بغية الاستمرار في المحافظة على المكاسب. هذه الرؤية في حقيقة الأمر إنما تنعكس نتيجة المصالح الذاتية القائمة على الأنانية التي تنعدم من خلالها الحرية والتي تتمثل في الرؤية الالتزامية التي تعمي البصر والبصيرة عن رؤية الوجه الآخر. ولا شك

أن هذا ينعكس على المجتمع ككل، وقد يؤدي إلى استلاب كافة القيم حيث يسخر كل شيء في سبيل المحافظة على الذات.

وإلى هذا أشارت (النظرية العالمية الثالثة) في نقدها، فكشفت عن نتائج هذا الاستغلال الطائفي أو القبلي أو الحزبي، حيث قررت معادلة ثابتة فقالت:

- إن المصالح الواحدة تنشأ عن وجود مجموعة من الناس تجمعها رابطة الدم أو العقيدة أو المكان، أو مستوى المعيشة والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة، وتنشأ كذلك من الأسباب ذاتها المؤدية إلى النتيجة ذاتها، أي بسبب دم أو معتقد أو مستوى معيشة أو ثقافة أو مكان تنجم عنها:

- رؤية واحدة لتحقيق تلك المصالح، فيظهر الشكل الاجتماعي لتلك المجموعة.

- في صورة طبقة أو حزب أو قبيلة أو طائفة والنتيجة هي تكون أداة.

- بسبب اجتماعي تتحرك المصالح بأسلوب سياسي لتحقيق رؤية ومصلحة تلك الجماعة، فمعيار الاستغلال السياسي أو الاجتماعي.

فبنظر (الكتاب الأخضر) يقوم الاستغلال على تحقيق السلطة الحزبية لمنفعة مصلحة الحزب أو الجماعة المستغلة الحاكمة، فهو معيار سلطوي نفعي يعكس رؤية الذات المستغلة، الفئة أو الطائفة أو القبيلة أو الحزب. ولا شك أن هذا المعيار ضيق إذ الشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة، فإذا ساد على المجتمع الطبقة أو الحزب أو القبيلة أو الطائفة، كان الاستغلال قد تحقق على مذبح الحرية والقيم الديمقراطية وبالتالي، صار النظام السائد آنذاك نظاماً

دكتاتورياً. وعندما يبيح أفراد المجتمع لمثل هذه الفئة التحكم في مصير الشعب وفق مصالح هذه الفئة، معنى ذلك أن الشعب قد تنازل عن قيمه المثلى في حياته، وفي مقدمتها الحرية والديمقراطية. إذ لا مبرر لطبقة أن تسحق بقية الطبقات من أجل مصلحتها هي، ولا مبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها. هذه النظرية الإنسانية الاجتماعية إنما هي نظرة عادلة تعني شمولية السلطة للشعب وممارسته والقضاء على الاستغلال، وما الأحداث التي نراها في معظم الدول المتخلفة إلا صوراً من صور الاستغلال الاجتماعي والسياسي التي دفعت الشعوب دمها ثمناً لهذا الاستغلال البغيض، وما الشعوب المغلوبة والمظلومة التي تئن تحت وطأته، إلا نتيجة لإباحتها للقلة بأن تتحكم فيها، باعتبارها قبلت المساومة على حريتها. فالإباحة لطبقة ما أن تحقق مصلحتها الذاتية، معناه الإباحة لاغتيال القيم الإنسانية واستلابها، والرضوخ لهذا الاغتيال يعني سيطرة الدكتاتورية، وهذا إيذان بالتصفية وقبول بالاحتكام لمنطق القوة.

من هذا المنطق الواقعي المخزي للشعوب الراضخة تحت نير الظلم والعبودية، نير الدكتاتورية العصرية، دكتاتورية استلاب الديمقراطية باسم الديمقراطية، هو الذي أدى إلى طرح قواعد وأسس الديمقراطية الجماهيرية التي أقامها (الكتاب الأخضر). ومن خلال هذا المنظور أقر مبادىء الديمقراطية المباشرة لقائمة على أسس الحرية والديمقراطية التي تعكس القانون الطبيعي في أصول الحكم، وهو أنه لا بد لجميع الشعب من أن يمارس حكم نفسه، لا أن يكون الحكم مقصوراً على

طبقة ما، لأن واقع المجتمع الحقيقي دائماً أن يتكون من أطراف متعددة، أما بقاء طرف واحد في المجتمع فمعناه أن هذا الطرف قام بتصفية بقية الأطراف ليبقى هو. وبديهي أن مثل هذا العمل ليس لصالح كل المجتمع، بل لصالح الذين يحلون محل المجتمع، لأن هذا الإجراء التصفوي أصلاً، قائم ضد أفراد المجتمع الذين ليسوا من ضمن الحزب أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة القائمة بالتصفية.

ولا شك أن هذه الظواهر القائمة في العالم مردها إلى اغتيال الحرية وقلب مفاهيم القاعدة الطبيعية، عن طريق محاولات تثبيت القاعدة المادية للمجتمع، وهذا بالطبع قلبٌ للواقع الاجتماعي الذي لا يمكن استمراره إلى الأبد، لأن المجتمع بطبيعته يتصف بالتفاعل والتوليد بحكم التطور الحتمي، فيتغير ويفرز فئاته تبعاً لخصائص الحرية فتعود للمجتمع صفاته الأصلية، وهذا يعني أن الحرية بما تحويه من فعالية قادرة أن تعيد للمجتمع صفاته الموروثة من خلال الطبقة أو الطائفة أو الحزب الوارث، فيعود للمجتمع مستوياته المختلفة المادية والاجتماعية، ومن خلال هذا المنظور الاجتماعي استطاعت (النظرية العالمية الثالثة) أن تجد مفاهيم جديدة للديمقراطية التي تنادي بها والتي بادرت الجماهيرية إلى تطبيقها، لإيمانها أن القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة، وأن أداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر إلى حين ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولّد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة.

وعلى هذا الأساس، أقامت يقيناً ثابتاً، مبنياً على قناعة مستمدة من أسس اجتماعية ثابتة وهي أن الحرية قدر الشعوب فلا بدّ من تحقيقها، وهي الهدف المتبقي، ذلك أن سعادة الإنسان لا تتحقق إلا في ظل

الحرية المادية والمعنوية، وأن مجمل محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من أجل مشكلة الحكم أو حسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة، ومحاولات إرضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها، أو أخذ رأيها في الاستفتاءات، باءت جميعها بالفشل.

وقد خلصت (النظرية) إلى الحكم على كافة الأنظمة السياسية في العالم بأنها نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة، سواء أكان سلمياً أم مسلحاً، كصراع الطبقات أو الطوائف أو القبائل أو الأحزاب أو الأفراد لإيصال فرد أو جماعة أو حزب أو طبقة إلى الحكم، دون الشعب ككل، وهذا بالطبع يشكل هزيمة للديمقراطية التي هي أسلوب في الحكم واختيار سياسي في نظام الحكم يقتضي رعاية مصلحة الشعب بما يحقق حريته.

وإذا كانت السياسة تتناول تحقيق سلوكية الأفراد المتصلين بعضهم ببعض على شكل جماعات على وجه خاص ينظم علاقاتهم القائمة بينهم بما يكفل سعادتهم، فإن روح السياسة هذه لا يمكن أن تؤتي ثمارها، إلا إذا تحقق عنصران أساسيان، وهما:

1 ـ استقلال الفرد عن سلطان غيره.

2 ـ استقلال الجماعات كل منها عن سلطان غيرها.

وهذا ما يبرر سلامة كفاح الشعوب بوجوب مقاومة الاعتداء الخارجي مع ضمان مقارعة الاضطهاد الداخلي الذي تفرضه طبقة أو طائفة أو حزب حاكم، ومثل هذه الأهداف لا بد لتحقيقها من نظام حكم سليم عن طريق سيادة الحرية في نظام ديمقراطي.

فالحرية بمفهومها الحقيقي ترمي إلى تحقيق الهدفين معاً: الاهتمام

بالإصلاح الداخلي، والمناداة بالدفاع القـومي، لأن كلاً من الاتجـاهين يتمهان بعضهما بعضاً، فلا قيمـة للحريـة إذا كان الشعب مسحـوقاً من الداخل، كما لا قيمة للحرية في الداخل، إذا كان الشعب مستعمراً.

فالحرية بهذه الأهداف أساس الحياة الحضارية، وعليها يتوقف كيان الاستقـلال. كما أن هـذه الحيـاة يتـوقف قيـامهـا عـلى نمـو الاستقـلال الشخصي والحكم الـذاتي، وعلى هـذا نجد أن الحـرية السيـاسية تعني استقلال الشعب ومقاومة التحكم الأجنبي، فلا حرية لشعب إذا فقـد هاتين الصفتـين، كما أن وجـود الشعب لا يتحقق مدنيـاً إلا من خلال هذه الحرية السياسية التي عن طريقها تتحقق الحرية الفردية.

من خلال حرية الشعب في مثل هذا المجتمع يمـارس الفرد مـا يراه خيـراً لنفسه ولشعبـه، إذا توافـرت فيه درجـة معينة من النضـج، فلا تفـرض قيود عـلى رغبات الأشخـاص إلا من خـلال منـظور المصلحـة العامة، مصلحة الشعب، لا مصلحة الحزب أو الطائفة أو الحاكم.

فالحرية إذن، تتنافى مع الطغيان أو الحكم الطبقي أو الاختيـار، فلا يسوغ للإنسان أن يكون واقعـاً تحت ضغط حسي لطبقـة أو لحاكم، أو تحت إكراه يثير في نفسه الخوف من النتائج التي يسببها له الغير، إذا هو خالف هذا الإكراه المعنوي.

فـالحريـة قيمة مثـلى تأتي في طليعـة القيم الإنسانيـة تحقق للإنسـان إنسانيته ليس بمفهومها المدني فقط، بل بمفهومها السياسي أيضاً. فالفرد يجب أن يهيَّأ، لا على أنه عضو في المجتمـع فحسب، بل هـو عضو في الدولة يمارس المدنيـة، لا لذاتهـا، بل لتحقيق ارتبـاطه بـوطن مسؤول عنـه، وهـذا لا يمكن تحقيقـه إلا من خـلال عضـويتـه في السلطة التي

يمارسها مع باقي أفراد الشعب، فتحقيق الحرية إذن منوط بتحقيق السلطة الشعبية وهي أساسها، وكل مجتمع لا يمارس سلطته الشعبية فهو بمنأى عن حريته السياسية.

وكل فرد له حق المواطنة والانتماء إلى مجتمع ما اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لا يملك هذا الحق إلا إذا كان حراً ولا يملك هذه الحرية إلا بممارسته السلطة الشعبية التي تحتوي هذا المجتمع الذي ينتمي إليه، كما أن جميع القيم المثلى اللصيقة بالإنسان التي تهدف إلى سعادته لا يمكن تحقيقها والدفاع عنها، إلا إذا كانت مبعث خير للفرد والمجتمع وللإرادة العامة، إرادة الجماهير، عن طريق سلطتها الشعبية.

فالحرية ليست بقيمة فردية شخصية فحسب، بل لا قيمة لها إذا لم تحقق وظيفة اجتماعية تعكس أثرها على المجتمع ككل، فهي إذن ليست إرادة ذاتية فقط تستجيب للهوى والعاطفة أو التعصب، كما أنها ليست مجرد اختيار فردي ينطلق مستقلاً عن المجتمع والدولة، إذ لو صح هذا المفهوم لعمّت الفوضى تبعاً لدوافع أنانية تحرك الإنسان دون إقامة أي اعتبار للدوافع الاجتماعية في نطاق منظور الدولة.

على هذا يجب أن تتجسد القيم المثلى في الحياة من خلال معطيات سياسية، هي:

الفرد + المجتمع + الدولة = معطيات القيم

فالفرد لا يبلغ الحرية إلا إذا كرس نفسه لخدمة المجتمع بوصفه حاكماً ومحكوماً في آن واحد، ولا يتحقق هذا إلا عن طريق نظام سياسي يتيح له ذلك، وهو نظام الديمقراطية المباشرة التي ترسي أسس السلطة الشعبية في إطار الحرية التي هي ديمقراطية المؤسسات فتجعل

السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب، حيث تتبلور هذه القوى وتتمركز طاقاتها على الساحة الشعبية على وجه الاستقرار ليتسنّى لها القيام بدورها الفعال، بالمحافظة على فعالية الشعب وأهدافه وطموحاته في تحقيق وحدة الشعب العربي، فتزول بذلك حدوده المصطنعة ويستقر وجوده القلق. فطريق الوحدة إذن، هو طريق الحرية، هو طريق السلطة الشعبية، وهي الديمقراطية الحقيقية وهي معطيات الطبيعة الأصيلة والقانون الطبيعي.

وإني إذ أعالج في هذا البحث الحرية الديمقراطية، سأعالجها وأتعرض إليها بالدراسة، لا من خلال مفهومها في العصور الماضية، عصر الملك السيد أو المدينة السيد، أو الديمقراطية السيد أو الخليفة السيد أو الإقطاعي السيد أو الطائفة السيد أو الحاكم السيد، بل من خلال منظور الشعب السيد الذي يملك مقدرات سلطته وثروته وسلاحه، ومن خلال مفهوم الحرية وهدفها في حماية إنسانية في المنظور السياسي والاجتماعي معاً في إطار الشعب.

الحرية والإنسان

ليست الحرية قيمة مجردة، إنما هي فعالية حياتية بها يلمس الإنسان آدميته ووجوده الاجتماعي، فهي أمّ القيم. كما أن الحرية سلوك أساسها المعرفة، وعن طريقها يعرف الإنسان نفسه ووجوده الاجتماعي، ويعرف بمعطياتها الطريق الصحيح ويدرك مركز وجوده الإنساني في الحياة الذي يحدد معالم حريته أو عبوديته، كما عن طريقها تتحدد معالم المجتمع. فإذا كان الأمر كذلك، فالحرية في عصر الجماهير تحدد معالم المجتمع الجماهيري الإنساني ومقوماته عن طريق المعرفة، باعتبار أن الأصل في كل قيمة من قيم الإنسانية تتحدد عن طريق المعرفة، وعلى هذا، فالمعارف تحتويها الحرية فإذا افتقدت الحرية افتقدت المعارف وأضحى الاستلاب الفكري هو المسيطر، كما هو الشأن في كثير من المجتمعات المتخلفة التي تعيش مرحلة الاستغلال السياسي والسلطوي. على أن الاستلاب لا يقوم دون عوامل أو توجيه يتم عن طريق العلم والمعرفة بغية الوصول إلى سلب حرية المواطن والإخلال بالقيم لإحلال مفاهيم أخرى تكرس العبودية والاستعمار الذي هو ثمرة قهر الحرية. وإذا كان الاستعمار قد انتهى في بعض الدول، فإن آثاره لا تزال باقية ومستمرة بالسيطرة على بعض الحكام

الذين يمثلون امتداداً للاستعمار بحيث ينفذون إرادته بوعي أو بدون وعي.

وهكذا، يسيطر الفكر الاستعماري الذي يسلب من شخصية المواطن قيمها، بمعنى أنه يقضي على الوطنية والمدنية والتاريخية والفكرية. ومن هنا تُسلب الحرية وينعدم الاختيار بشكل لاشعوري دون وعي أو إدراك لنتائج هذا الاستلاب. ولا شك أن هذا يتم عن طريق الغزو الثقافي والاقتصادي والسياسي بحيث تنزع سيادة الإنسان على فكره، وخاصة في الأوطان العربية، حتى ولو لم تمس الأرض أو لم تنزع السيادة عليها، لأن الاستعمار الفكري والاقتصادي، لا يقل خطراً وضرراً عن الاستعمار الاستيطاني.

ويتجلى هذا الاستلاب: خاصة في النظم السياسية التقليدية وفي مفهوم الحرية والديمقراطية، وكذلك في النظم الاقتصادية، كل ذلك تبعاً لمصادر هذه المعطيات وأسسها. فالإنسان وإن كان واحداً في جميع أرجاء العالم، لكن العوامل البيولوجية الفسيولوجية لها أثرها البعيد في تكوّن وحدة الإنسان في كل مكان، كما أنها تخلق فيه العقل والفكر الذي يحكم تصرفاته. ومع ذلك، فإن تطلعات الإنسان في كل مكان تختلف تبعاً للظروف التي ترافق حياته وتتحكم في عقله وتفكيره كالأرض والتاريخ والحضارة والأصالة، ومن هنا تختلف القيم والتجارب بمدلولها تبعاً لاختلاف العقلية والفكر، وعلى هذا يمكننا أن نقرر أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية عوامل هامة تلعب دوراً بعيداً في ماهية التفكير، كما لها أثرها في تكوين أو تحديد مدلول القيم. فالحرية، في المفهوم الليبرالي مثلاً تختلف عن الحرية في المفهوم الماركسي، وكذلك الديمقراطية في النظم الغربية تختلف عن الديمقراطية

في النظم الماركسية، فضلاً عن أن الاقتباس له دوره فهو نوع من الاستلاب يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاف التجربة، وهذا يفسر لنا الاختلاف في مفهوم الحرية حتى في المجتمع الليبرالي ذاته، وكذا اختلاف مفهوم الاشتراكية عند الصين والاتحاد السوفياتي. وهذا دليل على أن الاقتباس لا يكون صحيحاً نظراً لاختلاف طبيعة كل مجتمع، ذلك أن للمجتمع أو لطبيعة الأنظمة الأثر الكبير على مساهمته في القيم. فالأنظمة الفاشية أو النازية تمثل أسوأ الصور لقهر الحرية، ففي هذه الأنظمة نرى المواطن في ظلها يتم تدريبه على ممارسة قوة الدولة وعسفها على المواطنين، وهو لا يدري أنه إذ يمارس هذه القوة إنما يمارسها على نفسه أيضاً، فمثل هؤلاء هم الذين سجنوا الحريات أو اغتالوها نتيجة قبولهم لسجن عقولهم وأفكارهم، فهم بعملهم هذا حرقوا شجرة الحرية واكتووا بلهيبها، فبعد أن كانوا جلادين أصبحوا مجلودين.

كما أن القهر يأخذ صوراً عدة كالتقييد بالسلاسل الحديدية، أو منع الإضراب، أو القيام بالاعتقال الكيفي، أو الذبح على ذمة البطاقة الشخصية، تبعاً لاختلاف الدين أو الطائفة؛ هذه الأساليب هي من أبشع صور الدكتاتورية التي تعتمد القوة أساساً للحكم، وهي مع ذلك عجزت عن أن تقيم الاستقرار أو تشيع الأمن لأنها منبعثة عن نظام ديكتاتوري فاقد للحرية. فالنظم السياسية السليمة هي التي تعتمد حرية الشعوب أساساً في الحكم، وحرية الشعب هي الطريق الوحيد لإشاعة الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي بغية تحقيق السعادة والاطمئنان. على أن هذا كله لا يتبلور إلى حقائق إلا بالعلم والمعرفة التي هي الميزان لإقامة القناعة بعدالة الحكم أو فساده وجوره،

والواقع أن موضوع الحرية أساسه العلم والمعرفة، فخير احتواء للحريات كي يمارسها الشعب برضاه وبالكيفية التي يريدها، أن يكون الشعب هو الذي يختار نظام حكمه، بمعنى أن يكون هو الحاكم والمحكوم، هو السيد، أي أن تكون سلطته الشعبية شمولية الذاتية بكافة المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهي الطريقة السليمة لممارسة الشعب حكم نفسه، وهي أسمى مراتب الحكم لإقامة نظام تعادلي اقتصادي واجتماعي يُقضى به على الطبقية بحيث تذوب جميع الطبقات في المؤتمرات الشعبية الأساسية لتحكم نفسها في مجتمع متعادل يتيح الفرص للمجتمع، ويمارس الشعب فيه حريته ويقضي على الاستغلال بكافة صوره وأشكاله فتنتهي الأحقاد، وتزول الفوارق، ويتساوى جميع أفراد الشعب، وتسود الحرية الحقيقية الرائدة للشعب في ممارسة سلطته على جميع مؤسساته.

ولكن متى وكيف يتحقق هذا؟ أسئلة تحتاج إلى إجابات، سواء من الناحية النظرية أو من الناحية التطبيقية، فلا شك أن حياتنا رهن بنظامنا نحن الذين نهندس أنفسنا بعقولنا. لهذا، فإننا كي نستطيع تغيير أساليب حياتنا الحاضرة لا بد لنا أن نبني نظاماً جديداً ونظرية جديدة تغطي كافة المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولن يكون هذا إلا بالفكر والمعرفة وتكوّن القوى الفاعلة وبالاعتماد على الجيل الجديد والشباب الواعي. هذه القوى جميعها كفيلة بأن تقف وقفة تاريخية تدرس فيها آمال ومستقبل الشعب، وتقف حائلاً دون استلاب حريته السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال هدم القيم لحضارة الشعب والقضاء على مقوماته في نفسه أولاً، ثم في الواقع المعاش ثانياً، وهذا ما يجب أن يدركه الشعب فيدرك عندئذ إلى متى

يستمر هذا الهدم، وبالتالي يضع حداً لهذا الاستلاب ليوقف الغزو حفاظاً على ذاتيته، قناعة منه أن الاستلاب الفكري بكافة صوره ما هو إلا استعمار مقنع، يجب التحرر منه عن طريق التوعية بإعطاء الفكر إمكاناته وتطلعاته للعودة بالشعب إلى أصالته وخصوصيته، وبهذا يتحرر الإنسان ويتحرر الشعب وتتحرر السلطة والثروة والسلاح والمؤسسات والقوانين من صنّاع السياسة وتجّارها، ويسترد الشعب حريته وديمقراطيته الطبيعية، وتنتهي العلاقات الظالمة ويؤسس المجتمع جذرياً وفق قواعده الطبيعية في كافة معطياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية.

المطلب الأول

ماهية الحرية

وعلى هذا الأساس، نلاحظ أن كافة الظواهر التي يعاني منها الإنسان في حياته مردّها إلى معطيات وتصرفات تخالف السمات الطبيعية في الحياة، وهي التي جعلت الإنسان يعيش أزمة القيم ويشعر بالقلق الدائم. ونتيجة لذلك، فهو يشعر أنه يعيش غربة نفسية في وطنه إذ أصبحت الأسس الروحية والمعنوية من عقائد وتقاليد اجتماعية تغزوها المادة والتكنولوجيا والأحداث العالمية، بحيث أضحى الإنسان معها عائماً في خضمّ هذه الحياة كسفينة دون مرساة لا يعرف أين وكيف ومتى يستقر، إنه ما زال يبحث عن قيم ومفاهيم ضائعة، يبحث عن وجوده يتلمسه فلا يجده، يبحث عن حريته المقتولة، يبحث عن عيشه، يبحث عن سلامته، عن استقراره، يتساءل إلى متى هو

غريب في هذا العالم الكبير؟ فلا يجد إلا مزيداً من القلق والتهديد من محيطه ومن حكامه، جميع القيم مهزوزة من حوله، العدالة، المساواة، الأخلاق حيث عمّ الجهل والفقر والمرض والظلم والفسق والاضطهاد، إنها حياة التسيب، إنها حياة شاذة يعيشها عامة الناس، بل تكاد تعطّل كافة التفاعلات الحيوية الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية للإنسان، تلك هي حقيقة ماثلة، ولكن من يهتم؟

أيُتّهم الدين أم المتدينون؟ أيتّهم النظام السياسي أم الحكام؟ أيتّهم البيئة والمجتمع أم العلم والتكنولوجيا؟ لا هذه ولا تلك، إنها المخالفة للقواعد الطبيعية في كل شيء، وهذا ما أدركته (النظرية العالمية الثالثة)، فردّت أسباب هذه الظواهر إلى العدول عن القواعد والقوانين الطبيعية إلى قواعد وضعية تقليدية ظالمة، خلّفت هذه المآسي، سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، ويأتي في طليعة هذه التصرفات غير الطبيعية قهر الحرية. فالحرية الواجب البحث عنها بالذات هي الأساس، وهي مبعث كل خير أو شر يصيب المجتمع، فهي الرابطة التي تصل بين الفرد وذاته وتقيم العلاقات بين أفراد المجتمع ليتم التوازن والتعادل في السلوك على أساس الحق والمساواة، فيسود الانسجام بين الإنسان ويعمّ الرخاء في المجتمع.

فالحرية إذن، هي القيمة الثابتة في المجتمع تعكس علاقات ثابتة وعادلة، وبتعبير آخر، هي القانون الذي يحكم علاقات الأفراد ويحقق حاجاتهم، حكمها حكم قانون الجاذبية الذي يقيم التوازن في هذا الكون، فهي مرتبطة بالحاجة ارتباط العلّة بالمعلول، فحيث تنتفي الحرية تنتفي معها الحاجة، فلا حاجة دون حرية، ولا حرية دون حاجة. إنها حقيقة ثابتة: في الحاجة تكمن الحرية. فالحرية إذن، قيمة

إنسانية يتقرر معها الوجود الإنساني أو عدمه، بصرف النظر عن الوجود العلمي. ومع ذلك، فإن الجالسين على الهرم العلمي والذين غزوا الفضاء لا يزالون يعيشون أزمة الحرية، ومع هذا، فإن تطور الإنسان والمجتمع يقوم على أساس الحرية ومدى ممارستها، فهي عنوان السلوك الاجتماعي والأحداث التاريخية، بل هي نتيجة حتمية لرقيّ الشعب أو قهره عن طريق أنظمته السياسية، لأن الإنسان في كل مجتمع ما هو إلا تعبير عن المحيط العائش فيه سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً. فإنسانية الإنسان إذن، تقاس بمدى ممارسته لحريته لتحقيق أهدافه، وبيئته التكوينية الوراثية ككل كماً وكيفاً.

إن المجتمعات الفاقدة لحريتها إنما هي مجتمعات شاذة تسير نحو الانتحار، هذا الاتجاه الانتحاري لا يوقف مسيرته إلا شعب حر يفرض نظامه السياسي على أساس من الحرية الحقيقية، ولا يتم هذا إلا بممارسة الشعب لسيادته. فالحرية إذن، هي حصيلة الهندسة لعقولنا وسلوكنا ومجتمعنا وبيئتنا، فهي الأساس في تحسين وضع الإنسان المادي والروحي في مجتمعه، وهي المعيار في ضبط العيوب وإصلاح الفساد لتحقيق الأهداف الإنسانية عامة. ولا شك أن الأساس في الحرية لا يقتصر على الغذاء والكساء الكافيين لحماية الجسم، بل لا بد أن تتاح الفرص للتعليم والتعبير وممارسة الوظائف والقيم الروحية والفكرية، كل هذا في إطار السلطة الشعبية، وإلا أضحى الإنسان معزولاً عن نفسه، ومحروماً من المثيرات الطبيعية الأساسية لوظائفه العضوية والفكرية، وبهذا يضحي الإنسان غريباً عن أخيه الإنسان وعن الطبيعة، ومعزولاً عن أعماق ذاته.

فالحرية إذن، هي أساس التأثير في طرق الحياة المعيشية وفي النمو

الإنسـاني، فهي التي تمنح الاختيـار الذي يصنـع الإنسـان بـه نفسـه، والذي يسمو بالمرء إلى مستوى الإنسانيـة، فهي التي تبني النظام، وهي التي تهدمه إذا شاخ، دفاعاً عن حياتها.

المطلب الثاني

الحرية والتكنولوجيا

إن المجتمعـات البشريـة المجردة من معـالم الإنسـانيـة، إنمـا هي مجتمعـات متفككـة تئـد الحـريـات، فتحـطم بـذلـك القيم الفكـريـة والأخلاقية، ومثل هذه المجتمعات معرضة للانتهـاك والاستعمار. فمن يسلب حـرية الشعب لا يملك الصمـود أمام الغـزو الاستعماري، لكن هذا ليس معناه أن الحـرية يمكن أن تمـوت إلى الأبد، بـل على العكس تبقى في تفـاعل دائم من خـلال الشعب لتنقيـة الحيـاة من القيـود التي فرضت عليها وأحاطت بها. فالحرية لا تخبو شعلتهـا، فإن خبت لفـترة ما، فهي لا بد من تفجرها لمواجهة العنف والشر وتحطيم القيود بثـورة عارمة تعكس الرؤية الصحيحة للقيم والحريات وأسلوب الحكم.

فالحرية هي الهدف الذي من أجله انطلقت الثورات لتحقيق الحرية السياسية وإقامة الديمقراطيـة الصحيحة المـرتكزة إلى المسـاواة والعدالـة الاجتماعية، كما أنها صمام الأمـان لكافـة الثورات حتى لـو ساد العـدل الاجتماعي وتحرر المجتمع تحريراً كاملاً وساد السـلام. ومع ذلـك تبقى الحرية هي الحارس الأمين، وهي الغريزة الاجتماعية التي تتفاعل دائـماً لإيجـاد ثوار للقضـاء على كـل خلل واضـطراب في المجتمـع ينجم عن نظام الحكم أو الحكام.

فالحرية إذن، أم الثورات ورائدتها، فكل شعب يعاني من قهر الحرية أو استغلالها لا بد من أن ينجب ثواراً لنصرتها، والذين ينصرون الحرية يلعبون دوراً حاسماً في حياة المجتمع، فهم الأمناء الذين ينقلون ويجسدون أحاسيس الشعب، ويبلورون التذمر وانهيار القيم وانحراف السلوك أعمالاً إيجابية بناءة مستمدة من تفاعل الشعب بحرياته ومعتقداته، كل هذا في سبيل تحقيق أهداف الشعب وأمنياته في الحياة.

فالحرية في هذا السبيل، هي اللغة الإنسانية الحقيقية التي تعمل على تحقيقها، ذلك أن الأوضاع الاجتماعية القائمة اليوم في معظم الدول قد تعطلت فيها القيم، وقد يتساءل المرء هل هذا نتيجة لممارسة الحرية؟ أم نتيجة لقهرها؟

لا شك أن المجتمعات الحاضرة ساهمت إلى حد بعيد، بأنظمتها السائدة، في قتل الحرية وانتشار الفساد في الأرض بإفساد العلاقات الإنسانية، إذ أن معظم الشعوب أسيرة ميول وعادات خلّفتها أنظمة سياسات تقليدية تحكّمت فيها، وخدّرت حرية الشعوب من خلال معطيات أنظمة الحكم الفاسدة، فهي وإن تكن تعكس صورة للاستقرار والرضى ظاهراً، بيدَ أن هذا قد يخلق حالةً من الركود الفكري والخمول مما يتيح فرص التحريض على الثورة عن طريق الحرية. فهي، وإن تكن في مثل هذه الحالات حبيسة الحاكم الظالم، بيد أنه لا بد من أن يُقيّض لها ثواراً يفرجون عنها للقضاء على السيطرة والخضوع والظلم.

قد يقال إن من أهداف الحرية لحماية نفسها قهر السمات الطبيعية وإخضاع العقل الإنساني للسيطرة على موارد الطبيعة أينما كانت حتى

في عالم الفضاء وبجميع الوسائل، سواء عن طريق الأسلحة النووية أو غيرها، ولو تلوثت البيئة بهدف التنمية غير المحدودة، وهذا هو المنطلق الوحيد بزعمهم لحماية الحريات والقضاء على وسائل العيش التقليدية التي تهدد حرية البشر وحياتهم التي لم تعد تصلح في الحياة المتمدنة، لهذا فلكي يكون المجتمع حراً لا بد أن تسود قوى المجتمع التكنولوجي وتتزايد سيطرتها على العالم، فهي وحدها الحامية للحريات. ويبدو أنه من خلال هذه الرؤية وقعت الدولتان العظميان في حمّى سباق التسلح النووي، وأضحى البشر، من جراء ذلك، يعانون في كل مكان الخوف من انتشار هذه الأسلحة النووية.

كما أضحى العالم أيضاً مهدداً بالتلوث نتيجة لارتفاع عدد وعتاد الآلات المتطلعة للتحركات والانطلاق الذاتي. إن عالم الإلكترون والتكنولوجيا الذي فتح أمام العلماء رحاب الفضاء الواسع، أضحى مخيفاً للعلماء أنفسهم نتيجة انطلاق حريتهم ـ ولو بحسن نية ـ في البحث والتتبّع والاستقصاء لخير البشر، ولكنهم لا يدرون أين هم سائرون، وما هو مستقبل العالم إزاء هذه الحرية لتكنولوجيا العلم؟

هل أضحى هذا المجال الإلكتروني مدعاة للخوف من التدمير المادي، وهل نتيجة لهذه الحرية يمكن اتهام العلم بتهديم القيم المثلى؟

إن الحرية التي تسمح بتحطيم القيم المتعارف عليها ولا تتمكن من خلق قيم جديدة ضابطة للحرية، تؤدي إلى تدمير ذاتها، طالما أن حرية المعرفة والبحث العلمي لا حدود لها، وإذا كان الأمر كذلك، أليس من المستحسن أن تتجه حرية البحث نحو ما يحقق سلام العالم؟ ولكن هل هذا يعني إيجاد قيود على الحرية؟

إن المنطق السليم يقضي أن يكون العلماء مسؤولين عن قراراتهم في

الاختيار، وأن تكون هذه القرارات دائماً في مصلحة القيم الإنسانية. إن العواقب الناجمة عن حرية التقدم التكنولوجي قد تخلق مشكلات ونتائج وعواقب لا يمكن التكهن بها، وما هذه الصواريخ عابرات القارات أو التلوث البيئي أو المواصلات الكونية، إلا نتيجة للنمو الاقتصادي والتكنولوجي، كل هذه خلقت نتائج مخيفة ليست بأقل خطورة من القيود التي كانت مفروضة على الفكر والعلم، والتي أدت إلى عزلة اجتماعية وقتل للحرية.

إن العصر الحديث عصر الذرة وعصر الفضاء والتكنولوجيا النووية يدل على مدى هذا النمو المنحرف من التكنولوجيا الغازية التي اجتاحت كل شيء للحرية المطلقة غير الموجهة. فإذا كانت هذه الاختراعات قد تسعد العالم، فإنها بلا شك مضادة للقيم الإنسانية، وهي، في الحقيقة، جعلت البشر في ذعر دائم، يسودهم الخوف والقلق وهم، بالتالي، مسلوبون من السعادة. وهكذا انحرفت مفاهيم الحرية تبعاً لمدلولها وغايتها الأصلية وأضحى الشعور العام أن الحياة فقدت معناها. وإذا كانت الحرية تتناول الحياة الحية من المخلوقات، فإن هذه الحرية تعني قيام وحدة الترابط في هذا العالم، فإذا انعدم ترابط الإنسان مع الطبيعة انعدمت الحرية وقضي على الرخاء والسعادة، واعتبر الإنسان في نفسية مردها إلى القيود والأوضاع السائدة وتقطيع أوصال الشعب الواحد التي لا تسمح للإنسان من أن يؤكد وجوده وذاتية هويته، بإقامة العلاقات المتناسقة بين إنسان وإنسان وبين شعب وشعب، طالما أن الخصائص واحدة، والأصالة واحدة، والبيئة واحدة، واللغة واحدة.

إن غزو القلق للشعب مردّه إلى انقطاع الصلات الوحدوية بين

الشعب الواحد نتيجة لقهر الحرية. إن تكريس الإقليمية في الشعب الواحد في كل دولة، إنما هو تكريس للفرقة وتمكين للغزو الاستعماري الاستيطاني.

إن الشعوب لا تنتصر إلا بممارستها لحريتها، وبدون ممارستها لحريتها فلا انتصار لشعب يقهر حريته بفرقته ويقطع أوصاله وأصالته باسم الحرية. إن الحرية تعني إثبات ذاتية الشعب الواحد، وإقامة الاستقلال السياسي والاقتصادي لكل شعب واحد بمعطياته المصيرية والتاريخية واللغوية.

إن الحرية بمدلولها تعني السعادة، ولا تتحقق السعادة على وجه الاستمرار والاستقرار إلا بالوحدة. فحرية الشعب العربي مثلاً، تعني حرية أفراده، وحرية الأفراد تعني البحث عن السعادة والاطمئنان، وبغية التوصل إلى هذا الهدف لا بد لحرية الأفراد أن تتطلع، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى مصلحة الشعب الذي ينتمي إليه الفرد، خاصة في هذا العصر، عصر التكنولوجيا، الذي نرى فيه أن الشعوب الصغيرة المجزأة مستهدفة بالذوبان أمام الشعوب الكبيرة ذات الكتل البشرية الضخمة، ذلك أن رقيّ التكنولوجيا تجعل الأفراد أرقاماً تكيّفهم الآلات، وتخطط لهم وتسيطر على مصالحهم لصالح منظمات جماعية، أو مؤسسات تجارية، وبهذا يتحرر الإنسان في هذه المجتمعات من طابعه الشخصي، ويبقى قطعة صغيرة بسيطة في معمل التكنولوجيا الضخم، وبهذا تذوب حريته ويصبح تابعاً لا متبوعاً. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة للفرد في تلك البلاد، فمن باب أولى أن يتم هذا للشعوب الصغيرة إن لم تتوحد، وهكذا تضحى الحرية على مذبح النظم التكنولوجية، وبهذا تتفتت شخصية الفرد كما تتفتت شخصية

الشعوب الصغيرة في الكتل البشرية الكبيرة المالكة للتكنولوجيا، فلا يسوغ إذن للحرية الفردية أن تنطلق بشكل ذاتي وفوضوي لأنها بهذه الصورة لا تسهم في إسعاد البشر، بل تسيء إليهم وتدمر حياتهم. فالحرية المتعارف عليها لا تمكّن الفكر والعقل من خلق قيم جديدة بديلة لتحل محلها، وبهذا تقضي على ذاتها وتدمر بذلك حياة الإنسان.

ولكن هل معنى هذا أننا يجب أن نقيم الحرية المطلوبة على أسس معينة؟ وما هي هذه الأسس؟

الواقع أنه لا يمكننا معرفة حقيقة الحرية المطلوبة ما لم نسأل أنفسنا، ما هو الهدف المطلوب من الحرية إزاء هذا التسلسل النامي للعلوم؟ وهل يمكن أن تكون العلوم مرد تبرّمنا وسأمنا في الحياة، مع أنها هي صاحبة النفوذ الواضح في جميع نواحي حياتنا الواقعية؟

إن المطلوب من الحرية أن تكون صمام الأمان توجّه العلوم بهدف تغير حياة الإنسان لما فيه خير المجتمع، أي تحقيق إنسانية الإنسان. ولكن هل هذا الهدف واحد بالنسبة لجميع الشعوب؟ أم أن مفاهيم الحرية متغيرة ومختلفة؟ بمعنى أن الحرية تتأثر تبعاً لحياة كل إنسان أو كل شعب في ما يريده هذا الشعب، وهذا الهدف بالطبع يتقرر نتيجة لتاريخه وماضيه وما واجهه من تحديات، بمعنى أن هدفه يرمي إلى تجسيد حياته للمستقبل من خلال الغايات التي يقصدها، بدليل أن استقلال كل شعب إنما هو صورة للكفاح المرير الذي خاضه من خلال البحث عن حريته، ولا شك أن بيئة كل شعب تلعب دوراً هاماً في هندسة حريته.



الحرية والعقل

إن التطلع إلى الحرية لممارستها لا يكون إلا نتيجة ميل الإنسان نحو حياة أفضل لم تتحقق بعد، يشعر فيها من خلال ذكريات الماضي وتعايشه لواقعه في الحاضر، وتطلعه إلى المستقبل، فيتحقق عنده بذلك الفعل لتحقيق أمنيات المستقبل. وهكذا يتحرك ويتأثر الجسم نتيجة لهذه التفاعلات، فكل ما يصيب المرء في حياته من معاناة للقيم المفقودة يؤثر على عقله وجسمه، ويثير عنده التفاعل ليتخطى واقعه المرير، لاسيما إذا كانت حريته حبيسة مقهورة. ذلك أن ما يصيب الأفراد أو الشعوب من اعتداء على حريتها يثير أنماطاً من النشاطات الجسمية والعقلية عندها، المتجسدة في ردود الفعل المصاحبة لها، نتيجة الماضي، عند كل شعب وتكوينه وتجاربه. فالشعب العربي مثلاً، ورث النضال من أجل الحرية بتاريخ عريض وحقق انتصارات أضحت مطمحاً للغير، كما ورث تجاربه العظيمة التي تبلورت بفتوحات عمّت الشرق والغرب، في سبيل تحقيق إنسانية الإنسان، وتحقيق سعادة البشر. فعوامل التفاعل عند كل شعب للذود عن حريته، هي مجموعة المعطيات والوقائع التجريبية والأحداث التاريخية والتكوينية الموروثة، فتلك المعطيات تلعب دوراً هاماً في هندسة سلوكه وتطلعاته الفكرية للمستقبل، ومن خلال هذه المعطيات يتحدد مدى ما

يتمتع به كل شعب من قدرة على حرية الاختيار والتقرير، ومن هنا نعلم ما إذا كان فعلاً قادراً على صنع القرار بنفسه، أم أنه مقهور في حريته على الرغم من توافر عوامل الحرية نتيجة لحكم فردي أو ديمقراطية مزيفة. ومع ذلك، فإن هذا الفهم لا يدوم ولا يستطيع أن يسلب الشعب عوامل حريته وتفاعلها، لأن الشعب الذي يملك هذه العوامل لا بد وأن يثور ليقرر مسؤوليته واختياراته لهندسة مستقبله. فحرية الشعوب إذن، تتقرر بمدى قدرتها على ممارسة إمكاناتها الكامنة فيها وقدرتها على الاختيار وتحمل المسؤوليات؛ تلك هي الأمانة التي تحملها الشعوب التي يقتضي حمايتها، ولا يتم ذلك إلا عن طريق إعمال العقل الشعبي الذي يدرك بطبيعته وفقاً لبديهيات الأمور أن المنطق السليم يقرر أن ما يملكه الشعب حق له لا يجوز التنازل عنه. إن الشعب المعافى عقله يقرر أنه لا يكون تابعاً لفئة قليلة تتحكم في مقدراته وتسلبه حريته، فإذا وجد هذا فهو ظاهرة مرضية تقتضي مكافحتها، فالعقل الصحيح يقود بداهة إلى أن تكون قدرات الشعب وطاقاته ملكاً له، بمعنى أن تكون سلطته وثروته وسلاحه بيده.

فالشعب الذي لا يملك هذه القوى بيده إنما هو شعب فاقد لمقوماته، حبيس الأنظمة الدكتاتورية، كما أنه معرض دائماً للغزو والفتن الداخلية، كما هو معرض للغزو الاستعماري من الخارج.

المطلب الأول

طبيعة الحرية

إن طبيعة الحرية تختلف حسب معطياتها عند الإنسان، فهي تتأثر بالبيئة والبنية التكوينية الإرثية التي تضبط القدرة على الاختيار، تبعاً

للنظام السياسي الذي يحيط بكل معطياتها، إذ من خلال هذه الأمور تتبلور إنسانية الإنسان، وبهذا نلاحظ أن شخصية كل فرد بذاته مكونة من إمكانياته الموروثة وبيئته التي يعيش فيها، هذه المقومات هي التي تبرز الصفات العقلية عند الإنسان والتي تتكون نتيجة نماذج إدراكية وتعابير وأجواء محيطة، تبعاً لتدرّجه في مراحل حياته، ومن خلال هذه النماذج يتكون التفكير النظري عنده. أما السلوك التطبيقي، أي التصرف في الحياة، فهو يتعلق إلى حد كبير بطبيعة النظام السياسي الذي يحكم الفرد بما يسمح له من ردود فعل، للإثارات أو التحديات التي يواجهها بالنسبة لحقوقه كفرد، أو بالنسبة لحقوق المجتمع بما يتعلق بالحرية، وهذا ما يحدد لنا طبيعة الحرية، فهل هي صفة قائمة في النفس، أم أنها غريزة قائمة عند الإنسان يمارس اختياره عن طريقها؟ أم أنها مجرد صفة مكتسبة من خلال الانطباعات المشتقة من الأحاسيس القائمة في المجتمع البشري والتي يدركها المرء عن طريق التعلّم والتجربة؟ وإذا كانت الأحاسيس هي التي تنظم أنواع النشاطات في سلوك الإنسان، وهي تحدث تلقائياً طالما أن الشبكة العصبية في الجسم صحيحة، فإن هذه الأحاسيس تعطي ردود فعل تبعاً للمحيط الذي يعيش فيه، سواء كانت الحياة فاعلة أو منفعلة، فالظلم والاستغلال والاستعمار عوامل تتحرك معها الأحاسيس بردود فعل منفعلة، وتبعاً لماهية نظام الحكم الديمقراطي الصحيح يتحرك الشعب لممارسة سلطته عن طريق حريته، فعن طريق هذه السلطة يتحرك كرد فعل لكل ممارسة ظالمة أو خاطئة من الغير، بينما في النظام الدكتاتوري الذي تقهر فيه الحريات تتأخر ردود الفعل لدى الشعب عند الفعل تبعاً للظروف الظالمة. فالحرية إذن، هي وليدة الديمقراطية وهي أثر من آثارها، فحيث لا ديمقراطية لا حرية. على هذا الأساس نلاحظ أن الحرية

ذات طبيعة اجتماعية أيضاً، فهي إذن ليست بذات طبيعة مجردة، لأن الحرية لا توجد دون وجود المجتمع الإنساني، إذ الإنسان الفرد المخوّل جميع الحريات لا تظهر لهذه الحرية أثرها وفائدتها، إذا تصورنا هذا الإنسان وحده في الوجود. فالحرية أيضاً ذات طبيعة شمولية عامة لجميع أفراد المجتمع ترمي إلى تحقيق سعادة المجتمع.

وبما أن الحرية ذات طبيعة اجتماعية، فإن مقوماتها تختلف بين مجتمع وآخر، فيما يعتبر قيداً في مجتمع قد يعتبر حرية في مجتمع آخر، فتجييش النساء مثلاً في المجتمع الجماهيري يعتبر ممارسة للحرية في المجتمع النسائي، بينما يعتبر المجتمع المتخلف أن هذا يشكل اعتداءً على حريته.

فالحرية الفردية للإنسان، لا ينظر إليها إلا من خلال خبرات وتجارب، وأحاسيس ومعلومات جميعها لَبِنَاتٍ متماسكة في مجتمع ينشر السعادة والنمو، فهي إذن ليست عامة في ذاتها، إنما هي وسيلة لخلق المجتمع الحر السعيد.

هذا، وإذا كانت البنية التكوينية الإرثية والتعليمية والتجريبية لكل مجتمع هي التي تضبط الخصائص الفيزيولوجية للنشاطات الفعلية، فإنه من المسلّم، استنتاجاً، أن لا مجال للحرية الفردية في نطاق الذات المجردة.

إن الحرية تبقى ظاهرة حياتية خاضعة للتأثيرات التي ذكرناها، وإذا كان الأمر كذلك، فهل معنى هذا أن الاختيار عند الإنسان تتحكم فيه عوامل حتمية قدرية تؤدي إلى الطريق الذي اختاره؟ أم أن الإنسان يتجه لاختيار مهنة أو تصرف ما كالدراسة مثلاً في فرع علمي معين، فإن الاختيار هنا محدود تبعاً للمعطيات القائمة وعدد الفروع الموجودة

في المجتمع القائم فيه، فهنا نلاحظ أن حرية الاختيار لم تكن مطلقة بل إنها متأثرة بعوامل عديدة، فالنشاط العقلي الذي يقوم به الإنسان للوصول إلى اتخاذ القرار ـ وإن كان وليد محاكمات وموازنات، بيد أن العوامل الأساسية هي التي تلعب دوراً في اتخاذ القرار ـ قد لا يكون باستطاعة دماغ الإنسان تجاهها معرفة ما يطرأ على العكس من ذلك في القرارات التي تصدر عن العقول الالكترونية، إذ أن العقل الإلكتروني مع أنه ليس حرّاً في اتخاذ القرار، فإن جميع قراراته تتصف بصفة الحتمية الجبرية، باعتبار أن الإلكترون يتصرف في شروط معينة، ويرى (نيل وهرة) أن الحرية كما هي معدومة في العقل الإلكتروني، فهي كذلك في السلوك الإنساني، إذ يعلل ذلك بقوله: (عندما نحلل عملية اتخاذ القرار، بتفصيل ودقة، ونتابع كل خطوة مرتبطة سبباً بسابقتها، يظهر لنا أن الحرية تنعدم وتغيب، لأن كل نواحي السلوك متأثرة بعوامل تكوينية إرثية وتجريبية وبيئية. وكما يدرس علماء الفيزياء (الإلكترون) كموجة أو كجزئية، حسب الشروط القائمة عند الملاحظة، كذلك السلوك الإنساني يمكن دراسته كتعبير عن إرادة حرة أو تحديدية جبرية، ويبدو لنا أن العوامل والخصائص البيولوجية الموروثة والمكتسبة لكل إنسان ـ وإن كان لها دورها الأساسي ـ تنمّ عن الإمكانيات البدنية والعقلية التي تتولد عنها ظواهر الإرادة، فإن ظاهرة الحرية هذه ليست على إطلاقها بل تتأثر بعوامل أخرى، فإلى جانب عوامل البيئة والتنمية وتقدم المجتمع، هناك عوامل تكافؤ الفرص، فإذا كانت غير متساوية ومختلفة الأنواع، فإن ظاهرة الحرية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لاختلاف هذه النواحي جميعها، بالإضافة إلى عوامل الانفعال، فهي خصائص إنسانية تختلف من إنسان لآخر، لهذا لا يمكن أن تكون إرادة الحرية واحدة عند جميع الناس، لأن كل إنسان

فريد في نوعه وليس له مثيل مطابق له تماماً، لأن القوى الداخلية والمحيطة بخصائصه البيولوجية والمكتسبة لها آثارها التي تتركها على الإنسان من حيث المادة والفكر، فهي تختلف في بنية كل فرد، وهذا ما يفسر لنا اختلاف ردود الفعل عند البشر، وهذا ما يجعلنا ننظر إلى الحرية من خلال إرادة الإنسان كخاصة قائمة في الإنسان المتمتع بالروح، لا من خلال الإنسان كمادة لها محدداتها الكيميائية والفيزيائية، وإلا لكان الإنسان في هذا المفهوم آلة تحركها ديناميكية الحياة البيولوجية، كآلة من الذرات، هذه النظرة بالطبع تجرد الإنسان من آدميته وخصائصه الإنسانية، فضلاً عن تقدم مفهوم الإرادة الحرة).

فالحرية إذن، ليست ذات طابع ميكانيكي باعتبار أن حياة الإنسان ليست ميكانيكية فقط، بل هي روح ومادة في آن واحد.

المطلب الثاني

الحرية والنظام وضوابطها

بعد أن علمنا أن العوامل الاجتماعية لها أثرها الكبير في تكوين اختيار الإنسان وحريته وأنه لا يمكن أن تكون الحرية قيمة مجردة من المجتمع، فالبيئة الاجتماعية والمادية لها أثرها في تحديد حريتنا أو ممارستها على الوجه الأكمل كما ذكرنا، لهذا يقتضي توفير المناخ البيئي والاجتماعي لتوسيع ممارسة الاختيار، لهذا يجب أن نهندس مجتمعنا بالقيم التي نؤمن بها، كي نستطيع أن نقنع غيرنا، لأن القيم تصبح جزءاً لا يتجزأ من المجتمع، فهي تنبع من العرف والميول والتقاليد والذوق العام المنبثق من تجارب الحياة.

من هذا المنطلق قامت الجماهيرية بتحويل المجتمع الاستغلالي إلى مجتمع جديد قائم على الأسس الطبيعية والإنسانية يسهم في خلق الإنسان الجديد كي يحسن الاختيار، ويحقق سلوكيته بإرادة حرة تعمل فيها عوامل الخير والسعادة، كل هذا لتحويل مفهوم الحرية من مفهوم استغلالي إلى مفهوم عادل بنّاء.

من هذا المنظور تظهر الأهمية لمعرفة الحرية المنشودة كي يتسنى لنا إبراز مقوماتها وتحقيق الجو الملائم لممارستها عند النظام والتخطيط. إذ أن الحرية لا تعني الفوضى والتحلل من القيم، كما أن الحرية المجردة لا وجود لها إذا كانت الحرية لا توجد إلا حيث يوجد المجتمع، فمن البديهي أن يكون هذا المجتمع، كي تُمارس فيه الحرية، أن يكون قائماً على النظام، وحيث ينعدم النظام تنعدم الحرية. حتى في الحياة البيولوجية، فإن النظام فيها أساس حركة الأعضاء وتناسقها، فاستمرار الحياة الاجتماعية إذن لا يتم إلا بقيام وتخطيط، فقبول النظام يعني قبول الحرية واعتراف بالمؤثرات والعوامل التي تتكون معها الحرية والنظام.

فالإنسان تتقيم حريته عندما يكون قادراً على القيام بتصرف ما، أو قادراً على الامتناع عن هذا التصرف، وبهذا يتحقق الخيار له بين فعل الخير أو فعل الشر، نتيجة للعوامل التي اكتسبها في الحياة والتي كوّنت خياراته عن طريق الفكر والعقل.

هذه الخيارات تحكم علاقات الإنسان، وقد تؤدي به، إمعاناً منه في إطلاق حريته، إلى السيطرة على حاجات الناس واستغلالهم، وهذا هو النقيض لمفهوم الحرية لأنها بطبيعتها تتنافى مع الاستغلال، والحرية وإن كانت تتمتع بالانطلاق لتحقيق السلوك الفردي تبعاً لخياراته، لكنها

تشكل استمراراً للنمو الاجتماعي والفردي معاً. غير أن هذا لا يعني سير المجتمع أو الفرد دون قيود، فالحياة الاجتماعية التي لا تحكمها قيود أو ضوابط، إنما هي حياة فوضوية عاجزة عن خلق أي قيم، لأن الحياة لا يمكن أن تستمر ولا تستطيع أن تتيح أي شيء مادي أو معنوي، إلا بضوابط حياتية مستقرة ومتعارف عليها، كما أنها لا تستطيع أن تقيم أي علاقات اقتصادية أو إنسانية أو اجتماعية أو عائلية أو دولية، إلا بوجود تلك الضوابط، لأنه من خلال الحرية المنظمة تتكون هذه العلاقات القائمة على ضوابط وقيود، تبعاً لطبيعة الحياة وطبيعة الإنسان، ذلك أن جميع العلاقات إنما هي أصول في السلوك والأخلاق على صعيد كافة المعطيات، وهذا السلوك مقتضاه الحرية، ولكنه في الوقت ذاته لا بد له من ضوابط وقواعد تحكمه، وتقيم التوازن كصمّام أمان لحقوق الآخرين وحريتهم، فمهما تغيرت طرق السلوك واختلفت معطياتها، تبقى القواعد والضوابط محيطة بالقيم جميعها، بما فيها الحرية.

فالإنسان الذي ينشد الحرية عليه، إذن، أن يكتشف الضوابط والقيود لهذه الحرية القائمة أصلاً في جميع النشاطات الحياتية، فإنسان العصر الذي وصل إلى الفضاء وأغرق العالم بإنتاج السيارات والطيارات والصواريخ وناطحات السحاب، على اختلاف الأنواع والأشكال، لم يستطع أن يضع الضوابط الثابتة لهذه الحرية، ولا زال العالم مهدداً بالدمار من قبل مغامر يخرج عن ضوابط النسبة لهذه الحرية. فضوابط الحرية إذن، أساسية وهي ضوابط هامة لا بد منها، سواء على النطاق الاقتصادي أو النطاق الإنساني.

وهكذا، نلاحظ أن القيود والضوابط هي من طبيعة الحرية ذاتها.

فالحرية كعملة ذات وجهين أحدهما ممارسة وانـطلاق والآخر قيـود لهذه الممارسة والانـطلاق، فالحقيقـة إذن، أنه لا تـوجد حـرية دون قيـود أو ضوابط وإلا هلك البشر ودمر العالم.

فالقيود والضوابط والنظام من طبيعة الحياة بـاعتبارهـا متميزة أصـلاً بسلوك دقيق يهـدف إلى تحقيق التـوازن بـين كـافـة القـوى، بمـا فيهـا العلاقات الحياتية القائمة بين الفرد وذاتـه، وبينه وبـين مجتمعه، وبينـه وبين الطبيعـة، ولا يتم هذا إلا بـالتناسق بـين الفرد والـوجود، وبينـه وبـين جميع المصـالح والعـلاقات المـرتبطة بقـاسم مشـترك واحـد وهـو الحرية، وبهذا تستمر الحياة ويتحقق الاستقرار وتسود الطمـأنينة، وتتم السعادة بفضل الحرية وضوابطها.

المطلب الثالث

الحرية والبيئة

إن عوامل البيئة تؤثر على خصائص الإنسـان وإمكانـاته، ومن هنـا انطلق الزعماء السياسيون والتقليديون أو الديكتاتوريون، للاستفادة من عوامل البيئـة لخلق رأي عام مـوجّه لمصلحتهم عن طـريق التأثـير على الحريات بالتأثير على عواملها، كل هذا بقصد خلق جيل جديد خاص يؤمن بهم، كـما فعلت النازيـة والفاشيـة. على أن القيـادات المخلصـة تستطيع أن تعمل على توفير الإمكـانيات والشروط المحيـطة، اجتماعيـة كانت أو اقتصادية أو سياسيـة، حيث تظل بـاستمرار تحـرض الجماهـير للكشف عن إمكانياتها بنفسها وتحريك قدرتها، وتلمُّس حريتها لتقـرير مصيرها بما يكفل تحقيق سعادتها.

هذه المراحل الخلاقة التي تمر بها الجماهيرية والتي خوّلت الجماهير حق ممارسة حريتها، من خلال مؤتمراتها الشعبية الأساسية، ولجانها الشعبية، ومؤتمر الشعب العام، تحققت من خلالها البيئة الصالحة لممارسة الشعب حريته المتجسدة في سلطته الشعبية والتي بها يصنع قراراته، ويضعها موضع التنفيذ.

وهكذا، نلاحظ أن القدرات الإنسانية أو الطاقات والإمكانيات الشعبية لا تستطيع أن تعبّر عن وجودها إلا عن طريق حريتها التي تظهرها إلى حيز الوجود، سواء من الناحية الجسدية أو العقلية أو التصرفات السياسية والاقتصادية والعسكرية، إلا بمقدار ما تسمح به الظروف البيئية الملائمة لهذا الشعب من خلال شريعته وأعرافه وتقاليده وأصالة انتمائه، وبهذا تلعب المعطيات دوراً حاسماً في خلق جيل جديد تنفتح حريته، وتنمو شخصية أفراده تبعاً لهذه المعطيات ولتكوينهم وقدرتهم على الاستمرار في التطور الاجتماعي، طالما هناك ثوار محرضون يتابعون المسيرة الشعبية.

ففي الواقع، إن إمكانات التطور والمدنية والإبداع كافية في الحرية وهي لا تعطي مردودها إلا بمقدار ما توفر البيئة أشكالاً متنوعة من التجارب المحرضة، وبهذا يجد الشعب الفرصة المناسبة لممارسة قدراته الكافية في حريته، وبهذا أيضاً يزداد المجتمع غنىً وتستمر المدنية تبعاً لتفتّح الحرية وممارستها.

وهكذا، كلما توافرت الإمكانات وتحقق معها المحيط الحضاري، كلما توسعت سلسلة عريضة من الخيارات. على أن هذه الخيارات، وإن كانت تمثل رغبات الناس، بيد أنها تبقى محدودة في نطاق الخيارات المتوافرة في المجتمع التي وفرتها البيئة المحيطة بالأفراد كما

ذكرنا سابقاً، فمثلاً عندما تتاح الفرصة للجيل الناهض من براعم وأشبال بيئة ملائمة كالرياضة والتدريب العسكري المتجسد بأسس ومعطيات الشعب المسلح، وبالتجارب العلمية والميدانية، كلما تمكن هؤلاء من تنمية قدراتهم الجسدية والذهنية بما يمكّنهم من استعمال خياراتهم السليمة والصحيحة في المستقبل في الاتجاه السليم، فالبيئة الملائمة القائمة على أسس من القيم الإنسانية والأخلاقية في المجتمع، تحقق حرية الملاءمة المتبادلة بين الإنسان وحاجاته بحيث تتحقق الحرية للجميع.

المطلب الرابع

الإنسان يصنع الحرية

في ضوء ما تقدم عن الحرية، هل نستطيع أن نقول إن الإنسان يستطيع أن يصنع حريته؟.. لمعرفة ذلك، لا بد من أن نستقصي بعض المبادىء المسلّم بها كي نستطيع من خلالها أن نصل إلى الإجابة على هذا السؤال. فمن المقرر أن حياة الإنسان هي سلوك وعلاقات، مقتضاها أن تقوم على أساس من العدالة الإنسانية تحكمها المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكل سلوك لا يحقق العدالة الفردية أو الاجتماعية، إنما هو سلوك ظالم يتنافى مع مبادىء الإنسانية، لهذا كان الظلم مرفوضاً مهما كانت مصادره. وقد حضّت كافة الشرائع على محاربة الظلم، بل وحملت هذه الرسائل الإنسانية لكافة أفراد البشر مقررة منع القوي من ظلم الضعيف.

هذه حقيقة يدركها الإنسان بعقله وحسّه الوجداني، ولكن هذا الإدراك لوجوده يقتضي معرفة الإنسان لنفسه، إذ هذه المعرفة تقتضي

حتماً معرفة الخير والشر، وتقتضي هذه المعرفة أن لا يقف المرء عند الحدود النظرية فقط، بل لا بد أن يتعداها إلى الناحية العملية، وهو بهذا يصنع نفسه ويصنع حريته.

فالأصل في الحرية إذن، هي المعرفة وبها يتميز إنسان عن آخر، أو مجتمع عن آخر، تبعاً لمدى تقدمه في سلم المعرفة، فإذا كان الإنسان البيولوجي واحداً في مختلف العصور، فإن الحياة الإنسانية عبر التاريخ متطورة باطراد تهدف إلى التغيير الاجتماعي نحو الأمثل، نتيجة للبيئة المحيطة والثقافة والمعرفة الفاعلة.

هذا التغيير مصدره ومرده إلى الإنسان، إذ عن طريق المعرفة نستطيع أن نخلق أهدافنا ونحققها، وعلى هذا، فالإنسان يصنع نفسه ويحقق حاجاته عن طريق معرفة الإمكانات المتنوعة القائمة على البيئات المختلفة، هذه المعرفة يجب أن تكون ذات فعالية حركية إيجابية بحيث توجِّه هذه القوى لسعادة الإنسان ورفاهية المجتمع، وهذا لا يتم بالطبع إلا تبعاً لنظم يصنعها الإنسان لتحقيق هذه الأهداف المنوطة بمدى صلاحية هذه الأنظمة لتحقيق الحاجات دون عسف واستغلال، وحمايتها عن طريق الحرية.

فمقاييس الصحة والعمل والرخاء والراحة والسعادة كلها حاجات ليست سهلة التحقيق، وهي تختلف تبعاً لمدى تحقيق الشروط الاجتماعية في كل بيئة أو مجتمع، كما أنها تختلف تبعاً لتأثيرات المحيط على حياة الإنسان. فالعلاقات المتبادلة بين البشر بقصد تحقيق الحاجات، تحدد مدى تحقق الحرية وفقاً لمقولة (في الحاجة تكمن الحرية).

على أن الصراع نحو تحقيق الحاجات يثير التحدي وردود الفعل، وتختلف قوة هذه الصراعات بمدى الحرية التي يصنعها الإنسان لتحقيق حاجاته، والإنسان باعتباره مجموعة من الحاجات يخلقها ويتأثر بها، فهو يصنع نفسه كما يصنع حريته لتحقيق هذه الحاجات، فهو إذن يحدد بنفسه طبيعته حسب إرادته الحرة، ويكوّن نفسه بالشكل الذي اختاره. وإلى هذا أشار (كوني جيوفاني بيكو ديلا ميراندولا) في القرن الخامس عشر فقال: (أنه ليس للإنسان خواص ثابتة، ولكن الله وهبه القدرة والمسؤولية ليختار نوع وقيم حياته. وأنه بنفسه يحدد طبيعته حسب إرادته الحرة).

وقد أكد (جوردن تشايلدي) في كتابه علم الإنسان الاجتماعي، أن التقاليد تبدعها المجتمعات وتنتقل بطريقة إنسانية معقولة متميزة، فهي ليست ثابتة لا تتغير، إنها في تغير دائم حسب ما تواجه المجتمعات من ظروف جديدة، والتقاليد تصنع الإنسان بتحديد سلوكه ضمن حدود معينة، ولكن الحقيقة أيضاً هي أن الإنسان يصنع التقاليد، وهكذا يمكننا القول بتبصّر أن الإنسان يصنع نفسه.

وبهذا نصل إلى تقرير أن من يصنع نفسه، يصنع حريته.

لماذا الحرية؟

مدلولها في (الكتاب الأخضر)

هل الحرية قيمة طبيعية تطلب لـذاتها المجـردة؟ أم أنها وسيلة تحقق غايات معينة:

إن الأشيـاء والقيم التي تطلب لـذاتهـا لا تجـد تعليـلاً عن أسبـاب طلبهـا، فالأصـل أن الشيء يطلب لتحقيق شيء آخـر، فالمـريض مثلاً يطلب الدواء بغية الشفاء، أما طلب الدواء لذاته فلا قيمة له. فالدواء وسيلة إذن، لتحقيق سعـادة المـريض الصحيـة، فـالسعـادة هنـا قيمـة مطلقة لذاتها، على أنها مع ذلك لا توجـد في الحياة مجـردة، بل تـوجد مقترنة مع الإنسان. كذلك الحرية، فهي تطلب لتحقيق شيء آخر وهو السعـادة مـروراً بتحقيق الحـاجـة، عمـلاً بمقـولـه (في الحـاجـة تكمن الحرية). وفي الحرية تكمن السعادة، فالحـرية تـطلب لتحقيق الحاجـة فعندما تكون حاجياتك مسلوبة، معنى ذلك حريتك مسلوبة، فالحاجة والحرية كل منهما سبب في الآخـر، وعلة وجوده، فـإذا تحققت الحاجـة تحققت الحرية والعكس بالعكس، فالحرية إذن، ليست قيمـة لذاتهـا، بل هي وسيلة لتحقيق غاية، وبتحقيق الغايـة تتحقق الغايـة ـ السعادة وهي غاية أخرى، وعلى هذا نستطيع أن نقرر أن الحرية لها أثرهـا على

جميع المعطيات في الحياة، وأنها علتها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية. ويبدو لنا أن هذه النظرية أقرها (سقراط) فقد دافع عن الحرية لا لأنها حق طبيعي للفرد، ولكن على ما لها من المنفعة. كما اتجه هذا الاتجاه أيضاً (جون ستيوارت ميل) في الدفاع عن الحرية، فاعتبر أنها تقوم على المصالح الخالدة للإنسان بوصفه كائناً متطوراً. من هذا يتبين لنا:

1 ـ أن الحرية وسيلة لتطور المجتمعات نحو الرقي.

2 ـ أن الحرية حق للأفراد في المجتمع يمارسونها لتحقيق الرقي بتحقيق حاجاتهم وسعادتهم.

3 ـ الحرية مصلحة الأفراد وهي الأساس لجميع الحقوق ووليدة استمرارها أو الحجر عليها.

الحرية إذن، شرط أساسي لإظهار الحق والتمتع به، فمن لا يعرف حقه لا يعرف حريته، وإذا كانت الحرية برأي (توم بين) هي (أن تفعل ما تشاء مما لا يتعارض مع حقوق غيرك) يبدو لنا أن هذا التعريف قد اتجه نحو مفهوم اقتصادي لمعنى الحرية، أي أن يتحقق تصرف المرء دون عائق، بينما الحرية مطلب عام لجميع معطيات الحياة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية أو ثقافية أو دينية، فالحرية مثلاً في المجال الاقتصادي، تعني إقامة التوازن والمساواة، وتحويل المجتمع إلى مجتمع إنتاجي بقصد تحقيق إشباع الحاجات للجميع، والقضاء على الربح والاستغلال. الحرية في المجال السياسي تعتبر الأداة لتحقيق الديمقراطية الحقيقية للقضاء على ظاهرة التحكم المتجسدة بالطبقة الحاكمة وعلى الاستغلال السياسي بأن يحكم الشعب نفسه

بنفسه فيمارس المواطن دوره في تسيير شؤون السياسة والمجتمع، إذ يشعر بحريته إلى جانب مصالحه الخاصة، وأن هنالك مصالح عامة تجمعه مع باقي أفراد المجتمع، وأن الصالح العام يقوم على مجهوداته لا على تحقيق مصالحه الشخصية فحسب، فإذا لم يحقق هذه المشاركة كان مواطناً مسلوب الحرية، فاقداً للوعي السياسي؛ وهو من خلال حكامه يتحول إلى فرد من قطيع البهائم الغبية التي يتحكم فيها الساسة، أو الصفوة أو قادة الأحزاب وهو لا يعني إلا ورقة انتخاب ترمى في صندوق الانتخابات في كل موسم انتخابي، وحريته في الظاهر التي يستعملها في التصويت إنما هي حرية مستغلَّة، فهو لا يصوت على السياسات وبرامجها، وإنما يصوت على الرجال لأنه يتلهّف إلى سيدٍ يأمره، فهو تابع له يمشي وراءه حيثما سار به؛ هذا الشعب يحتاج إلى توعية لفهم معنى الحرية.

أما الحرية من الناحية الاجتماعية، فهدفها القضاء على الفوارق الطبيعية والطائفية والقبلية، بمعنى أن تسود المساواة في الناحية الإنسانية والثقافية بأن يحقق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وفي الطب، وفي إقامة الشعائر الدينية واحترام مقدسات الناس وعقائدها.

كل هذا تقتضيه أهداف الحرية ولا يتم ذلك إلا بتصعيد الوعي الشعبي، بحيث يعي الفرد حقه في الحرية ومداه، فيدركه عن طريق مؤهلاته التي تمكّنه من ممارسة فعاليته لتحقيق هذه الأهداف التي تستوعبها المواطنة التي تجسد الانتماء للوطن ومؤسساته وإدارتها ذاتياً من قِبل الشعب، لا من قِبل أفراد طائفة أو قبيلة تجسد البيروقراطية التي تضع مصالح الشعب في ثناياها.

هذا، وإن كانت الحرية دعامة حياتنا، فإن أثرها قائم في تكوين

نفوسنا. أما المواطنون الذين يفتقدونها، فهم عاجزون عن تكوين مجتمعهم وتكييفه مع معطيات الحياة، فهم مواطنون غائبون عن الساحة طالما أنهم عاجزون عن استرداد حريتهم المسلوبة، بل هم في واقع الأمر مسحوقون من قبل الطغمة الحاكمة التي تمارس عليهم القمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما هو ملحوظ في كثير من دول العالم التي تدّعي المدنية، حكومات هذه الدول مستبدة، فصحافتها لسان حالها، وأجهزة إعلامها وسيلة لغسل الأدمغة وتزوير وتشويه الحقائق، والتعليم فيها أداة للتأهيل الحزبي. أما رجال الفكر عندهم، فهم أرقام أودعت عقولهم السجون إن لم نقل أزيلوا من عالم الوجود. هذا هو الواقع الذي يعكسه الحكم الدكتاتوري المتقمص ثوب الديمقراطية التقليدية. ومع ذلك، فمثل هذه الدول، على الرغم أنها معترفة بحقوق الإنسان وتحكمها دساتير متقدمة، بيد أن الإنسانية فيها مقهورة، والحرية مقهورة، إنها صور الدكتاتورية المسعورة.

فالحرية ليست شعارات تطرح في دساتير شكلية، إنما العبرة في تطبيقها عن طريق المؤسسات الشعبية وهي معاناة للديمقراطية منذ آلاف السنين، فهي مرتبطة بها وهي التي تحقق للشعب ممارسة حكم نفسه باستمرار واستقرار. فالديمقراطية وعي وتجاوب لرغبات الشعب لممارسة حريته، والممارسة للحرية هي المشاركة في الإدارة المباشرة لشؤون الشعب ولسيطرته ذاتياً على مؤسساته تلبية لإرادته ورغباته لإصلاح المجتمع وتطويره، هذه الرغبة الشعبية في ممارسة الحكم هي أعلى رغبات العقل المتزن.

وبهذا تكون الحرية قد حققت أثرها البعيد في صنع الحياة والذود عن حقوق العباد لإقامة سلام اجتماعي تحكمه الديمقراطية ولحمته

الشعب، ومن لم يمارس تحقيق هذه الرغبة فهو غريب عن المجتمع ودخيل عليه. على أن الحرية لكي تحقق غاياتها على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع، لا بد لها من مقومات يقتضي توافرها وهي الضوابط الأساسية لقيامها ومفاهيمها، وتتمثل هذه في مفاهيم واجبة الإقرار وهي:

الحق ـ القانون ـ الوعي ـ الأخلاق

1 ـ الحق:

يقتضي الحق، لجواز ممارسته بحرية، معرفته وإقراره من قبل المجتمع، إذ الحقوق تختلف بين مجتمع وآخر، فما هو حق يجوز ممارسته في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر، بل يعتبر اعتداءً على الحرية كتعاطي التجارة الفردية، أو التعامل بالفائدة للشخص الطبيعي في الجماهيرية، ذلك أنه من خلال الحقوق تحدد مساحة الحرية وفعاليتها، لأن الحرية تصرّف واختيار وهي وسيلة لتحقيق غاية، فمن يملك الحرية يستطيع أن يتصرف. أما فاقد الشيء لا يعطيه كإقرار حقوق الإنسان مثلاً، فليس للإنسان ممارسة حريته في هذه القيم إذا لم يكن معترفاً بها.

2 ـ القانون:

إذا كان القانون قد حددت مفاهيمه بأنه مجموعة القواعد الملزمة والمنظمة لعلاقات الأفراد فيما بينهم، فإن هذه القواعد بإطلاقها تجعل الحرية سلاحاً للسيطرة على حقوق الشعب واستقلاله، فلا بد من تحديد مصدر تُستقى منه القواعد القانونية، بما يحقق للشعب حريته

دون عسف أو استغلال، أي يقتضي أن تكون القواعد بما تأتلف مع روح القانون الطبيعي ومشتقة من شريعة المجتمع ولمصلحته.

3 ـ الوعي:

المراد بالوعي تحقيق القدرة عند الشعب لمعرفة مصلحته، بمعنى أن يكون الفرد مؤهلاً لاستعمال حق الاختيار، أي أن يكون عارفاً ماذا يختار، ولِمَ يختار، وكيف يختار. هذا الوعي يكرس ممارسة الحرية، إذ بهذا الوعي يرسم الشعب أسس حياته وسياسته وسلطته وطريق ممارسته لها وضمان استمرارها، فالسلطة الشعبية والوحدة مثلاً، مطلبان ساميان وليدا الوعي، والوعي وليد الحرية.

4 ـ الأخلاق:

الأخلاق قيم يقتضي لإقرارها أن تكون منبثقة عن أعراف المجتمع وعاداته وتقاليده، فهي صمّام الأمان لقيام التوازن وضمان عقلانية الحرية، باعتبار أن المرء ربيب بيئته الاجتماعية.

هذا، ويرى (هيغل)، إضافة إلى هذه القيم، توافر العقلانية بحيث يتخذ الإنسان عن طريق العقل موقفاً متماسكاً منسجماً من جميع جوانبه بما يتناسب مع مصلحة الفرد وعقلانيته، وهذه تؤدي بالطبع إلى الوصول إلى مرحلة يعي بها حريته ومؤهلاته الطبيعية لتحديد أهدافه واستخدام حريته لتحقيقها

هذه هي مقومات الحرية لتحقيق عطائها البنّاء في جميع المجالات، فالإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والخلقي مرده إلى توطيد قيم ومفاهيم الحرية، ولكن السؤال الذي يرد هو كيف السبيل إلى

استمرار الحرية وحمايتها؟ فإذا كانت الحرية هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذ المجتمع المتخلف ووضعه في سُلّم الحضارة والتطور، فما هي الشروط الأساسية لبقاء الحرية قيمة حية متفاعلة؟

لا شك أن الحرية كما مر معنا ليست قيمة معزولة مجردة، بل هي الحضارة والرقي والإنسانية، ومنظورها لا يُرى إلا من خلال الإنسان ومدى تحقيق حاجاته ورفاهيته في مجتمعه. فغاية الحرية إذن هي الفرد، وهذا الفرد هو غاية الدولة، وجميع المؤسسات والأجهزة ما وُجدت أصلاً إلا لخير الفرد، وإذا كان الفرد غاية في ذاته من خلال المجتمع، أو أن الفرد غايته المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون الدولة وسيلة لإسعاد الفرد من خلال المجتمع القائمة فيه لتؤمن حياة سعيدة للفرد يسلك فيها بحرية واطمئنان، ولتقيم مناخاً للاستقرار لتجنّب الجرائم النفسية، جرائم القلق والخوف من العجز عن إشباع الحاجات المادية أو الحاجات المعنوية والتي تخلفها طبيعة الحكم الدكتاتوري أو الحكم الانعزالي نتيجة اقترافه جرائم قهر الحريات.

المطلب الأول

ابعاد الحرية

تعتمد الحرية بأبعادها وقيمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية معايير موضوعية أو معايير شخصية، ففي النطاق الاقتصادي تعتمد المعيار الموضوعي في كل ما يمس مصالح الشعب وحاجاته، فاعتبرت أن حرية الشعب مسلوبة إذا ساد الاستغلال بكافة صوره. ففي السيطرة على الشعب واستغلاله، أو عن طريق الأجرة والإيجار

والاتجار، أو السيطرة على الموارد الطبيعية، كل هذه الأعمال هي أبعاد موضوعية تمس مصالح الأشخاص وتغتال حقوقهم، ومع ذلك فإن مفهوم الاستغلال هذا، في المنظور الشخصي، يختلف بين مجتمع وآخر، تبعاً لمفهوم الحرية وفلسفتها ومدلولها في كل مجتمع. ففي المجتمع البرجوازي القائم على إطلاق الحرية يُنظر إلى الاستغلال والاحتكار على أنهما ظاهرة طبيعية على اعتبار أن الحرية الاقتصادية في المذهب الحر تعني تحقيق تحرير اقتصاد الدولة القومي، وذلك بالاعتراف بالملكية الخاصة دون قيود، وكفالة المشروع الخاص، وإقامة الاقتصاد على محور الربح، وكفالة هذه الظواهر بقوانين تحميها، فالحرية في هذا تعني حرية الثروة والعمل على مضاعفتها دون اعتداد بإنسانية الإنسان.

هذا، ويرى أصحاب هذا المذهب أن وجود الحرية لا يتحقق إلا بنظام ديمقراطي يقوم على تمثيل الأحزاب في حكم نيابي أو مجلس رئاسي مفوض، ولكن هذه الأنظمة، من منظور (الكتاب الأخضر)، إنما هي أنظمة تميّع فيها الحرية باسم الديمقراطية المزيفة التي تحقق نظاماً اقتصادياً يقوم على دكتاتورية رأس المال، وتسود الغلبة فيه لأصحاب الأموال لتتحكم في مقدرات البشر عسفاً واستغلالاً باسم حرية التجارة والعمل الحر وشتى أنواع الكسب، وهكذا ترتبط الحرية برأس المال الذي يهدف إلى الربح دون التقيد بمشروعيته، وبهذا يسود ويسيطر رأس المال في الدولة متربعاً على قمة الهرم باسم الديمقراطية المزيفة، وهذا ما يلاحظ في بعض دول العالم الثالث، إذ الحرية فيها مزاجية مرتبطة بإرادة الحاكم وحزبه أو عشيرته أو طائفته، فقد يقيدها فيطلقها أو يعدمها، كل هذا حسب ما يراه محققاً لامتداد حكمه. كما

أن الحرية الاقتصادية تتجسد أيضاً من خلال هذا المنظور بحيث تحقق مصلحة الفئة الحاكمة، وكذلك الأمر في الحرية الصحافية، فهي لسان حاله تهلّل وتسبّح بحكمه. فالحرية عند هؤلاء موجهة لمصلحة الحاكم أو الحزب أو الطائفة أو القبيلة أو العشيرة، ولا حرية لسواهم. إنها عبودية القرن العشرين.

بينما يرى الاشتراكيون أن الحرية تعني حماية المجتمع من القواعد الظالمة والمتاعب الاقتصادية التي تنجم عن التحكم في حاجات الفرد، وأن الحماية لا تتم إلا بالقضاء على المشروع الخاص، وأيلاء الملكية إلى الدول ومكافحة ظاهرة الربح.

فالحرية يتحقق وجودها في حدود نظام الإنتاج، فالفرد وإن كان يترك حراً مع باقي أفراد مجتمعه ليقيم علاقاته، يقتضي أن تكون هذه العلاقات هادفة إلى تحقيق مصلحة المجتمع الذي من خلاله يحقق مصلحته الفردية. فعلاقات الأفراد في المجتمعات الاشتراكية يجب أن تكون خاضعة لقيود تبعاً للأهداف التي ترمي إليها هذه المجتمعات، فإذا كانت الحرية هي الميزان الضابط للعلاقة بين الفرد والمجتمع، فإنه يقتضي أن تكون الدولة هي المسيطرة على هذا الميزان لتحول دون رجحان كفة على أخرى، لهذا نرى أن المذاهب الاشتراكية إذ تدعو إلى المساواة، إنما تدعو لها من خلال الحريات التي يجب أن تسود في ساحة النشاط الإنتاجي الفردي، أو الجماعات من خلال الحقوق الطبيعية لإرساء قواعد العدالة الاجتماعية. فنظرة الاشتراكيين إلى الحرية من خلال مفهومهم لها، إنما هي إهدار لمفهومها التقليدي عند أصحاب المذهب الحر.

وإذا كانت الحرية عند معظم الفلاسفة ذات مفهوم شامل تمس كافة

معطيات الحياة في المجتمع، فإن الحرية السياسية هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق كافة الحريات لإسعاد البشر وضمان رفاهيته من منظور حرية الشعب وممارسته لسلطته. ومع ذلك، فإن مفهوم الحرية السياسية يختلف تبعاً للأسس التي يعتمدها نظام الحكم في كل دولة، سواء كانت نظاماً ليبرالياً، أو نظاماً اشتراكياً، فنرى مثلاً أن الحرية عند الحلفاء في الحرب العالمية الثانية هي التحرر من الخوف، والتحرر من العوز، والتحرر من القيود، وإطلاق حرية العبادة، وحرية الرأي. على أن الحريات عامة، على الرغم من أن جميع الدول تنادي بها وتتبنّى إعلان حقوق الإنسان، وتنص عليها في دساتيرها، بيد أن هذه الحقوق حبيسة، والحريات لا قيمة لها في نطاق الشعارات إذا لم تترجم إلى واقع حي يشعر به الإنسان المواطن ويتلمسه عن طريق صلته بالدولة التي ينتمي إليها أو تحقيق معايشته في مجتمع يحقق له حاجاته وإنسانيته، إذ الملاحظ أن الحرية في معظم الأنظمة السياسية مقيدة أو محنّطة، وأن وجودها شكلي مقصور على النص عليها في الدساتير، بينما الشعب يعاني من حكم بوليسي فاشي. فالخطر، كل الخطر على الحريات من النظم الاستبدادية التي يستعمل الحكام بها لغة سياسية براقة، بينما يضمرون لها العداء. ويقول (جونز فيتش) في هذا الصدد:

(إن الاعتراف بالحرية أو بقيمها الإلزامية من قِبل معظم دول العالم هو نصر للقانون والعدالة، بيد أننا نرى أن الاعتراف بالحرية شيء، والتطبيق العملي لها شيء آخر، فالاعتراف بالحرية من قِبل الحكام لا يعني وجودها فعلاً على أرض الواقع، فالضمان الوحيد لوجودها واستمرارها هو أن يقررها الشعب في ممارسة حكم نفسه عن طريق

مؤسساته، وفي غير ذلك تخدير لفعاليتها وافتراء على حياتها، إذ ما من أحد حريص على حرية الشعب إلا الشعب نفسه، فالقاعدة أن الشعب سيد حريته وأن الحرية مطلب شعبي تؤخذ ولا تعطى).

فالحرية على هذا الأساس، هدف في الصراع بين الحاكم وبين الشعب. فالحكومات عادة تنظر إليها من خلال مصلحتها، فهي مسموح بها في الحدود التي لا تشكل خطراً على الحكام أنفسهم، وهي معدومة في خلاف ذلك، فسلوك الحكام تجاهها منوط بمصلحتهم لا بمصلحة الشعب، بينما يرى الشعب أن في تحقيق الحرية على الوجه الأكمل، إنما هو اعتراف بسلطة الشعب وقيمه، ومن هنا قام الصراع. فالحكومات الفاشية مثلاً تستعمل أقصى وسائل القمع والعنف والقضاء على الحريات، وترى أن هذا الأسلوب هو الطريق لحماية النظام الدكتاتوري واستمراره في الحكم والتحكّم في مصالح الشعب.

وهكذا نخلص مما تقدم إلى أن وجود الحرية أو غيابها نسبي يختلف تبعاً للنظام القائم في كل دولة والفلسفة السياسية والاقتصادية المتبعة فيها، فهي في العالم الغربي غيرُها في العالم الشرقي أو العالم المتخلف، وبالتالي فإن صحتها واعتلالها منوطان بمدى اختلاف القيود الفكرية والسياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. فالحرية في الاتحاد السوفييتي مثلاً تذوب في أتون دكتاتورية البروليتاريا، حيث لا تكون الحرية المدنية إلا للحزب. كما أن الحرية السياسية لا يتمتع بها إلا صفوة من الحكام سميت، باسم الطبقة العاملة، باسم (المجلس السوفييتي الأعلى) وهي في المجال الاقتصادي تتجسد في خضم الطبقة العاملة لتحقيق نظام اقتصادي تذوب فيه ملكية وسائل الإنتاج في ملكية الدولة.

فالمشكلة الأساسية للحرية منوطة بمدى مواءمتها في الواقع التطبيقي مع الفكر النظري على الصعيد العام، بحيث يتساوى الناس في ممارستها من خلال وجودها وعملها المادي والروحي، فأي مذهب، مهما علا شأنه، لا يحقق الحرية أو لا يحقق للقيم الإنسانية نشاطها وفعاليتها، هو مذهب عاجز لا يصلح لإسعاد البشر وتحقيق رفاهيتهم، ومرجع ذلك إلى قصوره عن إيصال الحرية إلى مستوى السلطة الشعبية. فكل نظام أو فكر سياسي يعجز عن ضمان إيصال الحرية إلى هذا المستوى، هو فكر يمثل إيديولوجية معتلّة لا تصلح أن تكون أساساً لإقامة المجتمع الحر السعيد. ويبدو لنا أن الحرية ذات مفاهيم ثابتة في الأصل، وأن اختلاف مفاهيمها مردّه إلى اختلاف ماهية السلطة، إذ كل سلطة تنظر إلى الحرية من خلال مصلحتها إلا السلطة الشعبية. ففي المذهب الماركسي مثلاً لا حرية في النقاش أو البحث في المادية الجدلية، باعتبارها مسلّمة. وكذلك في المذهب الليبرالي لا يسمح بالتشكيك بالملكية الخاصة أو بمشروعية الربح، فالحرية ذات مفاهيم تختلف كما بيّنا تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد. فحرية الأحزاب في الديمقراطية التقليدية الغربية مثلاً، مسلّم بها لا يستطيع أحد تجاوزها، بينما يعتبر هذا المفهوم اعتداءً على حرية البروليتاريا في الاتحاد السوفييتي. وفي الجماهيرية، في مفهوم ايديولوجية (الكتاب الأخضر)، الحزبية دكتاتورية صريحة وليست مقنّعة باعتبار أن الشعب هو صاحب السلطة، وأن صراع الأحزاب إنما هو الصراع على السلطة، وبالتالي فوجود الأحزاب خيانة لسلطة الشعب وهو إجهاض للديمقراطية باعتبار أن الحزب يمثل جزءاً من الشعب، وسيادة الشعب لا تتجزأ، وبالتالي، فإن وجود الحزب معناه اعتداء على سلطة الشعب، أي اعتداء على حريته.

وإذا كانت الحريات عامة ترمي إلى قيادة المجتمع نحو الخير، فإن الحريات لا يمكن أن تؤدي رسالتها إلا عن طريق السلطة الشعبية، لأنها هي الأداة الفعالة لممارسة الحريات على الصعيد التطبيقي.

فالحرية في (الكتاب الأخضر) ترمي إلى رفع القيود عن الشعب وتحريره من الاستغلال الاقتصادي والاستغلال السياسي ذاتياً، بحيث يمارس حريته وحقوقه بكافة أبعادها بما يحقق الرفاهية في إطار المجتمع الإنتاجي، وذلك وفقاً للقواعد الطبيعية التي تحكم كافة العلاقات الإنسانية على إطلاقها، سياسية واقتصادية واجتماعية، والكفيلة بإقامة اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة بين عناصر الانتاج الاقتصادي، وتحقق استهلاكاً متساوياً تقريباً لإنتاج الطبيعة بين الأفراد.

على أن الحرية الاقتصادية هذه لا يمكن تحقيقها دون تحقيق الحرية السياسية، والحرية السياسية في (الكتاب الأخضر) تكمن في أداة الحكم، فهي المشكلة السياسية الأولى التي تواجهها الجماعات البشرية، لأن أداة الحكم إذا لم تحل حلاً نهائياً ديمقراطياً تبقى الشعوب تعاني الآثار والمخاطر البالغة المترتبة عليها، وعلى هذا الأساس، فإن الحرية السياسية لا تتحقق إلا بالحل الديمقراطي لمشكلة أداة الحكم. و(الكتاب الأخضر) رسم أسس الحرية فأقامها على المساواة في المشاركة في الحكم على وجه الممارسة الفعلية للديمقراطية الحقيقية القائمة على المؤسسات الشعبية المتجسدة في المؤتمرات الشعبية الأساسية، واللجان الشعبية، ومؤتمر الشعب العام. بهذا النظام الديمقراطي تحرر الشعب في الجماهيرية وملك حريته وسلطته من الحكام محتكري السياسة والسيادة، وأصبحت السلطة للشعب يمارسها عن طريق مؤسساته المذكورة التي هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية.

فالحرية في (الكتاب الأخضر) هي ممارسة الشعب حكم نفسه، وهي الأساس لجميع أنواع الحريات، فهي إذن نظام حكم ديمقراطي لسلطة شعبية في كل شيء، إنها حرية عصر الجماهير.

في الديمقراطية

(ضمن علم التفسير)

(إن كافة الأنظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع أدوات الحكم على السلطة صراعاً سلمياً أو مسلحاً).

(إن الشعب في مثل هذه الأنظمة هو الفريسة المتصارع عليها، وهو الذي تستغله هذه الأدوات السياسية المتصارعة على السلطة).

(إن الديمقراطية المباشرة هي الأسلوب المثالي، وليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة).

(ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد.. ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة.. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية واللجان في كل مكان).

(معمر القذافي)

(من الفصل الأول من الكتاب الأخضر)

المطلب الأول

أسس وفلسفة الديمقراطية

ما من نظام سياسي نستطيع الحكم على صلاحه أو فساده، إلا بمعرفة الأسس القائم عليها هذا النظام ووسائل تطبيق هذه الأسس، ومن خلال هذا يتقيم معنا النظام تبعاً لمدى صلاحه لتحقيق سعادة الشعب. ومن هنا اختلفت مفاهيم أنظمة الحكم وفلسفتها، فالديمقراطية في المفهوم الليبرالي مثلاً تختلف عن الديمقراطية في المفهوم الماركسي. فالأول يعتمد على المذهب الفردي أساساً في فلسفته الاجتماعية الديمقراطية، ونخلص من ذلك إلى أن الدولة ليست غاية في ذاتها، إنما هي وسيلة لغاية، التي هي تحقيق الرفاهية للفرد، فعلّة وجودها تمكين الأفراد من التماس حياتهم الصالحة لهم، وتحقيق هذا الهدف قد يقتضي التعرض لحريتهم حماية لأنفسهم.

ولكن السؤال يثور حول من هو الذي يملك هذا التعرض؟ وما هي الحدود التي يجوز فيها التعرض أو لا يجوز؟ وما هي الوسائل التي تضمن تحقيق التوازن بين مصلحة الأفراد ومصلحة المجتمع؟

الأصل أن الدولة هي التي تمارس هذه المهمة عن طريق أداة الحكم مستعينة بالقوانين المؤيدة بقوة الإلزام، ولكن ما هي أداة الحكم؟ وممن تتشكل؟ ومن يشكلها؟ وما هي مؤسساتها؟ كل هذا يقودنا إلى معرفة طبيعة النظام وأسسه، وما إذا كان قائماً على قواعد ومؤسسات ديمقراطية أم لا؟ ولا شك أن معرفة هذا تحدد لنا أبعاد سلوك الفرد في المجتمع وحقوقه وواجباته تبعاً لكل نظام.

هذه السلوكية هي التي تنشىء علاقات من مقتضاها أن تخضع

لضوابط ومبادىء تتبنّى حلول المشاكل التي تثور في المجتمعات تبعاً للأيديولوجية القائمة في كل مجتمع.

أما المذهب الاشتراكي الماركسي، فيرى أن المذهب الفردي إنما هو خدعة تبرر سيطرة الأقوياء على الضعفاء واستغلالهم تحت شعار الحرية، لهذا فالماركسية تدعو إلى إقامة المبادىء المثالية التي تنادي بها الديمقراطية في النطاق السياسي، ولكنها ترفض حماية الفرد من التدخل في نشاطه وسعيه لكسب الثروة. إن الحرية في النظام الديمقراطي، في المذهب الحر، تقوم على الاستغلال، والحريات السياسية بالمفهوم الماركسي قامعة لحرية الإنسان في صلاته الاجتماعية، فالتحرر السياسي ليس غاية في ذاته، بل هو عنصر من عناصر التحرر الاجتماعي. وعلى هذا الأساس يبرر الماركسيون دكتاتورية البروليتاريا، فهي وإن كانت مناهضة للحريات البرجوازية بيد أنها ديمقراطية بالنسبة للبروليتاريا، باعتبار أن هذه البروليتاريا هي سيادة للأغلبية من أجل الأغلبية، حيث تقضي على العلاقات الرأسمالية في الإنتاج التي تمارسها البرجوازية، وينتهي الصراع الطبقي بانتهاء الاستغلال، وهكذا تتكون المساواة بمجرد إزالة الفوارق بين الطبقات. هذه الأهداف تتحقق عن طريق مؤسسات يهيمن عليها ويديرها حزب واحد.

وهكذا، نلاحظ أن المذهب الماركسي والمذهب الفردي كلاهما ينادي بالحرية والمساواة كما ينادي بالديمقراطية، ولكن القيم عند كل مذهب تختلف في مدلولها تبعاً للايديولوجية المتبعة في كل مذهب، وعلى هذا تختلف ديمقراطية كل مذهب، فالديمقراطيون الماركسيون مثلاً يطلقون على الديمقراطية الغربية التقليدية الديمقراطية الشكلية أو البرجوازية، بمقولة إن الديمقراطية الحقيقية بمفهومهم هي التي تحقق

ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، وهذه الديمقراطية هي التي تنظم حياة الشعوب وتحقق حاجاتها، لهذا فهي ديمقراطية شعبية أو ديمقراطية اجتماعية.

ومهما يكن من اختلاف منظور للديمقراطية في كل مذهب، فإن الأصل انها تعني أسلوب حياة الشعب وطريقة الحكم فيه بهدف تحقيق رفاهيته وسعادته. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو منظور الديمقراطية في (النظرية العالمية الثالثة)؟ وما هي الأسس والمبادىء التي اعتمدتها في فلسفتها؟ وأي نوع من الديمقراطية اعتمدت؟

لقد اعتمدت (النظرية العالمية الثالثة) الديمقراطية المباشرة، اعتباراً من أن هذه الديمقراطية هي التي تجسد المعايير والأسس الواقعية الصادقة التي تحقق ديمقراطية حقيقية، فاعتمدت في هذا الأساس معايير منهجية كفيلة بتحقيق الغاية المنشودة من الديمقراطية، هذه المعايير تتلخص فيما يلي:

المطلب الأول

المعيار العقلي

اعتمد هذا المعيار التجربة العقلانية، باعتبار أن الحقيقة وليدة البحث والتتبع والاستقصاء وأن الحكم على التجربة يكشف صحتها وحقيقتها الدليل العقلي، وهو النهج الصحيح الذي يعتمد العقل أساساً للوصول إلى الحقيقة، باعتباره يبحث بالمحاكمة الذاتية، فيتساءل كيف الوصول إلى الديمقراطية الحقيقية؟ وما هي الوسائل التي تحقق الحل الصحيح لمشكلة أداة الحكم؟ طالما أن أداة الحكم هي

المشكلة السياسية الأولى التي واجهت الجماعات البشرية باستمرار منذ بدء الخليقة حتى يومنا هذا، ومع ذلك لم تنجح هذه المجتمعات بعد في حلّها حلاً نهائياً تركن إليه الشعوب على وجه الاطمئنان والاستقرار، لينتهي بذلك الصراع على الحكم.

فالبحث في البنية السياسية لكل مجتمع بدلالة العقل يقودنا إلى معرفة أو كشف حقيقة المؤسسات القائمة فيه، فنقول مثلاً: لكي نعري حقيقة المجلس النيابي يجب علينا أن نكشف الوسائل والدوافع لتجسيد هذا المجلس، أي علينا أن نبحث من أين يأتي هذا المجلس؟ فهو إما منتخب من خلال دوائر انتخابية، وإما من خلال حزب أو ائتلاف أحزاب بالتعيين. وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية، وعلى هذا الأساس لاحظ المفكر القذافي في متابعته واستقصائه للنظام الديمقراطي التقليدي بالوسائل العقلانية، ومن خلال الملاحظة للتجارب القائمة في العالم، وبمراقبة لمركز الشعوب بالنسبة لأداة الحكم، رأى أنه لا يُعقل أن تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة، إنها نظرية بالية مستهلكة، فهي تعني استغلال إرادة الشعب والتصرف بمقدراته، فالتجربة الرائدة للديمقراطية عند القذافي هي الديمقراطية المباشرة وهي حقيقة ثابتة في نفعها للشعب، يمارسها بمؤسساته الشعبية وهي التي تحقّق يقيناً ثابتاً هو حكم الشعب. فالمفهوم الفلسفي للديمقراطية عند القذافي يقوم على أساس عقلاني قوامه الاستدلال بالمنطق والتجربة، وما توصل إليه هو يقين ثابت وحقيقة مسلَّم بها لا تقبل الجدل.

وإذا كانت الحقيقة العلمية عند الماركسيين هي سيطرة الطبقة العمالية وهي غاية الحكم ووسيلته، كما أن العرق عند الفاشيين

والنازيين حقيقة لا تردّد فيها، فإن مدلول هذه الحقيقة ومضمونها يختلف بين أن تكون قائمة على مذهب استبدادي، وبين أن تقوم على تحقيق يقين حازم وثابت وهي الديمقراطية المباشرة التي تساوي عند القذافي قيمة ثابتة وطبيعية، وهي حرية الشعب وسعادته، هذه النتيجة التي وصل إليها لم تكن ظنية الدلالة كما فعل (رسل) الذي يحدد حكمه بالظن والتفكير تبعاً للظروف الخاصة، إذ يرى أن الليبرالي لا يقوّم هذه كحقيقة، إنما يقرها بالظن والترجيح ويدافع عنها بهذا المفهوم، بينما القذافي إذ كشف الديمقراطية التقليدية انتهى إلى الحكم عليها بأنها ديمقراطية بالية وتجربة مستهلكة، كما أنه يقول بعد تتبعه واستقصائه في مراقبة الديمقراطية الحديثة: (وهكذا يتضح بطلان النظريات السياسية السائدة في العالم والتي تنبثق منها الديمقراطية التقليدية الحالية).

وهكذا نخلص إلى أن المحاولات القديمة للديمقراطية المباشرة كانت مفتقرة إلى إمكانية التطبيق على أرض الواقع، فهي ديمقراطية تفتقر إلى الجدية للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا.

المطلب الثاني

المعيار الذاتي للإرادة

تعتمد (النظرية العالمية الثالثة) في منظورها للديمقراطية الحقيقية أن تكون قائمة على الإرادة الذاتية، فهي المعيار الصحيح لممارسة الحقوق، وبالتالي فهي محور السلطة الشعبية، إذ السلطة تتم عن طريق التعبير عن إرادة الشعب من قِبل الممثلين عنه أو النواب، لأن حكم الشعب لا يتحقق إلا بممارسة الشعب له بإرادته الذاتية. فتشكيل مجلس نيابي

أو مجلس وطني أو محلي أو مجلس شيوخ لينوب عنه في ممارسة الحكم، لا يمكن أن يكون البديل أو العديل عن إرادة الشعب، لأن مثل هذا يخالف القواعد الطبيعية، ولعل (روسو) أشار إلى هذه الظاهرة غير الطبيعية، فهو يرى أنه مما يضاد النظام الطبيعي أن يلي الحكم العدد الأكبر وأن يخضع للحكم العدد الأصغر، ومن السهل أن نرى أنه لا يمكن للشعب أن ينيب عنه من يقوم مقامه بالأعمال للاهتمام بالشؤون العامة دون أن يتغير شكل الإدارة، والشعب الذي يحسن الحكم دائماً ليس في حاجة إلى أن يُحكم.

فالإرادة عند القذافي بمعيارها الذاتي لا تقوم إلا في الشخص ذاته، فهي إذن، في المفهوم السياسي لها، غير قابلة للانتقال بالنيابة أو التوكيل أو التمثيل، لأن مثل هذه المدلولات تعني إشراكاً جزئياً لفئة قلّة من الشعب في الحكم، ولا يمكن أن تكون هذه القلة موازية لقوى الشعب أو بديلاً أو عديلاً عنه، فضلاً عن أن هذا لا يحقق مفهوم الديمقراطية (لأن الديمقراطية تعني مسؤولية الشعب كله في المجتمع) لا من يمثله، إذ (أصبح من حق الشعوب اليوم أن تكافح من خلال الثورة الشعبية من أجل تحطيم أدوات احتكار الديمقراطية، والسيادة السالبة لإرادة الجماهير المسماة المجالس النيابية، وأن تعلن صرختها المدوية المتمثلة في المبدأ الجديد (لا نيابة عن الشعب).

فالديمقراطية التقليدية القائمة على التمثيل ما هي إلا ديمقراطية خادعة، إذ كيف يسوغ الاعتراف بالوجود الطبيعي للشعب ككل، ثم تحويله إلى وجود جزئي بإقامة مجلس نواب يحل محله. إن إرادة الجزء لا يمكن أن تكون إرادة الكل، كما أنه لا يمكن اعتبارها بالإرادة العامة، إلا إذا كان الشعب ذاته استعمل إرادته فيما قرره، فالجمهور عندما

يـريد شيئـاً يجعل إرادتـه مطابقـة لوحي عقله، فهـو يعرف مـا يريـد، ويتصرف في ضــوء إرادتـه، وبمــا أن الشعب يتكــون من أفــراد لهم إراداتهم، فمن البديهي أن يشارك كـل واحد منهم بـإرادته لتحقيق مـا يريد، وهكذا تتحدد الإرادات لتكـوّن رأياً جمـاعياً ينجم عن مشـاركة أفراد المجتمع ككل، وهذا هو منطوق الديمقراطيـة المباشرة، وإذا كـان شخص منتمياً لدولة ما وعضو في مجتمعها، فمن البـديهي أن لا يسوغ له التنازل عن عضويته وحقوقه السياسية وهو منتم إليها، لأن مثل هذا التنازل يعني التنازل عن حقوقه اللصيقـة به، وهـذا باطـل، فالمـرء لا يمكنه التنازل عن إرادته باعتبـارها قـدرة قائمـة وحالـة في ذاته تتحـرك معه، ولا يمكن فصلها عنه، وهي من وحي ذاته وجوهر وجوده.

المطلب الثالث

المعيار الغائي أو الشمولية الشعبية

تعني الديمقراطية في (النظرية العالمية الثالثة) مفهومـاً غائيـاً، أي أن أسسهـا ووسـائلهـا تقـوم عـلى الإلـتزام بتحقيق غـايـة وهي مصلحــة الشعب، من خلال منظور شمولي عام للشعب ككل للمصالح الفردية أو الطبقية، فالمصالـح الخاصــة إذ تذوب في مصلحـة الشعب العامـة، فـإنه عن طـريق هذه ومن خـلالها، تتحقق مصلحـة الفرد الخـاصـة، والعكس غير صحيح.

فالديمقـراطية المبـاشرة عند القـذافي هي ديمقراطيـة شعبية حقيقيـة، وتغيـير كـل شيء يجب أن يكـون من أجـل الشعب ولمصلحتـه بهـدف السعادة، فهو إذن يرفض الديمقراطية الليبرالية التي تؤكد على مصلحـة الفرد، كما يرفض الديمقراطية بمفهومها الفـاشي أو النازي الـذي يركـز

على شمولية الدولة أو شمولية العرق والطبقة العاملة (البروليتاريا)، إذ مفهوم الشمولية بالمعنى الفاشي أو النازي أن المواطنة طاعة وفناء من أجل الدولة، وأن الدولة هي السيد، وأن الفرد خادم للدولة، ويقول (هيغل) في فلسفة القانون بهذا الصدد: (إن الفرد يجد حريته في طاعة الدولة).

بينما نرى أن منظور الديمقراطية المباشرة، في المفهوم الشمولي لها، هو الشمولية الشعبية التي تعني كل شيء للشعب، وبالشعب ومن أجل الشعب، وبهذا تضحي السلطة للشعب والثروة للشعب والسلاح للشعب، وهذا هو المفهوم الصحيح للديمقراطية. فالرؤية يجب أن تكون للشعب عامة، (إما من ذوي المصالح الواحدة أو الرؤية الواحدة، أو الثقافة الواحدة أو المكان الواحد، أو العقيدة الواحدة)، هؤلاء أصحاب مصالح خاصة (فلا يجوز ديموقراطياً أن يحكم أي من هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والأمزجة والأماكن والعقائد).

وهكذا تقرر عند القذافي مفهوم آخر للشمولية، وهو مصلحة الشعب تبعاً لحكم الطبيعة والعقل.

المطلب الرابع

معيار الطبقات المادية وتنوعها في المجتمع

يرى القذافي أن القاعدة المادية في المجتمع غير ثابتة، وأن الشعب يتكون من مجموعات متعددة، باعتباره ينتمي إلى مستويات طبقية معينة، فمحاولة توحيد هذه القاعدة يتنافى مع الأساس الذي تقوم

عليه المجتمعات، وليس من المنطق أن تسود طبقة على حساب طبقة أخرى، أو توحيد المجتمع في طبقة واحدة، إذ هذا هو أساس الاستغلال السياسي الذي يتنافى مع الديمقراطية، كما هوالشأن في سيادة الطبقة العمالية (البروليتاريا) في الاتحاد السوفييتي، أو سيادة حزب أو قبيلة أو طائفة على بقية الشعب، إذ من البديهي أنه في مثل هذه الحالات تسود الطبقة أو الحزب لتُسحق بقية الطبقات من أجل مصلحة الفئة السائدة، باعتبار أنه ليس كل فئات الشعب من الطبقة السائدة باسم الديمقراطية، وواقع الأمر أن الديمقراطية تتنافى مع مثل هذا السلوك باعتبارها تهدف إلى سيادة الشعب وتحقيق سلطته الكاملة لا سلطة الطبقة أو الحزب أو الطائفة، إذ لا يجوز تجزئة السلطة الشعبية على حساب طبقات الشعب وطوائفه وأن مجرد إباحة السيطرة لفئة على أخرى معناه إباحة التجزئة وإباحة استغلال الشعب في مقدراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن الفئة أو الطبقة بطبيعة تركيبها تهددها النزعات الفردية من داخلها بحيث تحرضها، بدافع السيطرة وحبّ الانفراد بالسلطة، على استغلال بقية الطبقات أو الفئات التي هي خارج نطاق الفئة أو الطبقة المسيطرة وذلك لضمان بقائها لوحدها في مركز القوة، وهذا معناه إباحة التصفية. من هذا المنطلق رأت (النظرية العالمية الثالثة)، وفقاً للديمقراطية الحقيقية التي طرحتها، أنه (لا مبرر لحزب أن يسحق بقية الأحزاب لمصلحته، ولا مبرر لقبيلة أن تسحق بقية القبائل لمصلحتها، ولا مبرر لطائفة أن تسحق بقية الطوائف لمصلحتها).

هذه الرؤية الواضحة تقوم على مبدأ المساواة والتمتع بالحقوق السياسية، كما أنها تحول دون تمكين فئة ما ممارسة الاستغلال السياسي

تجاه باقي طبقات أو فئات الشعب، لأن الحقوق على اختلاف أنواعها مطلقة للجميع وليست محصورة بفئة دون أخرى. ويبدو أن هذه النظرة التي توصل إليها (الكتاب الأخضر) تعتمد على المنطق وعلم الوراثة، وهذه المعطيات هي التي أدت به إلى اليقين بعدم ثبوت القاعدة المادية للمجتمع، مدلّلاً على هذه النتيجة بالبرهان، حيث يفترض أنه لو سحقت طبقة كل الطبقات، كما هو الشأن في طبقة البروليتاريا، (فإن الطبقة هي التي ترث أيضاً صفاته)، بمعنى أنه لو سحقت طبقة العمال مثلاً كل الطبقات الأخرى، فإن طبقة العمال هذه هي الوريث للمجتمع، أي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع، وبما أن الوريث يحمل صفات الموروث، وإن كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة، ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك، فاليقين الثابت أنه لا يمكن قيام طبقة واحدة، وأن عامل الزمن سيلعب دوره في خلق طبقات أخرى من خلال الطبقة الواحدة، لأن حتمية التطور تؤدي إلى ظهور الموروث، فتؤدي بذلك إلى ظهور الطبقات التي صفّيت.

ويخلص فكر القذافي ليقرر هذه النتيجة بقوله: (بمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفّيت من داخل طبقة العمال ذاتها وينتج أصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقاً للصفة).

وهكذا يتحقق عنده البرهان على تحول طبقة العمال إلى مجتمع قائم بحاله يحمل تناقضات المجتمع القديم نفسه. ويتابع القذافي مستقصياً الوقائع والظواهر الاجتماعية ومحلّلاً توالدها، فيلاحظ أن بدء التحول يكمن في ظهور تباين بمستوى الأفراد المادي والمعنوي، ثم تبرز الفئات، ثم تتحول تلقائياً إلى طبقات، وهي في الحقيقة الطبقات

المبادة نفسها، وهكذا يتجدد الصراع على الحكم في المجتمع، كل مجموعة تبدأ أفراداً ثم تتحول فئات ثم إلى طبقة جديدة، ويحاول كل من هؤلاء أن يكون هو أداة الحكم، وهكذا يتقرر عند عدم ثبوت القاعدة المادية للمجتمع. وهذه النتيجة تتفق مع المسلمات الطبيعية الحتمية، وإذا كان الأمر كذلك، فلا يمكن أن تنجح أي محاولة لحسم الصراع لصالح حزب أو طبقة أو طائفة أو قبيلة، لأن ذلك يتنافى مع مبدأ حتمية عدم ثبوت توحيد القاعدة المادية للمجتمع، لأنه في توحيد القاعدة المادية إقرار باحتكار السياسة والسيادة لفرد أو طبقة أو طائفة أو قبيلة أو حزب، وهذا هو الاستغلال بعينه الذي يرفضه (الكتاب الأخضر)، فضلاً عن أن مدلول هذا يعني نبذ الديمقراطية أو إجهاض دلالالتها ومعطياتها، واحتكار القوة من قِبل فئة من الشعب يحقق ديكتاتورية الطبقة الحاكمة التي تتنافى مع سلطة الشعب ومصلحة الشعب التي هي الديمقراطية المباشرة التي نادت بها (النظرية العالمية الثالثة).

المطلب الخامس

معيار القانون الطبيعي

هذا المعيار يراه (الكتاب الأخضر) أنه الأساس في الحياة السياسية، وعليه تقوم الديمقراطية المباشرة. وإنه من الطبيعي أن تكون السلطة للشعب لأن القانون الطبيعي هو الناموس المنطقي للإنسان. فإذا استقصينا سلوك الإنسان وحياته، نرى أنه لا يمكن أن يبقى وحيداً معزولاً في الطبيعة بمقتضى وجوده في الحياة، لأن الانعزال يتنافى مع مفاهيم القانون الطبيعي، فضلاً عن أن الانعزال لا يحقق للإنسان

الحياة الطبيعية، لهذا لا يمكن أن يعيش الإنسان لوحده في المجتمع، فمن الطبيعي أن يكون منتمياً إلى واقع اجتماعي يعيشه وتحكمه فيه قواعد تحدد نشاطه مع الجماعة تبعاً لقيم يؤمنون بها وينسجمون مع أهدافها. وبالتالي، فالإنسان هو عضو في الجماعة ولديه طاقة فعّالة مقتضاها المشاركة الجماعية، فنشوء هذه الرابطة أمر طبيعي، كما أن الاحتكام إلى القواعد الجماعية أمر طبيعي أيضاً. وهذا الواقع تمليه طبيعة الإنسان، ذلك أن الإنسان إذ ينتمي إلى مجتمع ما، فإن قواعد هذا المجتمع هي التي تحكم علاقاته مع أفراد جنسه. وتنظم سلوكه معهم، حتى إنسان القبيلة أو العشيرة أو الطائفة، فإن أي عمل يقوم به توجهه في سلوكه فيه مجموعة من المعتقدات والتقاليد والعادات، فهو إذن لا يعمل وفق غرائزه، إنما وفق قواعد طبيعية غاية في الدقة، وهو إذ يوفق سلوكه مع هذه القواعد، يشعر بأن التزاماته هذه ينفذها طوعاً بحكم انتمائه إلى الجماعة، وبهذا تضحى المسؤولية جماعية أكثر منها مسؤولية فردية، فيصعب عليه في هذه الحالة، أن يتصور مخالفته لهذه القواعد الطبيعية السائدة أو قطع صلته بجماعته أو انفصاله عنهم، لأن فكرة الطاعة التي توحيها الجماعة إلى الفرد، أمر يتفق مع القواعد الطبيعية باعتبار أن الفرد عضو في الجماعة، ومن هنا يشعر بأنه في إطار سلطة جماعية هو عضو فيها، يشارك في بنائها كفرد من البنية الاجتماعية، وتظهر السلطة في هذه الحالة عامة دون استئثار فرد أو مؤسسة بها ويحافظ عليها جماعياً وتلقائياً، وتتخذ القواعد السائدة سمات المجتمع المنتمي إليه الفرد، وبهذه القواعد وحدها تتميز سمات المجتمعات بعضها عن البعض. فالقواعد الطبيعية إذن، هي التي تفرض نفسها على أفراد المجتمع، وتُكيِّفُ علاقاتهم بها دون أن يبحثوا عن سبب وجودها أو مصدرها، فهي ميزان الروابط الاجتماعية، هذه

القواعد السليمة التي تنتظم بها علاقات الأفراد هي التي استقصاها (الكتاب الأخضر)، فوجد أن معيار الصحة للعلاقات الإنسانية تتحدد بمدى اتفاقها مع القواعد الطبيعية، باعتبار أن هذه القواعد تمسّ كافة سلوكيات الإنسان في أي مكان (لأن الإنسان هو الإنسان أينما كان، واحد في الخلقة وواحد في الإحساس). فالقانون الطبيعي تنتظم معه كافة معطيات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (إن القواعد الطبيعية هي المقياس والمرجع والمصدر الوحيد في العلاقات الإنسانية).

وهذه الحقيقة أشار إليها الفيلسوف (أوغست كونت) إذ رأى أنه بالإمكان تحديد قوانين طبيعية ذات قيمة أزلية وشاملة تنطبق على نمط من النظام الاجتماعي دائم ولا يتبدل، مشابه للنظام الفلكي، وبالتالي ممكن التطبيق في كل مجتمع وفي كافة الأزمنة والأمكنة.

وعلى هذا الأساس، فإن القانون الطبيعي حقيقة ثابتة، إذ أن مبدأ الشرعية للقواعد القانونية، هو ما كان متفقاً مع القانون الطبيعي، وهو ما ينبثق عن طبيعة الأشياء وما كان موافقاً للعقل. ولهذا، فإن التشريع الطبيعي هو التشريع الصادر عن العقل والقائم في طبيعة الإنسان، وهو أسبق من القوانين الوضعية، وأنه يقتضي أن يكون متسلطاً عليها لا العكس، ومن هذا المنطق ذهبت المادة الثانية من شرعة حقوق الإنسان والمواطن في عام 1789 م من (أن الغاية من كل مجتمع سياسي إنما هي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية الأزلية). فالقانون الطبيعي هو الأصل، وهو الشرعة الأساسية للحقوق، وكل ما يخالف ذلك هو من سنّة التسلط عن طريق القوانين الوضعية التي تفرض طاعتها بقوتها باسم الدستور المنظم لهيكل الحكم ومؤسساته المنبثق من

أمزجة ورؤية أداة الحكم، هذه حقيقة وصل إليها (الكتاب الأخضر) إذ قال:

(إن سنّة أدوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلّت محل سنّة الطبيعة).

(القانون الوضعي حلّ محل القانون الطبيعي، ففقدت المقاييس).

فمعيار القانون الطبيعي اعتمدته (النظرية العالمية الثالثة) في كافة معطياتها، وخاصة في ترسيخ السلطة الشعبية التي هي أساس الديمقراطية المباشرة، وقد توصل القذافي عن طريق المشاهدة والتتبع والاستقصاء والتحليل المنطقي إلى استنباط الأحكام من الظواهر الاجتماعية والسياسية تبعاً للمعيار العقلي، ففي ظاهرة الحكم مثلاً رأى أنه لا يمكن، تبعاً للقواعد الطبيعية، أن يكون ٤٩٪ من الناخبين تحكمهم أداة حكم لم ينتخبوها، بل فرضت عليهم، وتلك هي الدكتاتورية، وقد يسفر الصراع السياسي عن فوز أداة حكم لا تمثل إلا الأقلية، لأن مثل هذا يتنافى مع القواعد الطبيعية، فالديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تتفق مع النظام الطبيعي، وإلى هذا أشار (روسو) أيضاً فقال: (إنه مما يضاد النظام الطبيعي أن يلي الحكم العدد الأكبر وأن يخضع للحكم العدد الأصغر).

فمنظور الديمقراطية الحقيقية أن أدوات الحكم السائدة في العالم تتنافى مع القانون الطبيعي، وأن الأساليب التي تعتمدها هذه الأدوات للسيطرة على الشعوب، إنما هي تزييف لهذه الديمقراطية، وأنها أنظمة دكتاتورية فاقدة لشرعيتها، لأن الشرعية لا تتحقق بمجرد السيطرة الكاملة على الشعوب حتى ولو لم تستطع هذه الشعوب التحرر من هذه

السيطرة، كما أن هـذه السيطرة لا يمكن أن تستمـد شرعيتها المـزعومـة بمقولة أنها تعتمد إلى دستور، أو أنها مفرغة فيه، لأن الدستور، حتى لو أطاعه الشعب، فإن إطاعته هذه تتمثـل بالإكـراه، فالنـاس تجبر عـلى إطاعته بقوة القوانين الوضعية المنبثقة من الدستور، وهـذا الأخير منبثق من أمزجة ورؤية أداة الحكم، وهذا ما تقرره (النظرية العالمية الثالثة)، إذ تقول:

(وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغير أداة الحكم، وهذا يدل عـلى أن الـدستـور مـزاج أدوات الحكم وقـائم لمصلحتهـا، وليس بقـانــون طبيعي).

فـالخـطورة إذن، تتجـلى في فقـدان الشريعــة الحقيقيـة للمجتمــع الإنســاني وإبدالهـا بتشريعات وضعيـة وفق الأسلوب الذي تـرغبة أداة الحكم في حكم الجـماهير. ولا شـك أن هذا النـوع من الحكـم إنما هــو تحكّم في الشعب واستلاب لسلطته. هذا، وإذا كان القانون الـطبيعي يخـول الشعب حق ممارسـة سلطته الشعبيـة باعتبـاره هو بـالـذات أداة الحكم، فـإنه من مقتضى هـذا القـانـون أيضـاً أن يكـون الشعب هــو الـرقيب عـلى نفســه، إذ من غـير الـطبيعي أن تخضـع سلطة الشعب للرقابة القانونية من جانب آخر.

ويبـدو أنه عـلى هذا الأسـاس اعتمدت (النـظرية العـالمية الثـالثـة) القانون الطبيعي في المعطيات السياسية والاجتماعية والإنسانية، لأنه هو القــانون الـذي ينسجم مع طبيعـة الإنسان، وتمليـه علاقـات ضرورية ناشئة من طبيعـة الأشياء وتتفق مـع علاقـات المجتمع المتبـادلة، وهــو معيـار للتطبيق الصـالـح تضعـه النـظريـة بمقـابـل التـطبيق التقليـدي اللامعقول والمتكرر. فالقانون الطبيعي إذن، هو التطبيق العادل الـذي

يتفق مع المبادىء الكامنة في الطبيعة الإنسانية. هذا المفهوم الذي اعتمدته (النظرية العالمية الثالثة)، إنما كان نتيجة لما يمليه العقل السليم، وما تفرضه أحكامه من حلول إزاء أي تصرف وهو الحكم العدل الذي يفرز التصرفات، وما إذا كانت متصفة بالاستغلال أو اللاأخلاقية أو العسف والظلم، فكل ما يتماشى مع الطبيعة يقبله العقل ويبيحه، وما لا يتماشى معها يرفضه ويحرمه. وعلى هذا الأساس يتحدد التعامل في المجتمع، فكل مجتمع يقوم على التعامل إنما هو مجتمع يعتمد القواعد الطبيعية التي بطبيعتها تحقق الحرية والسعادة. والمتتبع لفكر (النظرية العالمية الثالثة) يرى أنها في كافة معطياتها تعتمد هذا القانون، وبوحيه ودلالاته يستطيع الإنسان أن يصل إلى النتائج التي يرمي إليها، إذا هو اعتمد على المقدمات المسلَّم بها، ونتائجها حتمية بالطبع. فمثلاً، إذا كانت الجماعة مكونة من أفراد، فمن الطبيعي أن تكون سلطة هذه الجماعة مستمدة من إرادة هؤلاء الأفراد، فالسيادة في هذه الحالة تتم لاعتبار أن الفرد يشعر بأن الالتزامات الملقاة على عاتقه ليست مفروضة عليه من الخارج، إنما هي صادرة عنه باعتباره عضواً مشاركاً في تكوين الجماعة، كما أنه جزء من قدراتها وطاقاتها في صنع القرار، فإذا سلمنا بهذا نصل إلى أن السلطة الجماعية ترتفع إلى مستوى سلطة المجتمع ككل تبعاً لماهية المجتمع وتنوعه وتعدد طبقاته، وبهذا تضحى سلطة المجموع هي السلطة الشعبية التي أساسها القواعد الطبيعية، ويضحى الفرد فيها مطيعاً لقراراتها لا خاضعاً لها، إذ الخضوع يفيد القسر، بينما الطاعة تفيد الرضا، وهذا هو الفرق الذي يتجلى لنا بين مفهوم الرضا المستمد من الخضوع في المفهوم الديمقراطي التقليدي، وبين الرضا المستمد من الطاعة في (النظرية العالمية الثالثة).

وهكذا نجد أن السلطة في المفهوم التقليدي قائمة على النيابة أو تمثيل الأحزاب أو الطبقية، فمدلولها هو مدلول التعبير عن إرادة الفئة الحاكمة أو الحزب الحاكم، فهو إذن مدلول تحكّم لا مدلول حكم، وهذا ما يتنافى مع القواعد الطبيعية، بينما نجد أن السلطة في مفهوم (النظرية العالمية الثالثة) إنما هي سلطة تمارس بإرادة الشعب، فهي حكم الشعب. فالأولى إذن، تعكس خضوع الشعب، والثانية تعكس طاعة الشعب، والمسافة بين الطاعة والخضوع كبيرة، كالمسافة بين الحكم والتحكم، وبهذا نصل إلى النتيجة، وهي أن حكم الطاعة هو حكم شعبي ديمقراطي، وحكم التسلط هو حكم دكتاتوري، وهذه النتيجة تفرضها القواعد الطبيعية.

المطلب السادس

معايير وحدة السلطة

تقوم الديمقراطية المباشرة في (الكتاب الأخضر) على أساس وحدة السلطة في المجتمع، فالمجتمع بكافة قدراته ومعطياته تحكمه وحدة القوى الشعبية. هذا المفهوم مرتكز على أساس من الوعي الاجتماعي، يجسد السلطة والثروة والسلاح في يد واحدة وهو الشعب، حيث يعكس نظاماً تقدمياً متطوراً يعتمد البنى التحتية قناعة منه أنه هو النظام السياسي الصحيح والواقع الاجتماعي الأمثل، لأن القوانين الطبيعية التي تحكم النظام الاجتماعي الصحيح وعلاقات أفراده فيه، تلك التي تنبثق عن الضمير الجماعي الذي تتبلور فيه القواعد والقيم الأساسية لحياة الشعب، والتي هي أساس إرادة المجتمع المدني الحر.

إذ بهذا الأسلوب فقط، تتجلى سلطة الشعب بكاملها موحدة بكافة قواها، تمارس في ظلها وحمايتها كافة الحقوق وتترتب كافة الالتزامات تحت مظلة واحدة هي سلطة الشعب التي تحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال، يعتمد تطبيقاً عملياً واقعياً بعيداً عن الفكرة الطوباوية التي كانت لصيقة في الديمقراطية المباشرة. هذا النظام العملي الفعال تجسده المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية التي تمارس عن طريقها سلطة الشعب الكاملة في المجتمع، كل الناس يتساوون في السلطة والثروة والسلاح.

هذا، وإذا أدركنا أن السلطة السياسية تعكس صورة السلطة الاجتماعية في المجتمع المدني، علمنا عن طريقها ماهية التركيب الاجتماعي، وعلمنا الأسس القائم عليها كل مجتمع، وماهية السلطة السياسية الحاكمة فيه والتي تميزه عن غيره تبعاً للتشكيلات الاجتماعية أو الطبقية، وبهذا نميزه عن غيره تبعاً للسلطة القائمة فيه ما إذا كانت ملكية، أو جمهورية، أو طائفية، أو دكتاتورية، أو جماهيرية.

فالسلطة السياسية إذن، هي أرفع السلطات الاجتماعية، وهي تكرس وتبلور المجتمع بما يتفق وطبيعة هذه السلطة. فهي تدير المجتمع وتنظم علاقات الأفراد أو الطوائف أو القبائل وفقاً لنظام يحقق استمرار بقائها. وتبعاً لماهية هذه السلطة تتحقق السيادة أو تنتفي. من هذا المنطلق اعتبر (الكتاب الأخضر) أن السيادة غير محققة إذا لم تكن بكافة معطياتها موحدة في يد الشعب، بمعنى أن تكون الجماهير هي الممارسة للسياسة، وهي الممارسة لسيادتها، إذ ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد. ويبدو أن هذا الاتجاه، تفرضه القواعد الطبيعية تبعاً للمنطق السليم، إذ من غير الطبيعي تجزئة السلطة الشعبية إلى سلطة

تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية، هذا التقسيم التقليدي أدى إلى تكريس الصراع السلطوي وإقامة مراكز قوى تكرس صراعاً طبقياً لا مبرر له، وينعكس أثره على السلطة السياسية مهما كان نوعها.

فالسلطة السياسية إذن، ليست مفهوماً مجرداً، إنما هي واقعة اجتماعية قائمة باستمرار وتتكون حيث يتكون المجتمع البشري بعلاقاته وصلاته. فوجود الإنسان في مجتمع ما بحالة طبيعية واقعية تقتضي حكماً، بالضرورات الحياتية، علاقات اجتماعية تنجم عنها التزامات وحقوق تنتظم بقوانين، سواء كانت طبيعية أو وضعية، فالتنظيم والتقرير والحكم والعقاب، كلها مهام يقتضيها كل مجتمع، وتدخل في صميم عمل السلطة في أية جماعة كانت، فبمقتضاها تكون هذه السلطة واحدة غير مجزأة.

وإذا كانت السلطة تقتضي ممارستها وجود شعب، فمن الطبيعي أن يكون الشعب هو الممارس لها، طالما أنه علة وجودها. فتأسيس السلطة، وإن كان في الواقع عملية قانونية، فهو يخرج عن كونه واقعة اجتماعية ترمي إلى تحويل السلطة الاجتماعية العائدة للأفراد أو المجموعات إلى سلطة سياسية تتمثل في شخص معنوي وهو أداة الحكم، وإذا كانت الشخصية المعنوية هذه تعني مجموعات مكونة من أفراد طبيعيين، فالمنطق أن يكون هؤلاء الأفراد هم الشعب وأن يكون هذا الشعب أداة الحكم، فتأسيس السلطة في (الكتاب الأخضر) يقوم إذن، على مفهوم موحد ويأخذ مظهراً اجتماعياً يعكس الواقع الطبيعي والوعي الجماعي، إذ يقول: (الحل هو أن يكون الشعب هو أداة الحكم).

هذا الحل تفرضه طبيعة الوعي الاجتماعي باعتبار أن المصالح

الاجتماعية مشتركة بين الأفراد، وأن الأهداف والقيم العامة هي التي تتغلب على مصالح الأفراد الخاصة، كما أن أولوية الخير المشترك هي أولوية المصلحة العامة، وإذا كانت هذه الأولوية هي أساس وجود السلطة، فمن البديهي أن تكون السلطة للشعب الذي هو قوام المجتمع، وكما أنه لا يمكن أن يوجد فرد بدون مجتمع، فإنه لا يمكن أن يوجد مجتمع بدون أفراد، فالمجتمع والفرد أحدهما علّة في وجود الآخر، فكلاهما حالّان فيما بينهما حلولاً متبادلاً، ومن خلال هذه الحلول يتكون الوعي الاجتماعي. وهكذا أضحى الوعيان الاجتماعي والسياسي يكمنان في تحطيم أدوات الحكم التقليدية، وفي توحيد السلطة وجعلها في يد الجماهير تمارسها تبعاً للقواعد والمعايير، التي تقدم ذكرها، في إطار المؤسسات الشعبية والمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية، وبهذا تزول السلطة السياسية التقليدية وتحل الجماهير بحكم رابطتها الجماهيرية محل السيادة التقليدية، فيمارس الجميع إدارة مختلف المؤسسات الشعبية، الإدارية الخدمية والعسكرية والاقتصادية والإنتاجية والزراعية والصناعية والثقافية والسياسية، وذلك بأسلوب مباشرتها ذاتياً، وبهذا تتحقق الإدارة والتسيير الذاتي لأداة الحكم في نطاق وحدة السلطة وهي الشعب، كل ذلك ضمن قواعد بسيطة طبيعية، وبهذا يستبعد أي انحراف أو صراع على السلطة نتيجة لتعميمها وتوحيدها.

هكذا أضحت السلطة السياسية في الجماهيرية ليست بذات مدلول طبقي أو قسري، بل هي ذات مفهوم اجتماعي مباشر، قادر على تنظيم العلاقات في المجتمع على اختلاف أنواعها دون حاجة إلى مؤسسات التسلط والقمع. فالجيش والشرطة والقضاء، كل هذه

المؤسسات في النظم التقليدية، أسلحة طبقية لقهر الطبقات وهي آلة الدولة وسلاحها القمعي، إنها وسيلة عنف لا وسيلة رعاية، بينما نلاحظ أن هذه المؤسسات في منظور (النظرية العالمية الثالثة) تضحى بيد الشعب، بحيث يملك سلطته وكل ثروته وسلاحه، حيث يحل التسليح الشعبي، والأمن الشعبي، والقضاء الشعبي محل هذه المؤسسات القمعية، وهذه نتيجة حتمية لمفهوم ومدلول وحدة السلطة، وهذا ما عجزت النظرية الماركسية عن تحقيقه، بل على العكس قد أعادت تعزيز الآلة البيروقراطية العسكرية في البلدان الشيوعية، وأضحت السلطة في يد أعضاء المكتب السياسي للحزب الواحد.

وهكذا يتبين لنا أن (النظرية العالمية الثالثة) قد عالجت التسلط وتجزئة السلطة بين مؤسسات الحكم، وطرحت الحل العلمي السليم، بحيث جعلت السلطة بجميع شمولها ومعطياتها بيد الشعب وحدة كاملة لا تتجزأ، فلا يسوغ أن تكون مشتركة بين النواب أو الحكومة أو رئيس الدولة، كما هو الشأن في الديمقراطية التقليدية، بل أقرت حق الجماهير في تولّي مسؤولية وأمانة الحكم بممارستها سلطتها وسيادتها كاملة، بحيث لا يسوغ لفرد أو جهة أو حزب أو مجموعة أحزاب تولِّيها، أو المشاركة فيها، لأن هذا تزييف لمفهوم ممارسة السلطة، ذلك أن تحديد أداة السيادة تحديداً لا يقبل المشاركة هو الحل السليم، فلا توجد مشاركة شعبية في السلطة، فسيادة الشعب لا تتجزأ، ولا يمكن التنازل عنها أو عن جزء منها، فلذلك يكون الحل العملي السليم هو أن يمارس الشعب سيادته كاملة وينفذ سلطته مطلقة دون شريك فيها. وهكذا حققت (النظرية العالمية الثالثة) وحدة السلطة.

المطلب السابع

معيار المساواة أساس العدالة الاجتماعية

تعتبر (النظرية العالمية الثالثة) أن المساواة أساس الديمقراطية المباشرة، وهي بطبيعتها تحقق العدالة الاجتماعية، فالناس سواسية في المجتمع الجماهيري، وتتجلى هذه المساواة في الحقوق والواجبات على اختلاف أنواعها سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، فطالما أن الناس أصلاً متساوون في الطبيعة، فهم متساوون في حقهم في العيش، وحقهم في القضاء، وحقهم في السلطة، بمعنى أنه لا سلطان لأحدٍ على غيره. من هذا المنطلق لا يسوغ لإنسان أن يحكم إنساناً آخر، وإذا كانت الديمقراطية الليبرالية عند الغربيين تعني المساواة أيضاً، إذ تنتفي عندهم معها سيطرة إنسان على إنسان آخر، فإن الاختلاف يقوم حول مفهوم هذه السيطرة، فهم يعتبرون أن مجرد تحقق الرضا تنتفي معه السيطرة، فالرضا عندهم إذن يقوم مقام المساواة، والرضا المحقق للناخبين بالتساوي إنما هو رضا محدود لاختيار حزب على آخر ليتولى حكم الشعب بالنيابة عنه، وهذه ظاهرة تدل على انعدام المساواة بين الحاكم والمحكوم بما تنتفي معه العدالة الاجتماعية تبعاً لانعدام الحرية، إذ لو أتيحت الحرية للشعب لما أناب عنه أحداً، في حين أن المساواة في الديمقراطية الجماهيرية تعني المساواة الحقيقية التي لا تجيز سيطرة أحد على أحد، ولا حُكْمَ أحدٍ لأحد. (فالنظرية العالمية الثالثة) ترى أن المجتمع، إذ هو مكون من أفراد، فالحق الطبيعي لأفراد المجتمع أن يتمتعوا بسلطة الحكم الحقيقية، حيث يمارس الجميع حكم أنفسهم فعلياً، وتحقيق هذا يتم عن طريق اللامركزية المتمثلة بالإدارة الذاتية والتسيير الذاتي، وهو نظام ينبثق عن مفهوم المساواة الحقيقية التي

تتحقق عن طريق المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية في كافة البلديات (حيث يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر أمانة له، ومن مجموع أمانات المؤتمرات تتكون مؤتمرات شعبية غير الأساسية، ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجاناً شعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية، وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملي عليها القرارات السياسية وتراقبها في تنفيذ تلك القرارات السياسية، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية).

بهذا الطرح القائم في (الكتاب الأخضر) تنتهي مركزية الحكم التي تجعل من الأفراد توابع للحكومة تفكر عنهم بالنيابة، بينما الفرد في المجتمع أو البلدية التابع لها يرى من هو في صالحه ويفكر لمصلحته ومصلحة مجتمعه، فهو أصدق الناس حكماً على ما يراه خيراً له ولمجتمعه. فالديمقراطية في هذا المفهوم تقوم على المساواة لا على التماثل، باعتبار أن كل واحد في المجتمع هو جزء أساسي من الكلّ لا يمكن إبداله بغيره، يمارس ويشارك في المجتمع بأفكاره ومشاعره وعمله في الحياة العامة، وهو صفة ذاتية خاصة لا يمكن إبدالها بالمثيل، لأن الناس قدرات وطاقات وشخصيات مختلفة، لا يحل شخص مكان شخص في حقوقه السياسية، إذ لو جاز إبدال شخص بالمثيل أو البديل عنه، لجاز قبول التمثيل وبالتالي جاز قبول الحكومة أو الملكية أو الجمهورية أو الدكتاتورية، لأن جميع هذه الشخصيات الاعتبارية تعتبر نفسها ممثلة للشعب، سواء برضاه أو دون رضاه، باسم الديمقراطية التقليدية، بينما الحقيقة أن المساواة تقتضي ممارسة الشعب حكم نفسه

وحمل أعباء المجتمع، بحيث يتحمل كل فرد مسؤوليته في الممارسة والعطاء على كافة المستويات لتتحقق المساواة والحرية المنشودة، وهذا هو مدلول حكم الشعب، وهو المثل الأعلى للديمقراطية المباشرة التي تحقق فعلاً سيادة الشعب بنظام سياسي ينفذه الشعب. وهكذا تمكنت (النظرية العالمية الثالثة) في منظورها الديمقراطي من التوفيق بين المساواة والحرية، إذ نلاحظ أن المساواة يجب أن تتحقق ابتداءً من الخلية الأولى في المجتمع وهو الفرد، باعتباره العنصر الأساسي في الجماعة أو في منظمة مهنية منتمٍ إليها، يؤثر فيها وتؤثر فيه، فتكتسب من نشاطه وقدرته وعقله طابعاً خاصاً يضفي عليها شخصية اعتبارية متميزة فتضحى هذه المنظمة طاقة اجتماعية وسياسية واقتصادية يعترف بها، بحيث تمارس نشاطها من خلال مؤتمرات متاحة للجميع على وجه المساواة والتكافؤ لكافة الأفراد في كل مؤتمر يتكون منهم، كما أن منطق المساواة بين المؤتمرات الأساسية ككل، يقتضي التعاون والترابط بينها بحكم معالجتها لمشاكل المجتمع على اختلاف أنواعها، وبحكم (اختلاف انتماء المواطنين وظيفياً أو مهنياً إلى فئات وقطاعات مختلفة تبعاً لاختلاف مصالحهم، كالعمال والفلاحين والطلاب والحرفيين والموظفين المهنيين، حيث يشكل هؤلاء مؤتمرات شعبية مهنية خاصة بهم، علاوة على كونهم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية، أو اللجان الشعبية).

فالتعاون والمساواة قائمان حكماً على هذا الأساس، لاسيما وأن ما تتناوله المؤتمرات الشعبية أو اللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يتجسد على وجه المساواة ويرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب الذي تلتقي فيه أمانات المؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية،

والنقابات والاتحادات المهنية، وهكذا تتبلور الحلول في مؤتمر الشعب العام بقرارات تعكس الصورة الصادقة لإرادة الجماهير، حيث تطرح هذه القرارات على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، وهكذا تتم المساواة في الممارسة في طرح مشكلات المجتمع، وفي مناقشة هذه المشكلات، وفي إيجاد الحلول لها، وفي اتخاذ القرارات.

يتضح لنا إذن، أن منطق المساواة في الحقوق والواجبات في المؤتمرات الشعبية الأساسية في كل المجالات لا تعني الاعتماد على منطق القوة أو منطق المساواة في التمثيل، بل منطق المساواة في ممارسة الحقوق والمساواة في الطاعة للقرارات والتعاون في تنفيذها، وهذا بطبيعته يعكس التضامن والتكافل لكافة قوى الشعب ومختلف قطاعاته، بما يحقق ارتباطاً وثيقاً بحيث تتوحد الرؤية في قضايا الشعب من خلال مؤتمر الشعب العام، إذ أن أهداف الحياة الفردية تتحقق من خلال ارتباطها بأهداف وعلاقات الجماعة في المنظور الاجتماعي المتمثل بنظام سياسي واقتصادي واجتماعي متكافل ومتضامن، وهو نظام المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، حيث يحقق هذا النظام بسهولة ويسر، بعيداً عن التعقيد، الحلول لمسائل المجتمع المطروحة والمتعلقة بالحياة الإنسانية، وبهذا نجد أن بناء الديمقراطية المباشرة في (النظرية العالمية الثالثة) يعتمد الشعب قاعدة عريضة، يسوده فكر المساواة والتعاون البنّاء بحيث نجد أن نشاط كل فرد علّة في نشاط الفرد الآخر محرض له ومنسجم معه، فاعل ومنفعل به، بما يحقق وعياً اجتماعياً. إنه (نظام ديمقراطي بناؤه متماسك، كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الأساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

والمؤتمـرات الشعبية المهنيـة إلى أن تلتقي كلها في جلسـة مؤتمـر الشعب العام)، بحيث يكون مؤتمراً قومياً تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية الإدارية، والمؤتمرات الشعبيـة المهنية، إنـه نظام يحقق المساواة بأبعد مفاهيمهـا بين أفـراد الشعب، والشعب هو الـذي يجسد هذين المفهومين في مدلول واحد.

المطلب الثامن

معيار الديمقراطية الشمولية

إذا كانت الديمقـراطية الحقيقيـة تهدف إلى إسعـاد البشر، فهي إذن طريق الحياة إلى الخير، وإذا كان الأمـر كذلـك، فيقتضي أن يكون في تنظيمها شمولية لكافة معطيات الحياة غير مقتصرة على المجال السياسي فحسب، بـل ممتـدة إلى النـطاق الاقتصـادي والصنـاعي والاجتـماعي والثقافي، لأن الحياة تعكس على ساحتها مشاكل عديـدة ومختلفة تجعـل الإنسان في صراع دائم معها، نتيجة النظم السياسية التقليدية القـائمة على إتاحة المجال لاستمرار الصراع مع الحاجات.

من هـذا المنطلق، اشتملت (النـظرية العـالميـة الثـالثـة) عـلى حـل للمشكل الاقتصادي والاجتماعي، قناعة منها بأن الديمقراطية السياسية وحـدها لا قيمـة لها إذا لم تحقق ديمقـراطية اقتصـادية تقـوم عـلى نـظام اقتصادي ينسجم مع طبيعة الديمقراطية المباشرة التي نادت بها، بحيث يحدد الشعب حاجاته، ويحكمها ويحققها للجميـع بعيداً عن الاحتكـار والاستغـلال باعتبـار أن تحقيق الديمقـراطية يقـاس بمدى قـدرة أسسها ووسائلها في القضاء على الشرور الاقتصادية والصناعية وتحقيق العـدالة

الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو الهدف الحقيقي للديمقراطية السياسية. وقد لاحظ القذافي أن الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية كلتاهما لم تستطع القضاء على الأخطبوط الاقتصادي والصناعي المتمثل في احتكار واستغلال موارد الطبيعة لحساب الشركات التجارية أو أرباب العمل أو الدولة، وبقيت المشاكل الاقتصادية متجسدة في الأجرة والإيجار والاتجار، بالرغم من (أن تطورات تاريخية هامة قد حدثت على طريق حل مشكلة العمل. فأجرة العمل: أي العلاقة بين العمال وأصحاب العمل.. بين المالكين والمنتجين ومنها تحديد ساعات العمل.. وأجرة العمل الإضافي، والإجازات المختلفة، والاعتراف بحد أدنى للأجور، ومشاركة العمال في الأرباح والإدارة، ومنع الفصل التعسفي والضمان الاجتماعي، وحق الإضراب وكل ما حوته قوانين العمل.. رغم كل هذه التطورات التي لا يستهان بها في تاريخ المشكل الاقتصادي، إلا أن المشكلة لا زالت قائمة جذرياً مع كل التقليمات والتحسينات والتهذيبات والإجراءات والتطورات، وكذا المحاولات التي انصبّت على الملكية لم تحل مشكلة المنتجين، فلا يزالون أجراء رغم انتقال الملكية).

وبالرغم من معالجة مجمل هذه القضايا، فإن المشكل الاقتصادي ما زال قائماً، ومرد ذلك أن المواطن الذي لا يملك حاجاته المقدسة التي تعوزه كالغذاء والكساء والسكن والمركوب، إنما هو مواطن فاقد لحريته، لأنه لا يملك نفسه. فهو كالسوائم التي لا يُعنى بغذائها أحد، ومثل هذه في مقدور كل إنسان استخدامها واستبعادها. فالحاجة والحرية صنوان لا يفترقان، كل واحدة علّة في الأخرى.

وهكذا ترتبط الحقوق السياسية بالحاجات الاقتصادية، إذ تقاس

الحرية بمدى ما تحققه من حاجات، فالطريق إلى الحرية يمر عبر بوابة إشباع الحاجات، لهذا كانت مقولة (في الحاجة تكمن الحرية) هي القاعدة الطبيعية التي تربط السياسة بالاقتصاد، وتفسر الحرية بالمعنى الاقتصادي، فالحرية التي تعجز عن تحقيق إشباع الحاجات تفقد مضمونها وتبقي المحتاجين عبيداً، فالبديل الوحيد عن الرقّ الاقتصادي المعاصر هو تحرير الحاجات من السيطرة والاحتكار والاستغلال، بحيث تكون في متناول الجميع، وهذا لا يتحقق إلا بجعل وسائل الإنتاج جميعها بيد الشعب، (فالأرض ليست ملكاً لأحد)، والعمال شركاء منتجون (والذي ينتج هو الذي يستهلك) والسكن محقق للجميع بمقولة (البيت لساكنه) فلا يستطيع بهذا أحد أن يمتلك حاجات الآخرين أو يتحكم فيها، وتضحى الحاجات الضرورية للإنسان جميعها تعتمد القواعد الطبيعية في تحقيقها، وبهذا ينتهي نظام الأجرة والإيجار والاتجار، بحيث يزول الاستغلال الاقتصادي تبعاً لزوال الاستغلال السياسي، بتحقيق الديمقراطية الشمولية في كافة المعطيات، فيضحى الشعب هو الذي يحكم، وهو الذي يخطط، وهو الذي يعمل. وبهذا تكون جميع حاجاته ومقدراته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بيده، فالسلطة السياسية، لكي تحقق الأمن الاقتصادي بتعميم الحاجات وإشباعها للجميع، يقتضي أن تكون قادرة على تحرير الملكية، وتحرير الأجراء الذين ينتجون لصالح الغير، وذلك بالرجوع إلى القواعد الطبيعية التي حددت العلاقة بين الناس قبل ظهور الطبقات، وقبل ظهور أشكال الحكومات والتشريعات الوضعية التي تنتج اشتراكية طبيعية قائمة على المساواة في الحقوق بين عناصر الإنتاج الاقتصادي، وبهذا نصل إلى تحقيق مفهوم الديمقراطية الشمولية التي تجعل المساواة الاقتصادية كالمساواة السياسية

وهما صنوان لا يفترقان. وهذا ما اعتمدته (النظرية العالمية الثالثة)، إذ أقرت مبدأ المساواة على وجه الإطلاق، كأساس الاشتراكية الطبيعية التي تعتمد القانون الطبيعي معياراً في جميع العلاقات الإنسانية باعتباره المقياس والمرجع والمصدر الوحيد. وهذا يعني فصل المساواة في المنظور السياسي عن المساواة في المنظور الاقتصادي، وإذا كان الناس متساوين في الحقوق السياسية، فهم متساوون طبيعياً في الحقوق الاقتصادية، كما أن عناصر الإنسان تقتضي أن تكون أيضاً متساوية في الحقوق فيما بينها، لأن كل واحدة علّة في الإنتاج، كما أن عناصر الإنتاج قد تغيرت كماً وكيفاً، بيد أنها لم تتغير في جوهرها من حيث دور كل واحد منها، في عملية الإنتاج وضرورته واستقصاء العملية الإنتاجية وتحليلها إلى عناصرها الأساسية، وهي مواد إنتاج ومنتج، فلا بد من تقرير المبدأ الديمقراطي وهو مساواة الحصص في حقوقها، وبهذا تخلص (النظرية العالمية الثالثة) إلى أن عوامل الإنتاج الطبيعية الأساسية ثابتة في جوهرها الهائل، وهذا يعني أن هذا الثبات يجعل القاعدة الطبيعية هي القاعدة السليمة في حل المشكل الاقتصادي، وهكذا تطبق هذه القاعدة على المنشآت الصناعية وعلى العمليات الإنتاجية الزراعية.

وإذا كانت (النظرية العالمية الثالثة) تعلن أن السيادة للشعب ولا يجوز لأحد احتكارها أو التحكم فيها، فإن مدلول السيادة هذا إنما هو مطلق عام يتضمن النطاق الاقتصادي أيضاً (فلا يجوز في المجتمع الاشتراكي أن تتحكم أي جهة في حاجة الإنسان بما فيها المجتمع نفسه)، حيث تتحرر الحاجات وتحكم العلاقات السائدة في المجتمع المعايير الديمقراطية. إن السلطة الشعبية، والمساواة والتحرير والقانون الطبيعي، كلها أسس شاملة ومعتمدة في النطاق السياسي والاقتصادي معاً، وبهذا تتحقق الديمقراطية المباشرة الشاملة بطريق المساواة والعدالة

والتسيير الذاتي، أسلوباً ومحتوى، كنتيجة لممارسة السلطة الشعبية.

وهكذا حققت (النظرية العالمية الثالثة)، بالاشتراكية الطبيعية، المثل الأعلى في الديمقراطية الصناعية بالمشاركة عن طريق المساواة في توزيع الحصص بين طاقات العمل، وبطريق الإدارة الذاتية، وتجاوزات حلم العمال بحق الإشراف الذي كانوا يحلمون في تحقيقه في مطلع القرن التاسع عشر، إلى حق المشاركة فيما ينتجون، فبذلك يتحرر العمال من الطبقية ومن استغلال أرباب العمل السائد في النظم الرأسمالية، كما يتحررون أيضاً من استغلال الدولة السائد في النظام الماركسي، وأصبحت الديمقراطية المباشرة بمدلولها السياسي والاقتصادي مسؤولية المواطنين المباشرة في حكم أنفسهم، باعتبارهم أعضاء في المؤتمرات الشعبية الأساسية وفي إشباع حاجاتهم، وقامت مسؤولية الشعب عنها في إنتاجها، وإدارتها، وتنظيمها وتوزيعها. إذاً، فالشعب الذي يدرك حاجاته هو أقدر من أي جهة على معرفة ما يحتاجه كماً وكيفاً، لأن أقدر الناس على معرفة المرض والاهتداء إلى العلاج والحكم على نفعه، هو المريض نفسه.

هذا الطرح القائم في (النظرية العالمية الثالثة) إنما هو طرح شمولي، يعالج كافة القدرات والطاقات البشرية في المجتمع الجماهيري، فهو يفتح طريق الحياة والممارسة السياسية لكل قطاعات المواطنين، عن طريق المؤتمرات الشعبية التي ينتمون إليها وظيفياً أو مهنياً، كالعمال والفلاحين والطلاب والحرفيين والموظفين والمهنيين، وفضلاً عن أنهم أعضاء فيها، فلكل فئة أن تتبع طريقتها الخاصة في طرح مشاكلها وحلّها على اختلاف أنواعها السياسية والاقتصادية، من صناعة أو زراعة أو ثقافة كل قطاع في نطاق مؤتمره الأساسي، وهذا هو الأساس

للحكم المحلي المتصف بالشمولية في نطاق علاقة أفراد الجماعة فيما بينهم من جهة وفي نطاق علاقة الجماعات ببعضها من جهة أخرى. إذ أن هناك حاجات تقتضي أن تشترك فيها كل الجماعات تبعاً للصفة الإنسانية فيما بينها، هذه الصفة تفرض عليهم الاهتمام بشؤونهم جميعاً، وهم أقدر الناس على معرفتها لاتخاذ القرارات بشأنها، وهذه روح الديمقراطية الشمولية التي تضع الناس على مستوى واحد في الحقوق، حيث تتحقق هذه الحقوق على كافة المعطيات والمستويات، وبهذا يرتفع مستوى التربية السياسية بتدريب الشعب كله على ممارسة سلطته في إطار الديمقراطية المباشرة اللامركزية، فيضحى المواطنون يملكون حياتهم السياسية على نطاق المحلة والبلدية والجماهير، فيتحملون جماعياً مسؤولياتهم في كافة الأطر، وهذا هو منطق شمولية العمل الديمقراطي في المجتمع ككل بكافة الأفراد والمؤسسات القائمة فيه، شمولية الممارسة الفعلية للشعب، ليس لشمولية الدولة التي تذوب فيها مصالح الأفراد والمؤسسات والشعب باسم الدولة لمصلحة الدكتاتورية.

فالديمقراطية الشمولية في النظام الجماهيري هي الأساس وإنها الضمان لتحقيق الديمقراطية الاقتصادية باعتبار أن الأولى تسبق الثانية مرحلياً، إذ يقول (سارتوري) بهذا الخصوص:

(إذا لم يكن النظام السياسي القائم ديمقراطياً، فإن المساواة الاقتصادية لا تفيد شيئاً أو لا تفيد إلا القليل، كما أن الديمقراطية الصناعية يمكن إلغاؤها بين عشية وضحاها، لذلك كانت الديمقراطية السياسية هي أول شيء). هذه النظرة تقتضيها طبيعة الحياة وسلوكيتها، فإذا كان الفائض الاقتصادي المحق للحاجات، يفترض

أن يكون متاحاً لجميع الشعب في حدود إشباع حاجاته، فمن البديهي أن يكون تقرير هذه الحاجات كماً وكيفاً بعيداً عن سلطة الحكومة أو الطبقة البرجوازية أو الحزبية الحاكمة، بل تقتضي قواعد العدالة القائمة على القواعد الطبيعية أن يكون الشعب هو صاحب القرار فيها، بمعنى أن يكون القرار من صنع السلطة الشعبية، وهذا هو الأساس للديمقراطية المباشرة الشمولية التي يتعامل الناس فيها مشاركين ممارسين للسلطة ومتساوين في العمل السياسي، وهو الأسلوب الوحيد لتحقيق الأمن الاقتصادي الذي نادت به (النظرية العالمية الثالثة)، وهذا هو المنظور الحقيقي للواقع تبعاً لطبيعة الحياة، طالما أن المشاركة مستمرة وقائمة بين كافة أفراد المجتمع، وهي التي تنتظم بها علاقاتهم على اختلاف أنواعها، بغية محافظة المجتمع على نفسه من خلال قدراته وطاقاته المتطورة والمنسجمة للتكيف مع البيئة الاجتماعية، بهدف استمرارية الحياة. أليس من الطبيعي إذن أن تكون قضايا الشعب مقررة من قِبله بدءاً من مؤتمراته الأساسية إلى مؤتمر الشعب العام؟

بلى، إن هذا هو أسلوب الديمقراطية الذي رسمه (الكتاب الأخضر)، إذ (لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية)، هذا الأسلوب في الديمقراطية هو الأسلوب الشمولي الذي يحقق الشرعية في الحكم والشرعية في تحقيق الحاجات، أما الأسلوب التقليدي في الديمقراطية فهو أسلوب أثبت فشله في إقامة الدليل على حكومة شرعية تحقق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي. لهذا، كانت الديمقراطية التقليدية وسيلة لعزل الجزء الأكبر من الجماهير عن المجتمع السياسي، وعن سياسية الأمن الاقتصادي وبالتالي، فهي أسلوب لا فائدة فيه. ولعل مردّ ذلك أن الفرد في النظم الديمقراطية الليبرالية خاضع تحت

في موسم الانتخابات، ثم يهمل في هذه اللعبة إلى أن يحين موعد انتخابات أخرى، فهو كغيره من الناخبين عدة في الصراع على السلطة لا تعمل لمصلحة الشعب، إنما لمصلحة الصفوة الحاكمة.

المطلب التاسع

الحرية وابدة السلطة الشعبية

السلطة ليست مفهوماً مجرداً إنما هي ممارسة السيطرة عن طريق أدوات الحكم لإدارة شؤون الشعب وتحقيق مصالحه، ويختلف مصدرها وشرعيتها باختلاف فلسفة النظام السياسي في كل مجتمع. فقد يكون مرد الشرعية إلى التنصيب الإلهي الذي يتجسد في الإمبراطور أو القائد، وهذه الشرعية الثيوقراطية قد يكون مردّها إلى الديمقراطية مرتكزة على مبدأ حكم الشعب. والخلاف يثور في هذه النقطة حول كيف يتحقق حكم الشعب، وهنا برزت فكرة سيادة الجماهير التي تتقلص مع السيادة الوطنية وتضحى الأمة غير قابلة للتجزئة، إذ رؤي أنه ليس من الضروري حضور كافة أفراد الأمة لاختيار حكامها الذين يمثلونها في السلطة بمقتضى المصلحة الوطنية.

ولكن معايير المصلحة الوطنية قد تختلف في منظور من يتولى السلطة عن الشعب، وهذا قد يؤدي إلى قيام أكثر من حكومة باسم شرعية المصلحة الوطنية، لهذا برزت فكرة أخرى وهي أن سيادة الشعب تتقلص في الطبقة الاجتماعية المتفوقة عدداً والأكثر فعالية، والأقدر على تطوير المجتمع وتثويره، وهي الطبقة العاملة الجديرة بتحقيق الثورة التي هي وحدها لها الحق في المشاركة في اختيار الحكام، كما هو الشأن

في الاتحاد السوفييتي، وقد يتحقق هذا التصور بقيام حزب واحد أو أكثر، كما هو الشأن في بعض الدول الاشتراكية.

على أن هذه الصور رفضت، فقد رؤي أن حق الحضور والمشاركة في اختيار الحكام حق لصيق بالشخص لا يجوز التصرف فيه، إذ أن الفرد في الدولة يكون جزءاً من السلطة، والسلطة تتكون من مجموع المواطنين الأعضاء في هذه الدولة، وأن قيام أعضاء المجتمع بالاختيار لمرة واحدة يكون إرادة مجتمعة بحكم العقد الجتماعي، فإن ما يجب عليهم عمله جميعاً يمكن أن يفرضوه فرضاً، بدلاً من أن يكون لأحدهم أن يلزم الغير بعمل ما لا يعمله هو، وعلى ذلك كان هذا الحق خاصة هو الذي تخوله هيئة السيادة للأمير بإنشاء الحكومة، لأن هذا الحق لا غنى عنه لإحياء البيئة السياسية ودفعها إلى الحركة.

على أن كل هذه الصور في (النظرية العالمية الثالثة) مرفوضة، لأنها لا تحقق الحرية، وباعتبار أن السلطة حق خالص للشعب لا يجوز التنازل عنه، وأن السلطة الشعبية تقتضي سلوكاً معيناً للشعب. وإذا كانت تختلف صور الممارسة لهذه السلطة عند الشعوب باختلاف البنية الاجتماعية لكل شعب، فإن من المسلَّم به أنه إذا كان الناس يولدون أحراراً متساوين في الحقوق والواجبات، فمن غير الطبيعي أن تكون السلطة محصورة في أفراد أو طبقة أو حزب، لأن المجتمع بطبيعته غير مقصور على طبقة أو حزب أو فئة، بل هو بنية جميع أفراده.

وإذا كانت الحرية هي سلطة الفرد على نفسه، فإن الفرد لا يستطيع أن يمارس حريته بمفهوم تجريدي معزولاً عن المجتمع، بمعنى أنه يمارس حريته من خلال المجتمع القائم فيه دون أن يعتدي على حقوق الآخرين، وبالتالي فإن الحرية في إطار هذا المجتمع تختلف عن الحرية

الفردية المجردة. فالحرية بالمعنى التجريدي مثلاً قد تعترف بحق تملّك الفرد المعزول ما يشاء، ومن هذا المنظور اختلف مدلول الحرية في المجتمع الرأسمالي عنه في المجتمع الماركسي الذي يعتبر الحرية معنى مرتبطاً بالنظام الاجتماعي، وبهذا ارتبطت الحرية فيه بطبيعة النظام وطبيعة المجتمع، وعلى هذا نجد أن سلطة الفرد في المجتمع تعكس طبيعة المجتمع نفسه المنتمي إليه، فالسلوك الفردي إذن هو وليد المجتمع.

هذا، وإذا كانت الديمقراطية عند القذافي تحكمها القواعد الطبيعية، فمن الطبيعي أن تعكس السلطة والحرية مفهومها الطبيعي، وإذا كان المجتمع بطبيعته مكوناً من أفراد، وأن الفرد في كل مجتمع يملك حريته وهي سلطته على نفسه ويملكها على سبيل المساواة مع غيره، فمن الطبيعي أن تكون السلطة في المجتمع هي سلطة جميع أفراده، وبالتالي تكون المساواة في السلطة قائمة وتكون السلطة لكل الشعب، ومن هنا كانت الحرية عند القذافي تتنافى مع قيام الحكومة واستمرارها، إذ أن بقاء الحكومة يهدد الحرية ويفرغ محتواها، فضلاً عن أنها تعني الاعتراف بالطبقة وتكريس انقسام المجتمع إلى فئة حاكمة وفئة محكومة. وبما أن الحكومة بمفهوم (النظرية العالمية الثالثة) تعني وجود نظام طبقي، فإن الاعتراف بها إنما هو اعتراف بالاستغلال، لأن الحكومة تعني بطبيعتها التسلط والقهر، وهذا ما رفضته (النظرية العالمية الثالثة) لتُحل محله السلطة الشعبية التي يمارس بها الشعب إرادته بإدارة كافة مؤسساتها، وهذا تجسيد لتحقيق حريته بتحقيق سلطته الأدبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا يتحقق في هذا الطرح تحرير الفرد من سلطة الغير، كما

يتحقق في الوقت ذاته تحرير المجتمع من سلطة الحكومة. على أن مبدأ التحرير هذا عند القذافي لا يعني إقرار المذهب الفوضوي، الذي يتعارض مع فرض أي سلطة على الفرد من أي نوع كانت، كما أنه لا يعني أبداً المفهوم الماركسي كزوال الدولة بمفهوم (منظمة على انقسام المجتمع) وإقامة السلطة على نظام اجتماعي يعتمد حكم طبقة (البروليتاريا)، إنما يرى السلطة والدولة والحكومة مسميات لمعنى واحد وهو الشعب. فهو صاحب السيادة وهو صاحب السلطة، وأن الحكومة يجب أن تغيب، إذ الحل عنده أن يكون الشعب هو أداة الحكم، وأنه ينبغي أن تنتهي الحكومة لتحل محلها اللجان الشعبية.

من هذا المنطلق يجب أن تفهم الحرية والسلطة؛ فمنظور الحرية والسلطة عنده واحد، إذ أن الإنسان، باعتباره جزءاً من المجتمع، هو في الوقت ذاته جزء من الطبيعة، هو وجود فيزيولوجي تتجسد فيه الحياة الطبيعية والاجتماعية معاً، وبالتالي فإن حرية المجتمع يمارسها هو ذاته بحيث لا تمس مصالح الغير. فالحرية إذن، يمارسها الفرد طالما لا تمس مصالح المجتمع، وبالتالي فمن البديهي أن لا يقبل سلطة الغير عليه، إذ في هذا الحكم اعتداء على حريته ومساس بمصلحته ككائن في منظومة اجتماعية، وبما أن الواقع يفرض على الإنسان حياة مشتركة في هذا المجتمع، فمن البديهي إذن أن تكون مصالحه مشتركة مع مصالح المجتمع، ومن هنا نشأت الحتمية الاجتماعية للفرد، وهذا يقتضي أن تكون السلطة سلطة المجتمع ككل، وهي سلطة الشعب، وهي التي تحدد معالم الحرية.

وهكذا نجد أن السلطة والحرية مدلولان مكملان بعضهما بعضاً، ولا يتصور فصل واحدة عن الأخرى، وهما الطريق الوحيد للقضاء

على الاستغلال بكافة مظاهره وأنواعه، إذ أن جميع القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجب أن تكون نابعة من طبيعة المجتمع، ومطبوعة بالنظام الاجتماعي الشعبي متجاوبة مع أسسه، بمعنى أن تكون فاعلة ومنفعلة به، فالحرية في ضوء ذلك إذن، ليست بقيد على السلطة، كما أن السلطة ليست بذاتٍ مستقلة عن الحرية، ذلك لأن تقييد السلطة معناه الاعتراف بفكرة السيطرة، وهذا تكريس لنظام العسف الذي يفرز الحاكم عن المحكوم. وبالتالي، فإن سيطرة الحاكم على المحكوم، معناه إقرار للتميز الطبقي القائم في المجتمعات الاستغلالية، فضلاً عن أنه ترسيخ للسلوك الرأسمالي، لأن الرأسمالية التي هي وليدة الاستغلال عاجزة، بنظامها السياسي القائم على تجسيد فكرة الحاكم، عن كبح جماح الاستغلال باعتباره أثراً من آثاره، وبالتالي تبقى الحرية في هذا النظام مسخرة للسلطة السياسية القائمة على احتكار الثروة والسلاح. أما السلطة عند القذافي، فهي ليست بذات مدلول تقليدي تسخر فيه لحماية الاستغلال، كما هو الشأن في النظام الرأسمالي، ولا بذاتِ مدلول اجتماعي تسخّر فيه لمصلحة طبقة البروليتاريا، كما هو الشأن في النظام الماركسي، بل إن السلطة عنده سلطة الشعب كله بشمولها لمقدرات الشعب كلها، إذ لا يمكن فصل الشعب عن سلطته وثروته وسلاحه.

فمفهوم السلطة إذن، إنما هو مفهوم شامل يعني أن تكون جميع مقدرات الشعب ومعطياته ومؤسساته وأدواته وإداراته جميعها بيد الشعب، وهذا لا يتم إلا بالسلطة الشعبية التي هي احتواء لمفاهيم الحرية، وفي غير ذلك لا تعتبر السيادة كاملة، وبالتالي تفقد الديمقراطية محتواها لأن تحقيقها يتوقف على مدى قدرتها على إلغاء النظام الطبقي،

وإزالة العوامل التي قد تؤدّي إلى إعادة مجتمع الفوارق الطبيعية، ولا يتم هذا إلا عندما تكون الجماهير قادرة على السيطرة على زمام مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بالمشاركة الفعالة الواعية في حلها، وذلك عن طريق إيجاد وسائل تضمن رفع مستوى الجماهير ومستوى معيشتهم ومستوى ثقافتهم، وقدرتهم على العمل الإنتاجي ومشاركتهم في الإنتاج، وهذا لا يتم إلا عندما تكون السلطة الشعبية ذات أبعاد شمولية، بهذا ينتهي احتكار الإرادة السياسية.

هذا المفهوم للديمقراطية المباشرة هو الذي يتجسد في (النظرية العالمية الثالثة)، حيث اعتبرت أن عزل الجماهير عن ممارسة سلطتها أو احتكار سيادتها من قِبل نواب عن الجماهير يفرغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي، فلا يبقى بذلك إلا مظهرها الزائف المتمثل في الانتخابات، فالوسيلة الصحيحة الصادقة لتحقيق حكم الشعب هي ممارسة الشعب لسلطته عن طريق مؤتمراته الشعبية الأساسية، إذ بهذه الوسيلة فقط تتمكن الجماعات من القضاء على سيطرة الحكام وإنهاء عنصر الاستبداد والنظم الدكتاتورية، لتحل محلها سلطة الجماهير التي ليس فيها تسلط الحاكم على المحكوم، بل ليس فيها هذا المفهوم الذي يعزل الجماهير عن سلطتها، فالشعب في الرؤية الجماهيرية يطبق حريته في حكم نفسه، وهي حرية بعيدة عن التصنيف وغير محدودة بفئة خاصة، هي الفئة الحاكمة، بل الحرية لجميع الشعب يمارسها من خلال سلطته الشعبية المباشرة، وهكذا تضحى الحرية وليدة سلطة الجماهير. على هذه القاعدة الطبيعية أقام القذافي مفهوم الحرية على أساس ممارسة الشعب لعموم سلطته، باعتباره وحدة كاملة غير قابلة للتجزئة، دون فرض أي إجراءات تعسفية بغية تحقيق حياة جديدة بأن

يحياها الإنسان الذي تكون كل المقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية في يده، باعتبار أنه إذا كانت الحقوق السياسية وسيلة لتحقيق الحقوق المدنية في الإطار الاجتماعي، فمن غير الممكن ضمان استقرار هذه الحقوق إلا عن طريق إقامة الحرية الشعبية التي لا تتم إلا بتحقيق السلطة.

فالحرية من خلال تلك السلطة الشعبية، هي القادرة على تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو هدف أساسي في (النظرية العالمية الثالثة) يرمي إلى تعميم (مبدأ الشعبية) وهو واجب يتحتم أن يكون عقيدة سياسية ثابتة عند كافة أفراد المجتمع كيقينٍ لا رجوع عنه، وهو ما يتفق مع طبيعة الإنسان باعتباره هدفاً قائماً في المجتمع لا كائناً مجرداً عنه، وهذا المبدأ هو في حقيقته تجسيد يتبلور في مبدأ الشرعية في الحكم في نطاق نظام اجتماعي وقانوني يقوم على شريعة المجتمع. بينما نلاحظ أن الحرية والسلطة في النظم الديمقراطية الرأسمالية والماركسية عجزتا عن تحقيق تحرير الإنسان من العبودية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن المناداة بالحرية السياسية دون إقامة أمان اقتصادي لا تعني شيئاً، فالحرية مرتبطة بالحاجة وبمدى قدرتها على تحقيقها، وهذا ما يميز (النظرية العالمية الثالثة)، حيث أقامت فلسفتها على معيار شامل وهو السعادة، واعتبرت أن الطريق إلى هذه السعادة هو تحقيق الخير للشعب، وهذا بطبيعته يؤدي إلى خير الأفراد. كما اعتبرت أن طريق الخير وفعاليته تتحدد بالواجب الاجتماعي الذي تحركه الدوافع الجماهيرية باستمرار، بحيث تقطع الطريق على أي جهة أو أي سلطة

من أن تتحكم في حاجات الإنسان، وذلك بغية إشباع حاجات المجتمع.

من هذا المنطلق رسمت (النظرية العالمية الثالثة) طريق الخلاص للحل الشامل لمشكلات المجتمع الإنساني، ليتحرر الفرد، مادياً ومعنوياً، تحريراً نهائياً لتحقيق سعادته.

وهكذا، نجد أن ديمقراطية القذافي لا تؤكد على حرية الفرد وحق الفرد وحدة بمنأى عن الواجب الاجتماعي، بل ذهبت إلى تحقيق السعادة المشتركة، أي أنه عدّل مفهوم الفردية إلى ما يحقق إشباع الحاجة للفرد من خلال الواجب الاجتماعي، فمن هذا المنظور تتحدد عنده الحرية التي ترمي إلى فعالية جماعية من خلال السلطة الشعبية التي تعني تحقيق السعادة لجميع الشعب، وبهذا رفضت (النظرية العالمية الثالثة) مبدأ الفردية المطلقة للحقوق، لأن هذا المبدأ هو الطريق إلى احتكار السلطة وفتح أبواب الاستغلال، وهذا ما يناقض أسس الديمقراطية المباشرة.

نحن ندرك أن الأساس الفكري للنظام الرأسمالي هو أن للفرد الحق المطلق الطبيعي في تحقيق مصالحه بطرقه الخاصة، وأن مصلحة المجموع ستتحقق حتماً، وطبيعياً وتلقائياً، دون تدخل أو توجيه، من خلال تحقيق كل فرد مصلحته الخاصة.

فالأنانية بمعانيها (القانونية والاجتماعية والأخلاقية) هي أساس الحياة الرأسمالية، هذا في حين أن أبسط مظاهر الديمقراطية في الشكل أن يكون تنظيمها جماعياً يلتزم فيه الفرد برأي المجموع، فإذا أخذنا في الاعتبار أن الأنانية هي تعبير عن مصالح، مادية أو غير مادية، فإن

الديمقراطية تنطوي على سيادة مصلحة المجموع على مصلحة الفرد.

ولا شك في أن التناقض هنا واضح بين الأساس الفردي للرأسمالية، والأساس الجماعي للديمقراطية. فالحرية الفردية (المقدسة) التي انطلق منها النظام الرأسمالي توهم الفرد بأن حقه هو في الإفلات من المجتمع الذي ينتمي إليه، وتحديه. لذلك تعرف الرأسمالية أنواعاً غريبة من الحرية كحرية الرجعية والسلبية واللامبالاة، والتخريب والاستغلال، وتعرف أيضاً حرية الموت والجوع والعري والتشرد والانتحار، لكن أين كل هذا من الديمقراطية؟ فالديمقراطية لا تعرف سوى الشعوب التي يجب أن تنظم الإدارة لمصالحها المشتركة على وجهٍ يحقق مصلحة الأغلبية. إن كلمة الأغلبية هذه التي تكمن وراء مفهومٍ ديمقراطي هي التي تقلق الاستقرار في الرأسمالية، لأنها تتضمن إنقاصاً في حرية العمل (للأقلية) -حتماً. وفلسفة الحرية الرأسمالية لا تطيق هذا الانتقاص، وقد قدمت لنا الرأسمالية في تاريخها الطويل، ومحاولاتها حول التناقص كل ما يخطر على بال من أساليب الحكم والتمثيل والانتخاب، وعرفنا أشكالاً شتّى من التنظيم الديمقراطي تزخر بها الدساتير وتجري فيها اختبارات الطلبة في كليات الحقوق. ثم توهمت أنها حلّت ذلك التناقص بشكل ديمقراطي بأن يكون الانتخاب العام المتروك للتقدير الفردي أسلوب الحياة السياسية، أسلوب الديمقراطية، بشرط أن لا يؤدّي هذا الأسلوب إلى الحد من جموع المصالح الفردية أو مصالح الأقلية.

ولكي تعبر آراء الأغلبية عن مصالح الأقلية، كان لا بدّ من أن تزيف المصالح أو تزيف الآراء أو الحياة كلها، وقد فعلت الرأسمالية كل هذا عن طريق الإكراه، وعن طريق استعمال المقدرة الاقتصادية

والتحكم في الأرزاق وإكراه الكادحين من غالبية الشعب على أن يكون خيارهم بين الجوع أو التصويت، في إنحاء غايات المتسلطين على أرزاقهم. (عن طريق أن يكون الناخبون غالبية الشعب)، وأن يكون التمثيل مقصوراً على السادة القادرين على الإنفاق على المعارك الانتخابية.

وهكذا كانت الأشكال الديمقراطية في الرأسمالية فارغة من أي مضمون ديمقراطي كان، (حكم الشعب بالشعب لمصلحة الشعب) كما يقدرها سادة الشعب.

لقد كان (النظام البرلماني) بوصفه شكلاً تطبيقياً لممارسة الديمقراطية الرأسمالية وفق مفاهيمها، أسلوباً استطاعت عن طريقه انتزاع الحق الديمقراطي من العمال والكادحين من خلال الممارسات العلمية التي قامت بها. فرسخت الملكية الخاصة، والفروق الطبقية، وعمّقت الهوة بين العمل ورأس المال، فاستعملت جهاز الدولة أداة قمع وردع بيد الفئة الحاكمة، وحوّلت الممارسات العلمية لمفهوم الديمقراطية الذي يعني (حكم الأكثرية) إلى نقيضه الذي يعني (حكم الأقلية) من خلال ما تملكه تلك الأقلية من وسائل في البنى التحتية والفوقية، وبالتالي أفرغت شعاراتها من مضامينها، حتى أنها ألغت حرية حق الإضراب والتجمع، وحق تشكيل النقابات. إن الصورة التي نسجتها الرأسمالية لمعالم الحرية تتبدى من خلال مصالحها الذاتية ورذيلتيها الاجتماعيتين:

أ ـ رذيلة الكذب الحر تحت اسم المصرف.

ب ـ رذيلة الكذب الحر تحت اسم التجارة.



وهذه الصورة تتمثل في:

1 ـ لا تعتبر الديمقراطية، بالمفهوم الرأسمالي، الأفكار السياسية انعكاساً للأوضاع الاقتصادية، وهي تزيل العلاقة بين التركيب الاقتصادي للمجتمع وبين آراء الناس السياسية، وهذا بُعد كبير عن مفهوم الحرية والمنطق لأن المحروم والجائع والبائس والفقير الذي لا يجد ما يقيم أولاده جميعهم مستلبون من أبسط القيم الإنسانية، فأي حرية للفقير والمكره على تجديد عقد بيع شخصيته، عقد استعباده؟

(امنح البائس جميع حريات العالم، فلن تزيد حريته مثقال ذرة حتى تسد جوعه ويربح قوته اليومي).

2 ـ إن النظام الرأسمالي يعتمد على ارادة الناس كما هم عليه في الوقت الحاضر، دون أن يمس النظام الرأسمالي، وعدد الأصوات هو مقياس الشرعية، أما المعوقات الأساسية للحرية فلا يعيرها النظام الرأسمالي أهمية أبداً، فعملية التجويع والضغط وشراء الضمائر والأصوات صفة ملازمة لديمقراطية هذا النظام.

إن الحرية (في البلدان الرأسمالية) هي حرية وهمية موجودة في الدساتير فقط، أما على مستوى التطبيق فهذه الحرية غير موجودة إلا للرأسماليين أنفسهم.

إن برلمانات البلدان الرأسمالية نادراً ما نجد فيها ممثلين حقيقيين عن الطبقات الفقيرة، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم تمثيلها في السلطة التنفيذية، كما يعني أيضاً أن جهاز السلطة مسخر للرأسماليين وحدهم، فالطبقات الفقيرة محرومة إلى حد كبير من العلم، لأن العلم يكلف مالاً والرأسمالي هو وحده القادر على دفع نفقات التعليم. وحرمان

الفقراء من العلم، معناه حرمانهم من قدرتهم على استعمال حريتهم في الحدود التي تسمح بها القوانين على الأقل.

وأخيراً، فإن الطبقات الفقيرة في المجتمعات الرأسمالية عاجزة حتى ولو وعت الاستغلال الرأسمالي أن ترفض الخضوع للاستغلال لأنها مهددة.

الديمقراطية الشعبية:

الديمقراطية الشعبية هي شكل من الأشكال السياسية لتنظيم المجتمع نتيجة الثورة التي يقوم بها الكادحون في بلد معين ضد الإقطاع والبرجوازية والإمبريالية في العالم، وهذه الثورة تبتغي بناء الاشتراكية وإلغاء الاستغلال معتمدة على تحالف فئات الشعب الكادح لخلق حياة جديدة توفر للفرد إنسانيته وكرامته، وتخلصه من ربقة الاستغلال. ولكي تحقق الثورة ذلك لا بد لها من القيام بإجراءات عميقة وجديدة في المجتمع:

1 ـ حيث تحقق السلطة الثورية بقيادة الحزب ـ الإصلاح الزراعي الذي يكون لصالح الفلاحين ـ وضرب الإقطاعيين ومرتكزاتهم المادية، ويتم توزيع الأراضي وتحرير الفلاحين، وإشراف الدولة إشرافاً تاماً على الزراعة من أجل رفع وتائر الإنتاج، وبناء الاقتصاد الوطني القوي على أسس اشتراكية علمية.

2 ـ وفي الوقت نفسه تقوم الدولة من خلال سلطتها الثورية بتأميم ممتلكات البرجوازية في الصناعة، وقيادتها من قبل الطبقة العاملة المنتجة تحت إشراف السلطة الثورية التي يقودها الحزب، من أجل تحقيق أهداف الجمهرة الكبرى من أبناء المجتمع.

3 ـ ثم تأميم التجارة الخارجية والداخلية في البلاد وبناء القاعدة الاشتراكية للاقتصاد الوطني، وهذا يعني أن تضع الجماهير يدها، من خلال سلطتها الثورية بقيادة حزبها، على كافة مرافق الدولة وبناء الاقتصاد الوطني على أسس اشتراكية لإلغاء الاستغلال وخلق الجيل الواعي، وبناء المجتمع الجديد الذي يحقق كرامة الفرد وإنسانيته، وهذا لا يتم إلا من خلال تعميق الخطوات الاشتراكية وتقليص دور القطاع الخاص واستبداله بالعام.

ومن هنا، فإن إشراك سائر فئات المجتمع المنتجة التي هي الأداة الفاعلة في تغيير المجتمع وتطويره في قيادة الاقتصاد والسياسة، أمر لا بد منه لحماية الثورة ومنجزاتها الاشتراكية. وفي الوقت نفسه، فإن تحالف العمال والفلاحين وتعميق تضامنهم مع الفئات الشعبية الأخرى من الكادحين لإنجاز المهمات الثورية في عملية البناء الاشتراكي، والقضاء على خصوم الثورة وتعزيز الايديولوجية الثورية، من أبرز السمات للديمقراطية الشعبية.

إن الديمقراطية الشعبية التي تهدف إلى تعزيز سلطة العمال والفلاحين تتحقق من خلال قيادة الحزب الثوري والطليعي للجماهير الشعبية ومن خلال تنظيماتها الجماهيرية التي تعتبر إطاراً واقياً للحزب ورافداً له تفكر بوعيه وإيديولوجيته، محققة أهدافه وخططه وبرامجه من خلال تنفيذ وتطبيق هذه المنظمات لها. ولذا، فإن هذه المنظمات الجماهيرية تتسلم قيادة المجتمع من خلال إشرافها وتنفيذها لخطط وإيديولوجية الحزب القائد بما يحقق المناخ الطبيعي والجو الإنساني لكل فرد في المجتمع ليسهم في عملية البناء والتغيير الثوري.

المجتمع العربي والديمقراطية:

لقد كانت أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مرحلة التفتح القومي العربي، وظهور الحركة الوطنية الداعية للخلاص من الحكم العثماني الاستعماري الذي كبّل أمتنا فترة طويلة من الزمن في القيود، وأقعدها عن مسيرة التطور والتقدم، أخّر من النهضة العربية، واستطاعت الثورة الصناعية العالمية أن تفجر في العالم أجمع النقمة على الواقع وتبعث في الشعوب روح الرفض . وفي الوقت نفسه، فإن التطور الصناعي الذي أصاب قارتي أوروبا وأمريكا كان باعثاً على الاستعمار والحروب وإعادة النظر في خارطة العالم، ليعاد تقسيمه من جديد بين الدول الكبرى ذات المستوى الصناعي المتطور، مما أدى إلى قيام الحروب واستعمار الكثير من الدول من قبل دول أخرى، كما حلّ بالوطن العربي، مصلحة ووجوداً بالبرجوازية الأوروبية كمموّل لها. ومن هنا كانت البرجوازية العربية تابعة متخلفة لم تستطع أن تسهم في تطور المجتمع العربي وتنقذه من تخلّفه وتقضي على العلاقات الإنتاجية الإقطاعية، وإنما عمقت هذا الشيء وأضافت إليه أشياء أخرى، مما ساعد على إبقاء الوطن العربي متخلفاً لم يستطع أن يجاري الثورة الاقتصادية التي كانت تسري في العالم. وبالرغم من التطور الضئيل الذي أصاب وطننا العربي في قواه المنتجة، والتغير البسيط في العلاقات الإنتاجية (الفيدرالية الاقطاعية) إلى علاقات برجوازية صناعية وتجارية، نرى أن الذهنية العربية اتسعت وتطورت وأخذت مساراً نضالياً واعياً يدعو للوحدة العربية ويناضل من أجل القضاء على الاستعمار لتحقيق الحرية الإنسانية للمواطن العربي. وقد أكد هذا ما قام به شعبنا العربي في ثوراته المتلاحقة ضد الاستعمارين الإنكليزي

والفرنسي على رقعة الوطن العربي الممتد على آسيا وافريقيا. إن تعاليم الثورة الفرنسية من دعوة لتحرير الإنسان وخلاصه من الاستغلال واحترام كيانه ووجوده وتحقيق إنسانيته ضمن مجتمعه أثارت شبابنا الأوائل واعتنقوها واتخذت الدعوة للحرية والديمقراطية في بادىء الأمر، شكلاً نضالياً جديداً واعياً للتحرر من الاستعمار وإقامة الوحدة العربية، بوصفها الشكل الطبيعي الذي يحقق حرية الفرد العربي ويدفع به في طريق التقدم والتكامل؛ ذلك أن حرية الفرد لا تتأتى إلا من خلال تحرره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. لذا، فإن الدعوة للحرية والديمقراطية في بداية الأربعينات كانت دعوة للتخلص من الاستعمار وإيديولوجيته، وموقفاً حياً إنسانياً للقضاء على الاستغلال الذي يشل مجتمعنا وقواه.

وكان من نتائج هذا ظهور الأحزاب السياسية كإطار تنظيمي للمجتمع، ينميه ويقويه ويغذي فيه وعياً جديداً لمواجهة التحديات الاستعمارية ومواجهة الأزمات التي يعيشها مجتمعنا، ولخلق الإنسان العربي الجديد المؤمن بأمته وقوميته. إن نضالات الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، وفي طليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي، فتح آفاقاً جديدة ورؤى واضحة أمام المواطن العربي؛ حيث استطاعت الجماهير العربية الأكثر وعياً وتفهماً لواقعها المريض أن تدرك بعمق سر تخلفها، واستطاعت من خلال حزبها (حزب البعث العربي الاشتراكي أن تكشف عن الداء وتصنع الدواء، عندما طرح حزبنا أهدافه الثلاثة: الوحدة، والحرية، والاشتراكية. إن الحرية، في ايديولوجية حزبنا، تأكيد وإصرار على تدعيم الفرد وتمتين كيانه الإنساني في مجتمعنا

العربي وتمكينه من ممارسة دوره كـإنسان مبـدع خلّاق ليُسهم في تشييـد مجتمعه وإنسانيته.

ولقـد ترافقت دعـوة حزبنـا للحريـة في مطلع نشـوئه بـالدعـوة إلى النضال ضد الاستعمار ومرتكـزاته الاقتصـادية والايـديولـوجية كخـطوة أولى يخطوها شعبنا في درب التحرر، وبـالتالي فقـد أوضح حـزبنا منـذ قيامه كحركة ثورية الحرية السياسية التي تعتمدها البرجوازيـة كأسلوب ليبرالي لا تعطي الفـرد حقه، وإنمـا تبعده عن الإسهـام في بناء مجتمعـه وتحقيق إنسـانيته، وتفقـده كرامتـه التي جاء حـزبنا ليحققهـا للإنسـان العربي. لذا، فقد نقد حزبنا المفـاهيم الليبراليـة عن الحريـة واعتبرهـا شكلاً مزيفاً تمارسه البرجوازية لخنق المواطنين وإبقائهم مُستغلِّين.

إن المفـاهيم الليبراليـة عن الحـريـة مـا هي إلا نتيجـة للتنـاقض في العلاقات الإنتاجية في النظام الرأسمالي باعتباره نظاماً ينبني على جـوهره الاستغلالي القائم عـلى الملكية الخـاصة لـوسائـل الإنتاج ذات العـلاقة التناحرية. ومن هنا، فقد حلّل حزبنا ظاهرة البرلمانية واعتـبرها شكـلاً وتطبيقاً برجوازية للممارسة الديمقراطية لا تعـطي المواطن حـريته وإنمـا تسرقها، وتصبح ممارسته لهـا من خلال الـبرلمان شكـلاً مزيفـاً وأسلوباً خادعاً من أساليب البرجوازية للطبقات الكادحة.

إن البرجوازية العربية لم تستطع أن تنتقل بالمجتمـع العربي الـرعوي ذي العلاقات الإقطاعية والعقلية المتخلفة، إلى مرحلة متقدمة متطورة، كما أحدثت الثـورة البرجـوازية في أوروبـا. ذلك أن الـرجعية العـربية رجعية تابعة تاجرة لم تعتمد رأس المال لديها في بناء صنـاعة ثقيلة تمكّن المجتمع العربي من تـطوير قـواه الذاتيـة وخلق مجتمع صنـاعي جديـد يخلصه من الحاجة للدول الرأسمالية ويساعدهُ في تحرير أجزائه، ويكون

عاملاً هاماً في إقامة الوحدة العربية على أساس جماهيري اشتراكي تتحقق من خلاله حرية المواطن العربي اقتصادياً وسياسياً.

وهكذا، فقد رفض حزبنا المفهوم الليبرالي البرلماني لممارسة الحرية واعتبره شكلاً وتطبيقاً للإيديولوجية البرجوازية ولكون أهداف حزبنا تتمثل بالوحدة والحرية والاشتراكية، (فإن الديمقراطية الشعبية) هي الشكل والصيغة التطبيقية لممارسة الجماهير حريتها، حيث إن الانتقال من النظام البرجوازي المستغل إلى النظام الاشتراكي الذي يحقق للفرد كرامته وإنسانيته، يتم من خلال رفض ونكران البرلمانية التي تعبر عن إيديولوجيا البرجوازية إلى شكل شعبي جماهيري جديد يلغي الاستغلال عن طريق تغيير العلاقات الإنتاجية الخاصة بالعامة، وهذا لا يتم إلا من خلال حكم الشعب نفسه بنفسه عن طريق قيادته للدولة والحكم واعتماده مصدراً تشريعياً أساسياً.

الديمقراطية الشعبية:

إن الديمقراطية الشعبية هي شكل جديد منظم واعٍ للجماهير العربية للانتقال بها نحو ديمقراطية أوسع وأشمل، وفي الوقت نفسه، فالديمقراطية الشعبية هي تحطيم الأسلوب البرجوازي الذي يمثل الإيديولوجيا الإقطاعية والبرجوازية، المتمثل بالبرلمان وأسلوب لاستيعاب كافة الجماهير بطاقاتها الخلاقة في البناء الاشتراكي، وهذا يتطلب من الجماهير الواعية الثورية المنظمة أن تدرك عدوها (الرجعية)، وأن تضع النضال في برنامجها والوقوف ضد هذه الفئة عدوة الجماهير، مبدأ وتطبيقاً، ذلك أن الإطار التنظيمي الشعبي الذي يحقق حرية الفرد وكرامته يتخذ لنفسه مساراً نضالياً لتحطيم البرجوازية

والـرجعية ومـرتكـزاتهـا واستئصـال إيـديـولـوجيتهـا من وعي الأفـراد والمجتمع، بوصفها معوقاً وحاجزاً أمام بناء المجتمع العـربي الاشتراكي الموحد.

إن ممارسة الديمقراطية الشعبية من قبل الجماهير العربية وتحقيقها لهـا لا يتم إلا من خـلال التنظيم الـواعي، الذي يؤطـر فكر وإرادة أفـراد المجتمع وفق ايديولوجيا الجماهير العربية المتمثلة بفكر حزبنا، ذلـك أن هـذا التنظيم يقتضي بـالضرورة، إنشاء منـظمات شعبية كـاتحاد العـمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والـطلبة واتحـاد النساء. وبعض المنـظمات الشعبيـة بمـا تمتلك من مهمـة خـطيرة في تعميق الـديمقـراطيـة، ورفـع مستوى المجتمع فكرياً ومادياً لا بـد لها من منبـع فكري وإيـديولـوجي يغذيها ويقودها نحو تحقيق مهمتها، إذ إنها بدون تنظيم سيـاسي يمتلك إيديولوجيا واضحة لا تقوى على الاستمرار والتـطور ومواجهـة الواقـع وبالتالي، فإنها تفقد القدرة على المواجهة والتصدي الواعي والمسؤول.

قيادة الحزب لها:

إن الحالة هذه تتطلب بـالضرورة وجود الحـزب القائـد الذي يقـود عمليـة التغيـير الثـوري في المجتمـع، لأن الحـزب الثـوري هـــو أرقى التنظيمات في المجتمع وأصلبها وأوعاها، فهو بهذا الجـوهر الـتركيبي لا يستطيع أن يستوعب من الجماهير الشعبية إلا طليعتها الأكثر وعياً وثباتـاً وإيماناً بـالمبادىء القـادرة على النضـال والتضحية في سبيـل تحقيق إرادة وأماني الجماهير الشعبية الكـادحة. إن ضـرورة قيـادة الحزب للمنـظمات الجماهيرية في هذه الحالة تحتمها مرحلة التغيـير الاجتماعي بعـد الثورة، لأن الحزب بوصفه التنظيم الواعي والمستنير الذي يعي حركـة المجتمع

والتاريخ والذي يختزن تجربة الأمم والشعوب، مطالب في هـذه المرحلة بقيادة المجتمع من خلال مؤسساته الجماهيرية التي تشكـل إطاراً واقيـاً للحزب من هجمات أعدائه وبالتالي، يدعم خطواته في البناء، ويتمثـل إيديولوجيته التي تعبر عن أهداف أمتنا في الوحدة والحرية والاشتراكية، ويصبح الحزب قائداً فكرياً ومحركاً للمنظمات الشعبية ومجالسها يعلّمهـا الأصول الثورية في ممارسة الديمقراطية، وينـير لها الـدرب النضاليـة في تحقيق مهمتها التاريخية.

وعـلى هذا الأسـاس أوضح المؤتمـر القومي السـادس لحـزبنـا أسس الديمقراطية الشعبية وطرائق ممارستهـا، كأسلوب حـرية أفـراد المجتمع ودليل لبناء المجتمع العربي الاشـتراكي الموحـد، وبالتـالي، فإن المؤتمـر القومي السادس أعـطى التبريـر العلمي الصحيح لقيـادة الحزب لهـذه المنظمات ورسمه الخطوط الرئيسية الضرورية لممارستها ديمقـراطيتها دون أن يكون كابحاً لها أو معيقاً إياها عن تأدية مهمتها ورسالتها. وقد فسر حزبنا مبادىء ومرتكـزات الإيديـولوجيـة الرجعيـة في فهم الديمقـراطية وانتقدها جملة وتفصيلاً، باعتبارها أسلوبـاً يعيق حركـة تطور المجتمـع ولا يحقق كرامة الفـرد، وإنما يكـرس التبعية المـادية والجـدب الفكري والنفسي لأبنـاء المجتمـع بـإبعـادهم عن أن يمـارسـوا دورهم الـطليعي والحقيقي في بناء المجتمع العربي الجديد.

لذا، فإن للمواطن الحق والحرية في أن يعبر عن رأيه ضمن منظمته وأن ينتقـد الخطأ بمعـزل عن التخوف والتـوجس، مما يؤكـد دور الفـرد ويكسبـه القدرة عـلى التمرس النضـالي الواعي والهـادف، وأن يعتمـد الحقيقة العلمية مبدأً أساسياً في ممارسة الديمقراطية لإبعـاد روح الانتهاز والشك المتأتيين عن عدم المصارحة والمكاشفة وقول الحقيقة.

إن مهمة الحزب القائد تتجلى بأن يضطلع بدوره في تحريك منظماته الشعبية وبإغنائها يومياً بأصولية الممارسة كمشرف فكري وكمحرك أساسي، تفكر بايديولوجيته وتنقذها من الخطأ والتورط بمنزلقات يومية تحيد بها عن تحقيق مهمتها وبالتالي، فإن مسألة إنضاج وعي الجماهير السياسي يوقظ العزيمة الثورية ويدربها على الإيمان بالتنظيم والتخطيط والجدية في العمل اليومي لإنجاز المهام المباشرة التي تقع على عاتق هذه المنظمات.

وبذلك فإن هذا لا يتم إلا من خلال تثقيف الجماهير الشعبية وتطوير مداركها، وتعميق فهمها السياسي إذ إنها بدون هذا تعجز عن أن تسهم بشكل علمي وفعال في عملية التحويل الاشتراكي، وهذا يتطلب الإشراف العلمي على الجماهير من خلال المؤسسات التثقيفية، ووضع الأسس التعليمية الصحيحة لبناء الإنسان العربي الجديد، المؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية. إن الإشراف الثقافي والفكري على الجماهير الشعبية وخلق الظروف الموضوعية الملائمة لها، مسألة شاقة وعسيرة لكنها متوجبة وحتمية؛ حيث لا يمكن تحقيق حرية الفرد ورفع مستواه المادي والروحي دون أن ينال قسطاً تعليمياً، يمكنه من تحقيق أهدافه. لذا، فإن العمل الجاد المنظم لتصفية الأمية والقضاء على أسبابها ضرورة ملحة ومرتبطة مع قضية الديمقراطية والحرية. حيث لا ديمقراطية ولا حرية بالمعنى الإنساني الحقيقي في مجتمع متناحر يسوده الجهل والضياع وبالتالي، فإن تحرير المرأة والعمل على تخليصها من واقعها المظلم وإخراجها من دائرة النظرة الرجعية التي تعتبرها جزءاً ثابتاً من البيت لا يمكنه الخروج، ضرورة حتمية لتحقيق تناسق اجتماعي بين المرأة والرجل في المجتمع، مما يوفر الظروف الصحية

الطبيعية لممارسة الديمقراطية، وتحقيق الحرية للإسهام في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الموحد. إن تحرير المجتمع من الإيديولوجيا البرجوازية لا يتم فقط من خلال تغير العلاقات الإنتاجية الرأسمالية والاشتراكية، وإنما يتطلب تغييراً في البنى الفوقية، حيث لا بدّ من تحطيم أسوار الأمية وتعليم أفراد المجتمع، ونشر الثقافة القومية بروح عصرية علمية بعيدة عن الشوفينية؛ ذلك أن إعادة النظر بتراثنا العربي وإغنائه بمضامين وروح العصر هما من أهم العوامل الرئيسية في نسف التقاليد والعادات والفكر البرجوازي، هذا الفكر الذي انتقل إلينا من خلال التخلف والفقر لنسف روح الجماهير المبدعة وتركها هامدة لا تقوى على الحياة.

وفي الوقت نفسه، فإن التركيز على فن الشعب وعادات الجماهير والعمل على إحيائها وإغنائها وإخراجها بروح العصر أمر يتطلبه نضالنا التحرري، حيث لا يمكن لشعب العربي أن يحقق حريته وديمقراطيته، إلا عندما يعيد النظر بحياته ووجوده التاريخي، ومن هنا ناضل حزبنا ضد العقلية البرجوازية وعاداتها التي تخدم العدو وتبعد الشعب. لقد عبرت إيديولوجية حزبنا في مؤتمراته عن أهداف وأماني جماهيرنا العربية، وكانت الدعوة للنضال لتحقيق الحرية ترتبط دوماً مع النضال للتحرر الاقتصادي، حيث إن اشتراك الجماهير (من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين وجنود عقائديين وحرفيين) في امتلاك الثورة وتصنيفها، ثم توزيعها وفق كمية الإنتاج والعمل، هي الحرية الاقتصادية التي يمارسها شعبنا ويسعى إليها بشكل متطورٍ عالٍ، ينعدم فيه الاستغلال ويعتق الفرد من سيطرة الإقطاعي والرأسمالي.

ثم إن تسلم السلطة السياسية من قِبل الشعب وامتلاكه الحق

والقـدرة على رسم الخط والمنحنى السيـاسي العام وتـأطيره في المنـظمات الجماهيرية وقيادته لعملية الإنتاج لتأمين وتلبية حاجات الكادحين وإلغاء السيطرة الداخلية والخارجية، هي الحرية السياسية، فهما طرفان لمعادلة واحدة، وإسقاط إحداهما مغـالطة لا بـد من استدراكهـا وتصحيحها، فالواحدة تكمل الأخـرى حيث تقوم بينهـما علاقـة جدليـة وتتحقق من خلال هذه العلاقة الجـدلية، بـين الحريـة الاقتصاديـة والسياسيـة. إن ديمقراطيتنا الشعبية تتسم:

1 ـ بأنها ديمقراطية تحترم الفرد في مجتمعه وتسعى لتوكيد ذاته. يدفـع به للخلق والإبداع واعتماد الصدق والعلمية في معالجـة القضايـا المعروضة لمجتمعه العربي والمجتمع الإنساني، بما يرفـع من شأنـه وشأن أمته.

2 ـ ثم إن ديمقـراطيتنا الشعبيـة تتسم أحيانـاً بالعنف الثـوري الـذي تتطلبه مرحلة ما من مـراحل تسلم الحـزب للسلطة حين تحـاول الفئـات الرجعيـة والبرجـوازية عـدوة الثورة الـوقـوف أمـام المـد الثوري المتصاعـد، وإعاقـة حركـة المجتمع المتصـاعدة والـرامية لتحقيق أهداف الجماهير في الوحدة والحرية والاشتراكية.

3 ـ وفي الوقت نفسه، فـالديمقـراطية الشعبيـة لا تعني تقديم الحـرية الاقتصـادية عـلى الحريـة السياسيـة آخـذة بعـين الاعتبـار أهميـة وضرورة بناء الإنسان العربي من كل جوانبه دفعة واحدة دون أن يسبق جانبٌ آخر، مما يخلصنا من عـواقب تشويـه الجيل تشـويهاً داخلياً وتحطيم منـازعه الإنسـانية وبـالتالي، فلقـد أوضح المؤتمـر القـومي السادس لحـزبنا مفهـوم الحريـة وأساليب ممـارستهـا من خلال المنظمات الجـماهيريـة التي تعتبر إطـاراً إنسانيـاً حياً وحقـلاً

خصباً يمارس فيه الفرد حريته ويبني جوهره الإنساني بروح العصر المتفتحة، من خلال نظرته لأمته وتراثه القومي، رافضاً النظرة الرجعية للتاريخ، صانعاً كل شيء من أجل الشعب لبناء المجتمع العربي الجديد، مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية.

السلطة الشعبية
أكبر انتصار لقضايا الحرية

الفاتح... والحرية

يسجل التاريخ لثورة الفاتح الإسلامية أنها ابتعثت الإسلام وقدمته على حقيقته، كما جاء به القرآن ديناً حضارياً يستهدف تكريم الإنسان وإسعاده، والدفع به نحو السيطرة على مقدراته تحقيقاً لمعنى الاستخلاف في الأرض كما أرادته السماء.

فعلى مرّ العقدين الماضيين ـ عمر هذه الثورة المظفرة ـ أمكن للشعب العربي الليبي المسلم أن يقتحم بجسارة المؤمنين حصون الاستعمار والاستبداد والاحتكار والاستغلال، فسوى بها الأرض، وأقام على أنقاضها مجتمع الجماهير الحرة التي أضحت كل مقاليد أمورها بأيديها، وتصدى في ملحمة بطولية لطواغيت الشر والكيد والعدوان دون كلل أو ضعف أو وهن أو تراجع، إيماناً من هذا الشعب بحتمية تحمل تبعات البعث الإسلامي ومخاطر الرهان على المستقبل.

ولنا في هذه المناسبة وقفة عند واحدة من الإنجازات المهمة التي تحققت للشعب العربي الليبي المسلم في ظل ثورته المباركة التي نحتفل

وأحـرار العالم بعيـدهـا، بعـد أن قـطعت عشرين عـامـاً من مسـيرتهـا الحضارية، وهي وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب.

مضى عقـدان من الزمـان على قيـام ثورة الفـاتح الإسـلامية تمكنت خـلالهما من أن تحقق من الإنجـازات الماديـة والمعنويـة ما عجـزت عن تحقيقـه مثيلاتهـا عبر عقـود عديـدة، كـان أهم هـذه الإنجـازات عـلى الإطـلاق الوصـول بالجماهير إلى السلطة وقيـادة نفسها بنفسهـا، ذلك أنها ـ ومنـذ الإرهاصـات الأولى لقيامهـا ـ اعتمدت الحـرية كجـوهر لا يجوز المساس به، وذلك استلهاماً من هدي الإسلام وتعـاليمه الـداعية للتحرر من سيطرة أية قوة أو سلطة أو نـاموس غـير القوة أو السلطة أو الناموس الإلهي، ومن ثم منذ قيامهـا في الأول من شهر الفـاتح عـام 1969 م عملت بشتى السبل والوسائل لتحرير الإنسان من كل أشكـال وصور الوصـاية والقهـر والتسلط، حتى أنها ـ ولم يكن قد مضى العقـد الأول من عمرها ـ تخلت بإرادتها عن السلطة وسلّمتها للشعب يمارسها من خلال مؤتمراتـه الشعبية. وانـطلاقاً من حـرصها عـلى إعادة الـدور الطبيعي للجماهير في امتلاك زمـام أمورهـا، والسيطرة عـلى مقدراتهـا والدفاع عن نفسها بنفسها مضت الثـورة المؤمنة عـلى هدي من كتـاب الله تـرفع عن الجماهير أغـلالها وتهيىء لهـا سبل الحيـاة الحرة الكـريمة وتـزيـل العـوائق المصـطنعـة التي كـانت تحـول دومـاً بـين الجماهـير، والاضـطلاع بمسؤولياتهـا؛ حيث كان المـوعد في الثـاني عشر من شهـر ربيـع الأول من عام 1386 من وفـاة الرسـول صـلى الله عليـه وسلم، الموافق للثاني من شهر المريخ (مارس) 1977 م لتعلن للجماهير المجتمعة في مؤتمـر الشعب العام عـلى مسامـع الجميع وثيقـة إعـلان قيـام سلطة

الشعب ومولد أول جماهيرية في التاريخ، حيث تضمنت الوثيقة نص في بندها الثالث على أن (السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام).

تطبيق مباشر لمبدأ الشورى:

والمتتبع للسلطة الشعبية، كما هي مطبقة اليوم في الجماهيرية العظمى، يجد أنها تقوم على مبدأ الشورى الإسلامي حيث تجتمع الجماهير- كل الجماهير في مؤتمراتها الشعبية تتناقش وتتحاور ثم تقرر ما تراه جديراً بتحقيق مصلحتها، ثم يأتي دور اللجان الشعبية في تنفيذ مقررات هذه المؤتمرات في ظل رقابة ومتابعة جماهيرها.

ولعل تلك الصيغة التي اهتدت إليها ثورة الفاتح الإسلامية هي تطبيق معاصر لمبدأ الشورى كما أقره الإسلام، إذ لم يكن مبدأ الشورى عند صدوره الأول بين من اشتهر أو تخصص في الفنون، بل كان فيهم من يغلب عليه العلم، ومن يغلب عليه الحزم، ومن يغلب عليه الفقه، ومن تميز بالشجاعة والثبات، ومن تميز بالرحمة واللين. وعليه، لم تكن شورى بين الخاصة، بل كانت شورى جماعية يندرج تحت لوائها سائر المسلمين يشاركون في مناقشة قضاياهم المطروحة على بساط البحث. وبقيام السلطة الشعبية وتسلم الشعب لمقدراته، تخلّت الثورة عن السلطة، وبذلك نجحت ثورة الفاتح بتجربتها الحضارية الفريدة في أن تبرهن للعالم على إمكانية استغناء الشعوب عن الحكومات

والمجالس النيابية استغناءً تاماً، كما نجحت في الوقت نفسه، في العودة بالإسلام إلى نهجه القرآني في إعلاء شأن الجماهير وتمكينها من الاضطلاع بالتكاليف الإلهية وتجسيد مبدأ الشورى الإسلامي، وهو ما مكّن لأعلام الحرية أن تعود لتعلو وترتفع من جديد منهية بذلك عصوراً متطاولة من الاستبداد سادها الولاء الزائف لغير الله، وعطلت فيها تعاليم القرآن، وتمزق فيها شمل المسلمين وسقطت هيبتهم. لذلك يأتي إقرار مبدأ السلطة الشعبية بما تضمنه من إعطاء الحق في اتخاذ القرار ومراقبة تنفيذه ليؤكد أن كل مواطن معنيّ مباشرة، وأنه لا يجوز مطلقاً أن ينوب أحد عن الآخر في كل ما يتعلق بأعمال التشريع والسيادة، وسائر الواجبات القومية والوطنية، وكلها أمور تجسدت على أكمل وجه في وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب، التي اعتبرت ـ بحق ـ أول وثيقة تاريخية تعطي مبدأ السيادة الشعبية مدلوله الحقيقي والعملي على طريق العودة لمبدأ الشورى كما أوجبه القرآن الكريم، ذلك أنه حين تأخذ القرارات التي تتخذها جماهير الشعب الليبي المسلم طريقها للتنفيذ، فما ذاك إلا لكون الشورى، حسب شريعة القرآن، ملزمة لكل من أوكلت إليه الجماهير مهمة التنفيذ والإنجاز. وهكذا تتحقق طموحات وتطلعات الجماهير المسلمة بتطبيق قراراتها التي توصلت إليها بعد تدبّر ومناقشة وتمحيص، وهكذا أيضاً تتحقق المساواة وتعم الحرية والكرامة ويترابط المجتمع ويتضامن ويستقر سياسياً واجتماعياً ويعمّ الازدهار شتى الميادين. وذلك كله نتاج ما توافر للجماهير المسلمة التواقة للحرية والانعتاق، من ضمانات تكفل لها الأمن والاستقرار في ظل نظام الشورى الذي فرضه الله على المسلمين وهداهم إليه، كي ينعموا في رحابه بالسعادة والعيش في كرامة ودِعَة.

القرآن شريعة المجتمع:

لقد آمنت ثورة الفاتح الإسلامية بأن الإسلام الصحيح هو طوق النجاة للبشرية الغارقة في أوحال الحروب والنزعات العنصرية والوثنية الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، باعتبار كونه ديناً متكامل المنهج بفعل وحدة مصدره، حيث صاحب القعيدة فيه هو صاحب الشريعة نفسه وكذلك وحدة موضوعه حيث المخاطب بتعاليمه وأحكامه هم جموع الناس.

من أجل ذلك كان قرار الجماهير في هذه الوثيقة التاريخية باعتماد القرآن الكريم شريعة للمجتمع المسلم في الجماهيرية، وهو تحول حاسم في تاريخ الدعوة للإسلام ظل حلماً يراود الأجيال المتعاقبة للمسلمين منذ عصر الدولة الأموية، حال دون تطبيقه والأخذ به اغتصاب السلطة من أصحابها الحقيقيين وجعلها عقاراً يورث ويوصى به ويباع ويشترى ويمنح، وتُسال من أجله دماء الأقارب والأباعد.

وبذلك أخذ القرآن طريقه للتطبيق بعيداً عن متاهات المذهبية المقيتة حيث نزل مبرأً منها، ولن يتم تطبيقه وأخذه منهجاً حقيقيًّا لحياتنا، إلا إذا أعدنا تطبيقه قرآناً واحداً بعد أن كاد التفرق والتشرذم نحو هذا المذهب أو ذاك يجعله وكأنه (قرآنات) متعددة.

الجماعة في الإسلام... هي صاحبة السلطة:

لقد جاءت كل ديانات السماء وهدفها الأول حياة الجماعة لا حياة الفرد، ومن ثمّ فقد أمدت البشرية بالشرائع وقواعد الآداب والسلوك التي تستهدف حسن سير الجماعة وتقدمها، كما وجهت الفرد بتشريعاتها

وآدابها، وأرشدته للعمل من أجل خدمة الجماعة، وإزالة كل العقبات التي تعترض سبيلها.

والإسلام ـ كخاتم لهذه الديانات ـ قد وضع الجماعة في وضعها الطبيعي، حيث أعلن منذ البداية أنه جاء من أجل إعادة الناس إلى عقيدة التوحيد التي فطروا عليها، والتي جاءت كل رسالات السماء من أجلها.

ولذلك أقام الإسلام منهجه في بناء الحياة على أساس التكليف الإلهي للجماعة، وبهذا التكليف أضحت الجماعة صاحبة السلطة كل السلطة، كما أضحت مسؤولة حقيقية أمام الخالق وحده عن مصالحها الدينية والدنيوية على حد سواء.

فما دامت التكاليف موجهة إليها رأساً، فهي إذاً المنوط بها أمر تنفيذ هذه التكاليف، وهي المسؤولة عن تحقيق مقصود المولى سبحانه من وراء استخلافه للجماعة في القيام بهذه التكاليف.

لذلك، كان من غير الجائز من وجهة النظر الإسلامية، كما الشأن أيضاً في منظور الفكر الجماهيري، أن تتنازل الجماعة أو الجماهير الإسلامية عن شيء من مسؤوليتها أو سيادتها، وقيامها بصنع قرارها بنفسها، لأن الله الذي أعطاها الحق في السيادة لم يأذن لها بالتنازل عنها لا كلياً ولا جزئياً لأي إنسان أياً كان، وليس في القرآن آية واحدة تخاطب فرداً أو طائفة بالتآمر على جماعة المسلمين أو حيازة الثروة من دونها، أو التفرد بحمل السلاح لقهرها والتسلط عليها تحت ستار حمايتها والدفاع عنها.

انتصار المسلمين رهن بالعودة للقرآن:

وهكذا، فقد جاء هذا الإعلان ـ الوثيقة ليقنن النهج القرآني للثورة، حيث شدد على اعتماد القرآن شريعة للمجتمع، ومن يومها تم عمل مسح جدي وشامل لمختلف القوانين التنفيذية الصادرة سلفاً، وأعيد صوغها صياغة تتسق وأحكام القرآن، كما أخضعت جميع التشريعات المدنية والتجارية والجنائية اللاحقة في الإعلان لأحكام القرآن والشريعة الإسلامية الغراء، وهو ما أكده الثائر المسلم معمر القذافي بقوله:

(هذه هي القاعدة الأساسية التي ننطلق منها، وهي أن القرآن هو الدستور، ومهما شرعنا في حياتنا اليومية فلا نأتي بأي شيء يتناقض مع القرآن والمحرمات التي ورد تحريمها فيه ولا نستطيع أن نحللها بأي قرار أو قانون).

ومن هنا، ومن خلال الثوابت التي رسختها وثيقة السلطة الشعبية، أمكن للجماهير أن تضع أقدامها على الطريق السوي مؤكدة صدق التوجيه الإسلامي للثورة، وهو ما عكسه تمسكها بالقيم الروحية قولاً وعملاً بوحي من الإيمان بأن انتصار المسلمين رهن بالعودة لكتاب ربهم وتحكيمه فيما بينهم، فكانت إطلالة الفاتح، بحق، بمثابة النفير المدوي لإيقاظ الجماهير والأخذ بيدها للانطلاق بها نحو فضاء الحرية، متحررة من الأصفاد والأغلال وقيود التخلف التي حرمتها لقرون عدة من ممارسة أبسط حقوقها.

ومن هنا أيضاً، أمكن للجماهير مدفوعة ومؤيدة من ثورتها الرائدة أن تقضي على المؤسسة السياسية الفوقية، وكذلك المؤسسة الإدارية

اللتين نشأتا في عصور الانحطاط، ومن خلال الإسلام ـ التاريخ لا الإسلام ـ الدين.

ففي الحقبة الإسلامية الأولى حيث عصر النبوة والخلافة الرشيدة، ساد الإيمان بالمعاني والدلالات والفهم العميق للطرح الاجتماعي الإسلامي المؤسس على الحرية والعدل والمساواة. ومن هنا، كانت مؤسسات الدولة الإسلامية الأولى، على بساطتها وحداثتها، تؤدي واجبها إزاء جماهير المسلمين في سهولة ويسر دون أدنى تمييز أو تفرقة. غير أنه، وعقب هذه الحقبة المشرقة، كان التغيير والتبديل حيث تعقدت مؤسسات الدولة وعاد الإنسان ليقع في براثن العبودية والاسترقاق وأصيبت الحرية بالتراجع والانتكاس. وصار الركوع أمام الأنظمة الفوقية ومؤسساتها يماثل في شكله ومضمونه الركوع أمام الأوثان.

لذلك، كانت وثيقة إعلان قيام سلطة الشعب في الثاني من شهر المريخ (مارس) 1977 م أكبر انتصار للحرية بعد عهود طويلة من القهر والتسلط والعبودية. ومنذ هذا التاريخ أصبح الإنسان العربي الليبي سيداً فوق أرضه، فلا حاكم ولا محكوم. فوضعت الثورة بذلك الأساس المتين لمجتمع جماهيري إسلامي حر يتمتع بمزايا حضارية إنسانية رائدة، حيث توجت الثورة التحولات الاجتماعية بهذا الإعلان ـ الوثيقة، وبدىء بالفعل تطبيق عملي منظم لمبدأ الشورى الإسلامي.

لقد تم وضع القواعد والأسس لبناء مجتمع اشتراكي إسلامي جديد يوفر السعادة لأفراده، من خلال تحرير حاجاتهم من استحواذ الغير لها

والاستئثار بها، فالسلطة ينبغي أن تكون للشعب بالكامـل حتى تتحقق الديمقراطية الحقيقية، كما أن سيادة الشعب كلٌّ لا يتجزأ، ولا يجوز أن يحكم غير الشعب. ومن ثم، فإما أن يوجـد الشعب في السلطة، وإما يوجد غيره فلا تتحقق الديمقراطية الحقيقية. ولـذلك، تكـون القاعـدة السليمة (لا نيابة عن الشعب) هي القاعدة الطبيعية لأنها الكفيلة بإنهاء كل أشكال الصراع السياسي بوضعها للشعب في مكانه الطبيعي.

وعليه، فبموجب هذا الإعلان ـ الـوثيقة، تم انتقـال السلطة كاملة للشعب حيث يقرر في مؤتمراته الشعبية الأساسية وينفذ عن طريق لجانه الشعبية، وبذلك فقد ألفت الـوثيقة الأداة الـرئيسية للسلطة في مـرحلة الثورة الانتقالية وبدأ الشعب يمارس سلطته في مؤتمـراته التي تضم كـل الجماهير كي تناقش مصيرها وتخطط وتنظم وترسي القواعد والقرارات، فضلاً عن قيام الجـماهير بتنفيـذ خططهـا وسياسـاتها أيضـاً، عن طريق لجانها الشعبية العامة والنوعية.

خـلاصة القـول: إن ثورة الفـاتح الإسـلامية بـإقدامهـا على تسليم السلطة للجماهير، إنما فعلت ذلك عن عقيـدة واقتناع لتعيـد للإسـلام حضوره الفاعل، ولتعاليمه الراسخـة في عقل ووجـدان الشعب العربي الليبي المسلم الحيـويـة والـديناميكيـة.. حيث اهتـدت الجـماهـير إلى الصيغة المثلى المؤسسـة على المشـاركة الجـماعية في تحقيق مبـدأ الشورى الإسـلامي، وإقامـة أول جماهـيرية في التـاريخ الإنسـاني أصبحت الأم الرؤوم لجماهيريات أخـرى أقيمت في بقع عـديدة من العـالم، تنهل من لبان فكرها الجماهيري الثائر، وتحذو حذوها في تسليم السلطة للجماهير منهية بذلك كل أدوات الحكم التقليـدية، بعـد أن وضعت حداً لكـل

مبررات الحكم السلطوي وتمويهاته، وذلك باعتناقها مبدأ أنه لا يصح ديمقراطياً أن يخضع الإنسان لسلطة لا يرضى عنها ولا يكون شريكاً فيها.

ومنذ هذه اللحظة، سقطت كل الدعاوى، وسائر اللافتات، وغدا وجود الأحزاب السياسية والمجالس النيابية المعيّنة والمنتخبة لا مبرر له، بعد أن فقدت شرعية وجودها بحلول سلطة الجماهير محلها.

وإذ نحتفل اليوم بالعيد العشرين لثورة الفاتح لا يسعنا إلا التأكيد على أنه إذا كان اليوم الأول من شهر الفاتح من سبتمبر/ للعام 1969 م هو يوم النصر المبين، لأنه شهد تفجر ثورة حققت الكثير من الانتصارات الباهرة من اجتثاث جذور الفساد والدجل والنفاق، وتخليص البلاد من كل أشكال القهر والجور والعسف، وتأكيد الذات والإرادة للشعب العربي الليبي المسلم، ووضع اللبنات الأولى في صرح عصر الجماهير، إذا كان هذا شأن الأول من شهر الفاتح، فإن اليوم الثاني من شهر المريخ (مارس) للعام 1977 م هو يوم تحرير الإنسان وانعتاق الجماهير، حيث أقرت فيه الجماهير المسلمة بالجماهيرية العظمى وثيقة سلطة الشعب، وأعلنت مولد أول جماهيرية في التاريخ الإنساني مؤذنة بانبلاج فجر جديد توجت فيه الجهود الإنسانية من أجل التحرير والانعتاق في نخبة رائدة تخطت المراحل النظرية، بحيث دخلت حيز التنفيذ والتطبيق بشكل مبسط ضَمِنَ للجماهير سلطة التقرير والتنفيذ والرقابة. وأخيراً، ستبقى إنجازات الفاتح الحضارية شاهداً حيّاً على عظمة البناء لا تمحوها دورة الحياة، مهما امتدت، وتعجز قوى الشر عن مواجهة عطائها مهما تآمرت، وتمنع بحضورها الدائم عجلة الزمان من التراجع والعودة ثانية إلى الوراء.

﴿وإن الله لَهادٍ الذين آمنوا إلى صراط مستقيم﴾ سورة الحج، الآية 54.

لقد أشرقت شمس الفاتح الإسلامية في وقت اشتد فيه الحصار على عالمنا الإسلامي، وتدافعت الحملات الصليبية وتكررت الاعتداءات على مقدساتهم الإسلامية في فلسطين المحتلة، وعلى رأسها الاعتداء الآثم على القدس الشريف، واكتست المنطقة غلالة سوداء بسبب النكسة واحتلال العدو لمناطق عزيزة من عالمنا الإسلامي.

في هذا الليل الدامس تفجرت ثورة الفاتح الإسلامية لتبدد تلك الظلمة في بداية مرحلة جديدة من مراحل التاريخ الإسلامي تتوهج فيها شعلة الإسلام الحقيقي على الطريق السوي، وتفتح أمام جماهير المسلمين آفاقاً جديدة للانطلاق نحو تحقيق العزة والكرامة، وتحمل لها تباشير الخلاص والانعتاق، وتشرع لها طريق العودة إلى القرآن الكريم، مؤكدة بذلك توجهها الإسلامي وإحساسها بالقيم الروحية وعمق إيمانها وشدة قناعتها، بأن انتصار المسلمين رهن بعودتهم إلى قرآنهم الكريم وتحكيمه فيما بينهم شرعة ومنهجاً فيما الوهلة الأولى لانطلاق الثورة تبين للعالم الوجه الإسلامي لمسيرتها من خلال تشديد بيانها الأول على إيمانها بقدسية الأديان وبقيمة المثل الروحية النابعة من صميم القرآن الكريم.

وفي الإعلان الدستوري الذي صدر بتاريخ 1969/12/11 م أثبتت الثورة أن الإسلام هو دين الدولة، وحرصاً منها على تنفيذ ما التزمت به من إبراز القيم الروحية الإسلامية في المجتمع، أصدرت الثورة قرارها بتأليف لجان لمراجعة القوانين واللوائح المعمول بها وتعديلها بما

يتفق والشريعة الإسلامية، مما أدى إلى صدور مجموعة من القوانين والتشريعات الإسلامية جاءت نتيجة لإيمان الثورة العميق بالقيم الروحية وقناعتها بأن انتصار الأمة رهن بالعودة إلى شريعة الله في قرآنه الكريم، الذي يتضمن حلاً لسائر المشاكل التي تواجه البشرية عبر تاريخها الطويل، وهو ما عبّر عنه الثائر المسلم معمر القذافي بقوله:

(إن تصوري للإسلام هو أنه أتى بثورة دائمة وأعتبره حضارة شاملة ورسالة خالدة، لقد اشتمل القرآن الكريم على تشريعات اجتماعية وافية تناولت كل شؤون الحياة والعلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية).

صياغة الحياة على أسس إسلامية:

لقد حملت الثورة راية الإسلام عالية، والتزمت به، لا كشعار يرفع من غير محتوى، بل جسدته من خلال تشريعات أعادت للإسلام دوره في صياغة المجتمع المسلم، واتخذت في سبيل تحقيق ذلك مسارين متوازيين:

تمثّل **المسار الأول** في بناء مجتمع إسلامي قائم على المبادىء الإسلامية النابعة من القرآن، وتمثل **الثاني** في تأكيد الدور العالمي للإسلام والعمل على نشر مبادئه والتبشير به.

أما **المسار الثاني**: فقد تمثَّل بالتشريعات الآتية: قانون الزكاة وقانون تحريم الربا في المعاملات المدنية والتجارية، وقانون بشأن أحكام الوقف، إقامة حدّي السرقة والحرابة، وقانون إقامة حد الزنى، وتعديل بعض أحكام العقوبات، وقانون إقامة حد القذف، وقانون

بشأن تحريم الخمر وإقامة حدّ الشرب، إلى جانب قانون في شأن كفالة حقوق المرأة، وغيرها من القوانين والتشريعات. لأن شريعة القرآن لا تقتصر فقط على الحدود، وإنما تتضمن تشريعات تشمل العلاقات الاجتماعية من حياة الإنسان وعلاقته بنفسه، إلى علاقة الأسرة وعلاقات الجماعة وعلاقات الدولة بالدول الأخرى، إلى غاية تنظيم علاقات البشر بالخالق سبحانه وتعالى.

هذه القوانين وغيرها، تعد إنجازاً سباقاً وتاريخياً لثورة الفاتح الإسلامية لإعادة صياغة الحياة على أسس إسلامية متينة.

تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي:

لقد توجت هذه الثورة التشريعية بإعلان وثيقة سلطة الشعب التي أصدرتها الجماهير في المؤتمرات الشعبية الأساسية في الثاني من شهر المريخ (مارس) 1977 م، وضمّنتها قرارها التاريخي بأن يكون القرآن الكريم شريعة للمجتمع، ومنذ ذلك التاريخ خضعت كل القوانين المدنية والجنائية والتجارية والشخصية لنصوص هذه الشريعة.

وبهذه الوثيقة أحدثت الثورة تحولاً جذرياً وتاريخياً في تطبيق مبدأ الشورى الإسلامي، وسدت بذلك الطريق أمام الدكتاتوريات والتسلط والعسف والقهر السياسي، حيث تحولت السلطة للجماهير من خلال التزامها بتطبيق هذا المبدأ تطبيقاً علمياً وعملياً، وبعد أن أرست الثورة الدعائم الإسلامية في المجتمع الجماهيري في الداخل بهذا المستوى المثالي، سخرت كل الطاقات والإمكانات المادية والمعنوية لنشر الإسلام والتعريف به والدعوة له في جميع أنحاء العالم استئنافاً للدور الحضاري والجهادي للإسلام.

ولقد عبر الثائر المسلم معمر القذافي قائد الثورة عن ذلك أصدق تعبير، حين قال:

(الإسلام دين عالمي عالج مشاكل حياة الإنسان في الدنيا وأرشده إلى السعادة في الآخرة، فهو لا يتعارض مع بناء الشعوب على أساس قومي، ولا مع الأساس الاشتراكي، ولا مع دعوة السلام، ولا مع الدعوة إلى الجهاد دفاعاً عن الحق، إن الإسلام بهذه السماحة لو فهمه العالم لكان الدين الوحيد للبشرية مثلما أراد الله له أن يكون ديناً عالمياً، ولكن شعوباً كثيرة لم تصل إليها دعوة الإسلام، وهذا العيب ليس هو عيب الإسلام وإنما هو عيب الظروف التي لم تجعل هذه الشعوب تعرف الإسلام، وأنا أعتقد أن الشعوب لو عرفت الإسلام الحقيقي لأصبحت جميعها مسلمة).

انطلاقاً من هذه النظرة الشمولية المتفحصة للدين الإسلامي ودوره في النهوض بالمجتمعات البشرية، والتزاماً بالواجب المنوط بالشعب العربي والعالم الإسلامي تجاه الدعوة إلى الإسلام ونشره في مختلف أنحاء العالم، سخرت الثورة جميع إمكاناتها لنشر الدعوة الإسلامية محدثة قفزة تاريخية كبرى في هذا المجال، حيث عملت على توحيد جهود المؤسسات والهيئات الإسلامية العاملة في مجال الدعوة، وحشد الطاقات العالمية إلى الأمام وتمكينها من التصدي للحملات والمؤامرات والدسائس الصليبية.

وتحقيقاً لكل هذه الأهداف جمعت الثورة العلماء والشخصيات الإسلامية المهتمين بالدعوة الإسلامية في مؤتمر الدعوة الإسلامية الأول

الذي عقد في طرابلس بالجماهيرية العظمى، للتشاور في وضع الأسس والدعائم المتينة للعمل الإسلامي الصحيح، وقد صدر عن هذا المؤتمر توصيات ومقررات بهذا الخصوص.

هيئة عالمية للدعوة الإسلامية:

وتنفيذاً للتوصية الأولى للمؤتمر الأول للدعوة الإسلامية، فقد صدر القانون رقم 58 لسنة 1972 م بإنشاء جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، وبذلك تأسست أول جمعية إسلامية عالمية لنشر الإسلام والتعريف به في العالم.

ولضمان مصدر تمويلي دائم، وإتاحة الفرصة أمام جماهير المسلمين للإسهام في نشر الدعوة الإسلامية، صدر قانون بجعل صندوق الجهاد الذي يسهم فيه الليبيون تابعاً للجمعية، مما دفع بجهودها خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافها الإنسانية:

اضطلعت الجمعية، منذ إنشائها، بمهاتها وعملت على تحقيق رسالتها بالتعريف بالقرآن الكريم، وتحفيظه والتعريف بالسيرة النبوية، ونشر تعاليم الإسلام وعرضها عرضاً ميسراً نقياً من المفاهيم المشوهة والجدليات العقيمة والتأويلات الغريبة والتفسيرات المصادمة للطبيعة ودحضت افتراءات المستشرقين وجهالات المستعربين ودسائس المتحيزين. كما قامت بتقديم الدعم والمساندة القوية للمسلمين في مختلف أنحاء العالم، لرفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والصحي، ومساندة قضاياهم المصيرية.

المجلس العالمي للدعوة الإسلامية:

ومع اتساع مناطق العمل، تطلّب الأمر جمع خبرات الهيئات والجمعيات الإسلامية العالية في تلك المناطق، حتى يتمكن من حل مشكلات المسلمين وتذليل العقبات التي تعترض سبيل الدعوة. لذا، تم انعقاد المؤتمر الثاني للدعوة الإسلامية في شهر هانيبال (أغسطس) 1982 م، شاركت فيه وفود إسلامية من أكثر من 73 بلداً من مختلف قارات العالم يمثلون أكثر من 134 منظمة وهيئة وجمعية ومركزاً إسلامياً.

وقد انبثق عن هذا المؤتمر إنشاء المجلس العالمي للدعوة الإسلامية، ويتكون من 36 عضواً يتم اختيارهم من بين أعضاء المؤتمر العام للدعوة الإسلامية، ومقره الرئيسي هو مقر الجمعية، وهو بمثابة المجلس التنفيذي للمؤتمر العام للدعوة الإسلامية ويجتمع مرة كل سنة لمتابعة تنفيذ قراراته وتوصياته.

إن تأسيس المجلس العالمي بهذا المستوى، دفع بحركة الدعوة الإسلامية دفعاً قوياً نحو تحقيق أهدافها المنشودة.

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، تلك النافذة المفتوحة على العالم، يطول الحديث عن منجزاتها في مجال الدعوة الإسلامية. ولكن يمكن القول: إنها شقت طريقها بأسلوب علمي مدروس ومبرمج، فانطلقت بدعاتها ينشرون رسالة القرآن الكريم في أكثر من سبعين بلداً في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأستراليا والأمريكيتين والبحر الكاريبي. فأقدم الآلاف على اعتناق الإسلام بعد أن عرفوا حقيقته وشرح الله صدورهم للإسلام. وقامت الجمعية بالتصدي لحملات التشويه والدس والتحريف لحقائق الدين الإسلامي في بعض الكتب

والـدراسات والمنـاهج التعليميـة في أوروبا وبعض منـاطق العالم. كـما قـامت الجمعية في إطـار رسـالتهـا الإنسـانيـة التي تهـدف إلى العنـايـة بالإنسان الذي كرمـه الله ـ ومساعـدته في التغلب عـلى ظروف الحيـاة الصعبة ـ بتظيم قوافل إسلامية إنسانية تحمل مساعـدات طبية وغـذائية ومادية لعدد من الدول التي تعاني أزمات وكـوارث، حيث تقدم عـونها ومساعداتها للمحتاجين بصرف النظر عن دياناتهم. . انطلاقاً من المبدأ الإسلامي لصون الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها تحقيقاً لقولـه تعالى: ﴿ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقنـاهم من الطيبـات وفضّلناهم على كثير ممّن خلقنَا تفضيلاً﴾ سورة الإسراء الآية 70.

مصحف الجماهيرية:

وفي مجـال الدعـوة والتعريف بـالإسلام وبـالقرآن الكـريم، قـامت الجمعيـة بنشر العـديـد من طبعـات القـرآن الكـريم بمختلف اللغـات وتوزيعها على الجمعيات والهيئات الإسلاميـة في مختلف قارات العـالم. وأبـرز ما قـامت به الجمعيـة كان في مجـال طبع (مصحف الجـماهيريـة) الذي تمت كتابته برواية قالون عن نافع، وبرسم الـداني وهو الأول من نوعه. هذا بالإضـافة إلى تسجيـل القرآن الكـريم مرتـلاً على أشرطـة مسموعة لتمكين قارىء القرآن الكريم من محـاكاة القـراءة الصحيحة، وتم تـوزيع عشرات الآلاف من هـذه الأشرطة عـلى المسلمـين في دول متعددة، وكذلك طبع ترجمة لمعاني الآيات القرآنية تيسيراً لغير الناطقين بـاللغة العـربية عـلى فهم معاني نصـوص القـرآن، وقـد شملت هـذه الترجمة اللغة الإنجليزية والفرنسية واللغة الأمهرية.

وفي إطـار عمـل الجمعيـة لحشـد خـبرات المسلمـين وتـوحيـد نشر

تأثير القوى الحزبية المتنافسة، فهو يحرك من خلال هذه اللعبة السياسية الإسلام والدعوة إليه نظمت الجمعية وشاركت في عقد العديد من الندوات والمؤتمرات الإسلامية لدراسة التراث الإسلامي وبحث القضايا التي تهم المسلمين، ومن أجل النهوض بأساليب الدعوة، وإطلاع الدعاة على ما جد في ساحاتها، والإسهام في حل المشكلات التي تواجههم، عقدت مؤتمرات مبتدئة بالملتقى الأول بالجماهيرية العظمى، ثم توالت بعد ذلك المؤتمرات والملتقيات في منطقة الكاريبي، وفي جنوب شرقي آسيا، وفي غرب افريقيا، وفي أوروبا، والأمريكيتين، وكندا، ومالطا.

ويضيق المجال عن ذكر عدد المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية التي شيدتها الجمعية، أو أسهمت في تشييدها مع الهيئات الإسلامية في مختلف قارات العالم، والمساعدات التي قدمتها لتشييد وترميم هذه المؤسسات وتزويدها بالمطبوعات، بالإضافة إلى مساعدتها على تنفيذ برامجها العلمية والثقافية والإعلامية.

الاهتمام بالشباب المسلم:

ولأن الشباب هم القوة الدافعة والطاقة الفاعلة التي يُعتمد عليها لمواصلة الجهاد من أجل إعلاء كلمة الله ونشر الدين الإسلامي، ولأنهم المستهدفون من قبل المخططات الصهيونية والصليبية، أولت الثورة اهتماماً بالشباب وتبنت الجمعية إقامة المخيمات الكشفية العالمية للشباب المسلم، ونظمت لهم دورات عالمية للدعوة الإسلامية وملتقيات وندوات لبحث ومناقشة القضايا الشبابية والواقع الإسلامي،

وحل المشكلات التي تواجه الشباب للإنطلاق في مجال التنمية والبناء والدعوة الإسلامية.

عالمية الثورة:

ولأن ثورة الفاتح إسلامية عالمية إنسانية في رسالتها وفي توجهاتها، فإن تحركها الإسلامي امتد ليشمل كل أرجاء العالم، ومن هنا كانت أهم المرتكزات الرئيسية في السياسة الخارجية للثورة تتمثل في دعم وتعزيز الأخوة الإسلامية، والتضامن ومناصرة القضايا الإسلامية، وفضح المخططات الصليبية والصهيونية الحاقدة ضد الإسلام والمسلمين، وما يتعرضون له من ألوان القهر والعسف والظلم، ومواجهة حرب الإبادة التي تتعرض لها الأقليات الإسلامية في أكثر من منطقة في العالم.

ومن هنا، كان وقوفها إلى جانب مسلمي الهند عندما تعرضوا لأحداث دامية في منطقة حيدر أباد ولم يمض على تفجر الثورة أكثر من شهر، ووقوفها مع الشعب الغيني المسلم عندما تعرض عام 1971 م لعدوان صليبي، ووقفت الثورة إلى جانب مسلمي الفليبين لمواجهة حرب الإبادة التي شنتها عليهم قوات العميل ماركوس، ومدت يد العون والمساعدة للشعب الأوغندي المسلم في جهاده ضد الاستعمار البريطاني والنفوذ الصهيوني، كما وقفت إلى جانب الشعب التشادي في تصديه لمحاولات الانقسام والتشتت، وفي مقاومة الحملة الصليبية التي اشتركت فيها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، ومدت يد العون والمساعدة للشعب الموريتاني في معركته ضد التخلف الذي فرضته عليه عهود الاستعمار.

كما وقفت الثورة إلى جانب الشعب اللبناني إبان الاجتياح الصهيوني ومحاولات التقسيم والتشتت الطائفي، كما تصدت الثورة للحركة المضادة للإسلام في ألبانيا التي تم فيها تحويل المساجد إلى متاحف، وكذلك في بعض الدول الأوروبية التي يضطهد فيها المسلمون وتنتهك حرمات مساجدهم ومقدساتهم.

ووقفت الثورة إلى جانب خمسة ملايين من المسلمين الأمريكيين في مطالبتهم بحقوقهم المدنية ومكافحة التمييز العنصري بسبب الجنس والدين الذي يُمارس ضدهم داخل أمريكا.

قومية المعركة:

وعلى الصعيد القومي، مضت ثورة الفاتح الإسلامية تبدد اليأس وتمسح آثار الهزيمة وتعبىء المسلمين للجهاد والاستشهاد، مؤكدة قدرة هذه الأمة العظيمة على انتزاع النصر.

وتحملت الثورة أعباء دورها في المعركة المصيرية، ودعت إلى قومية المعركة مع العدو الصهيوني. والتزمت بهذه الدعوة حيث جعلت أرض الفاتح الإسلامية عمقاً استراتيجياً لساحة المعركة، وقدمت الدعم المادي والأدبي والعسكري وألوية من الجنود لجبهات القتال قبل حرب رمضان وأثناءها، وواصلت دعمها اللامحدود لصمود سوريا والمقاومة الفلسطينية والمقاومة الوطنية اللبنانية.

وسخرت كل إمكاناتها لدعم الثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني المجاهد وأمدته بالسلاح والعتاد في معركته ضد العدو الصهيوني، من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة، ووقفت إلى جانبه عندما تعرض للذبح في صبرا وشاتيلا، ودعت إلى قومية العمل

الفدائي، وفتحت مكاتبها الشعبية باب التطوّع للجهاد لتسجيل المتطوعين العرب وتدريبهم داخل أراضيها، كما تكفلت بتجهيزهم بالعتاد وإيصالهم إلى جبهات القتال.

تحرير القارة الأفريقية:

أما قضايا القارة الأفريقية المسلمة، فتؤلف إحدى الاهتمامات الأساسية لثورة الفاتح الإسلامية منذ بدايتها، ففي شهر أيّ النار (يناير) 1972 م، أعلن الثائر المسلم معمر القذافي (أن الثورة الليبية لا تتردد في الاشتراك في عمليات عسكرية نظامية وأن تخوض حرباً رسمية في أي جزء من القارة من أجل تحريرها والحفاظ على كرامة الإنسان فيها). ولذلك، بذلت الثورة جهدها في مكافحة التمييز العنصري وجميع أشكال الاستعمار الحديث.. وإنهاء تبعية الدول الأفريقية للهيمنة الاستعمارية. وبرهنت الثورة على مصداقيتها بتقديم العون المادي المباشر لحركات التحرر الأفريقية وفتحت أراضيها لتدريب الثوار الذين يقاتلون الأنظمة العنصرية الاستعمارية.

كما بذلت الثورة جهداً مقدراً في مطاردة النفوذ الصهيوني واستئصاله من القارة الأفريقية.

ولم يقف دعم الثورة للحركات التحررية عند حد، بل امتد عبر العالم كله شرقه وغربه.. شماله وجنوبه، فوقفت الثورة وناصرت الحركات التحريرية في أمريكا اللاتينية، إيماناً بأن قضية الحرية واحدة، وإن تنوعت قوى الطغيان. وواصلت الثورة نشاطها المتعاظم من أجل تحرير الإنسان في القارة الأوروبية، فساندت كفاح الشعب الإيرلندي ضد الاستعمار البريطاني، فكانت القوة الوحيدة التي سددت لبريطانيا

الاستعمارية ضربات مذهلة، وأذاقتها من نفس الكأس التي طالما جرعتها للشعوب التي ابتليت باستعمارها.

وفي ذلك يقول الثائر المسلم معمر القذافي:

(إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تكيل الكيل كيلين للاستعمار وتعامله بالمثل.. نقول هذا لأن بريطانيا فعلت ما هو أدهى وأمرّ من هذا للأمة العربية.. نعلن هذا ونعمله لأننا نريد أن نؤكد للعالم أن الأمة العربية قادرة على أن تتحول من مواقف الدفاع إلى مواقف الهجوم).

إن ثورة الفاتح الإسلامية لم تترك للاستعمار نافذة يطل منها.. ولم تترك الاستعمار في أي زاوية يعش فيها إلا غزته ودمرته.. فظاهرة احترام الخبرات الأجنبية والتشكيك في الخبرات الوطنية وكفايتها وقدرتها، التي كرسها الاستعمار فاستحوذ الأوروبيون والأمريكيون الأجانب على الفرص والمكان في المشروعات والمناصب والمرافق والمؤسسات، هذه الظاهرة الاستعمارية تصدت لها الثورة بشجاعة وحسمتها لمصلحة أبناء الأمة.

ففي الوقت الذي لم يتجاوز فيه حجم العمالة العربية والإسلامية بضع مئات من كل جنسية. إذا بالقرار الثوري يدفع بعشرات الألوف من الخبرات الفنية والحرفية من أبناء الدول العربية والإسلامية إلى داخل المشروعات والمؤسسات، وإذا بعملية الإبدال تصل إلى مستوى تصفية الخبرات الأوروبية، وإحلال الأشقاء من العالم الإسلامي محلها. ولم يقف الأمر عند هذه الخطوة الإيجابية في الاعتماد على العمالة الإسلامية وفتح مئات الآلاف من فرص العمل أمام أبناء المسلمين،

بل وإتاحة الفرصة لقيام أسر إسلامية تتمتع بحياة كريمة اعتماداً على عمل شريف في بلد إسلامي يضمن لهم جميع حقوقهم المادية والدينية.

كما تصدت ثورة الفاتح الإسلامية إلى ظاهرة هجرة الأدمغة الإسلامية خارج العالم الإسلامي والعمل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فدقت ناقوس الخطر تنبيهاً، ليس لأقطار الوطن العربي والعالم الإسلامي فحسب، وإنما للدول النامية عامة. ومضت الثورة قدماً لإيجاد حل لهذه المشكلة الخطيرة، فأنشأت أول مؤسسة علمية على طريق المواجهة وهي (معهد الإنماء العربي) وجهدت في استعادة العاملين من العلماء والباحثين المسلمين في أوروبا وأمريكا، ثم تابعت الثورة جهودها لافتتاح عدد آخر من المعاهد والمراكز للبحوث العلمية، ووجهت النداءات من الجماهيرية لمخاطبة الحس الديني والقومي لهؤلاء العلماء حتى يستفيد العالم الإسلامي من جهودهم، وقد كان أن استجاب الكثيرون.

وتتضح أهمية هذا التوجه المسؤول للثورة في النظر إلى التقارير التي قدمتها جامعة الأقطار العربية نتيجة لدراسة هذه الظاهرة، والتي توضح بأن هجرة المهندسين والتقنيين العرب وحدهم إلى البلاد المتقدمة تتسبب في خسارة تزيد على 12 مليار دولار، تضاف إليها 100 مليار دولار تكاليف تعليم هذه العقول والقدرات العلمية المهاجرة من الوطن العربي! فثورة الفاتح الإسلامية هي أول من بادر للتصدي لظاهرة تبديد هذه الثروة القومية الحقيقية المهاجرة والتي تفوق في قيمتها كل الثروات الطبيعية المختلفة، والتي تؤدي إلى ضعف أو فقدان روح الابتكار والإبداع في ربوع العالم الإسلامي مهيئة لها ظروف الاستقرار ببناء مدينة كاملة للعلوم، بحيث توفر كل إمكانات البحث والتجريب

أمام العلماء المسلمين المهاجرين، وتضمن لهم ظروف حياة رفيعة تعوضهم عن المؤسسات الأجنبية.

هكذا، ثورة الفاتح الإسلامية مع حرية الإنسان واستقلاله واستقراره وأمنه وحياته الكريمة، تؤكد دائماً على لسان قائدها أنها لم ولن تتراجع أو تحيد عن موقفها.. ستقاتل في كل مكان دفاعاً عن حق الإنسان في أن يعيش الحياة الحرة الكريمة. ومن هنا حرص قائد ثورة الفاتح الإسلامية على اللقاء بالمسلمين كلما سنحت له فرصة للقاء، فمن أفريقيا إلى أوروبا إلى الصين، يؤدي الصلاة مع جموع المسلمين ويتحدث معهم، يستمع إلى مشاكلهم ويساهم في حلها، ويؤكد لهم (نحن كمسلمين، أصحاب رسالة سماوية، لا بد من أن نقف ونتحدى الطغاة الكبار).

خطاب قائد الثورة

في المسيرة

الوحدوية الكبرى

29 شوال 1389 ـ 8 سبتمبر 1980 م



خطاب قائد الثورة

في المسيرة الوحدوية الكبرى

* شهدت مدينة طرابلس أعظم حدث وحدوي في التاريخ العربي المعاصر، حيث التحم الرئيس حافظ الأسد والأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة مع الجماهير العربية في أضخم مسيرة وحدوية اشترك فيها ما يربو عن نصف مليون مواطن عربي تدفقوا على مدينة طرابلس من جميع مدن وقرى الجماهيرية معلنين ومؤكدين قرارهم الشعبي بتحقيق الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا وباستعدادهم للكفاح من أجل تحقيقها.

* وكان يوماً وحدوياً ونضالياً مشهوداً، حيث وصل الرئيس حافظ الأسد إلى مطار طرابلس العالمي بعد الظهر، واستقبلته على أرض المطار الجموع الوحدوية الجماهيرية يتقدمها الأخ العقيد معمر القذافي قائد الثورة.

وقد أدلى الرئيس حافظ الأسد بتصريح لمندوب وكالة الأنباء الجماهيرية قال فيه: إن نداء الأخ العقيد بالوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا يجسد طموح المواطن العربي في كل مكان.

* وقال: إن هذا اللقاء هو أمل للأمة العربية خاصة بعد أن

استسلم السادات وتخاذل في وقت يحاول فيه بعض العرب وتحاول فيه أمريكا أن تنشر حالة من اليأس لتفرض سيطرتها على الأمة العربية.

أضاف الرئيس الأسد: إننا سنناضل لتحقيق الوحدة، وأن سوريا تعيش فرحة الوحدة ومعها العرب في كل مكان.

وحيّا الرئيس الأسد جماهير الشعب العربي في ليبيا.

وقد ألقى الأخ القائد خطاباً في الجماهير المحتشدة هذا نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

* أيها الإخوة:

نحيي الأخ حافظ الأسد الذي وصل الآن لينضم إلى الزحف المقدس، زحف الوحدة والتحرير، الأخ حافظ الأسد الرئيس العربي الأكثر وحدوية وأقواهم إيماناً بالوحدة العربية، لأنه ابن سوريا، ابن الشعب السوري، الشعب السوري عاشق الوحدة العربية ولأنه ابن دمشق قلب العروبة النابض.

لسنا وحدنا نرفع رايات الوحدة والتحرير

أيها الإخوة

لا نقف وحدنا اليوم، نرفع رايات الوحدة والتحرير، ولكن يقف معنا أخ يؤمن بالوحدة، يؤمن بالتحرير. بطل صامد في وجه الصهيونية والرجعية والاستعمار، الأخ حافظ الأسد، ويقف معنا من ورائه الشعب السوري الذي يقدس الوحدة العربية، الشعب السوري عشيق الوحدة العربية من دمشق قلب العروبة النابض. إن وجوده

معنا الآن هو أكبر دليل على استجابة الأمة العربية لنداء الوحدة العربية، ها هو مشرقها يلتقي بمغربها من أجل الوحدة والتحرير.

إن وصول الأخ حافظ الأسد في هذه الساعات ليلتحم مع هذه المسيرة الوحدوية، هو دليل على أن نداء الوحدة العربية هو النداء الذي يلبَّى على الفور وهو النداء الذي يجعل الدماء تفور.

أقول: إن وجود الأخ حافظ الأسد بيننا في هذه الساعات للالتحام بهذه المسيرة الوحدوية الكبرى، هو دليل على أن نداء الوحدة يجد استجابة من أحرار الأمة العربية، من الباحثين عن التحرير والوحدة والكرامة والشرف، أما الذين يبحثون عن الخزي والعار، وعن المنافع الشخصية، وعن كراسي الحكم، فإنهم لا يستجيبون لنداء الوحدة العربية.

تأتي الاستجابة الصادقة والاستجابة الفورية لدعوة الوحدة العربية، تأتي من سوريا، من أرض الصمود، أرض البطولات، تأتي من دمشق قلب العروبة النابض الذي تخفق فوقه رايات الصمود والتحدي للصهيونية وللرجعية وللاستعمار.

الاستعمار والصهيونية والرجعية يريدون أن تعزل سوريا لكي تسقط بعد ذلك، لأن في ذلك سقوطاً للصمود العربي. الاستعمار والصهيونية والرجعية يريدون أن يحولوا بين الوحدة وبين سوريا لكي تبقى سوريا منعزلة ولكي يسقط بعد ذلك صمود سوريا، ولكي ينتصر الاستعمار والصهيونية والرجعية، ولكن سوريا أيها الإخوة بقيادة الأخ حافظ الأسد خيبت آمال الاستعمار آمال الصهيونية والرجعية وأبت إلا أن تكون أول ملبٍّ لنداء الوحدة العربية ولنداء التحرير.

الوحدة: أخطر مهامنا اليوم

أيها الإخوة:

إن الوحدة هي من أخطر المهام التي أصبحنا نواجهها اليوم، إن الوحدة العربية ليست بشيء سهل لأن فيها إنقاذاً للأمة العربية وفيها حياة الأمة العربية وفيها هزيمة محققة للقوى المعادية للأمة العربية، إذاً من أخطر المهام التي نواجهها الآن هي مهمة قيام الوحدة العربية.

أيها الإخوة:

الوحدة بين ليبيا وسوريا، قيام وحدة اندماجية بين ليبيا وسوريا هي أكبر تحدّ للإرادة العربية، قد يكون أيها الإخوة من السهل قيام وحدة بين قطرين عربيين متجاورين، ولكن قيام الوحدة بين ليبيا وسوريا، ينبغي أن يتحقق مهما كان الثمن لنثبت قدرة الإرادة العربية على التحدي، ولنثبت قدرة الأمة العربية على صياغة حياتها من جديد، ولنثبت فاعلية الجماهير العربية في قهر العامل الجغرافي وقهر إرادة الاستعمار، بعد ذلك للوحدة بين ليبيا وسوريا معنى عميق للغاية، إنها أهم من أي وحدة تقع بين بلدين متجاورين.

الوحدة امتحان استراتيجي وتاريخي

لإرادة الأمة العربية

نريد بالوحدة بين ليبيا وسوريا أن نعرض إرادتكم أيها العرب، نعرضها للامتحان لامتحان استراتيجي وتاريخي أمام العالم، نعرض إرادة الأمة العربية للامتحان حتى تثبت صلابتها.

على كل وحدوي عربي أن يعي المعنى العميق لقيام وحدة اندماجية بين ليبيا وسوريا، رغم كل الظروف، ظروف التحدي لهذه الوحدة، الظروف الطبيعية والظروف الاصطناعية. . ولكننا نريد أيها الإخوة أن نختبر أنفسنا، هل هذه الأمة جديرة بالحياة أم تستحق الاستعباد من أمريكا ومن الإسرائيليين ومن الرجعيين. الوحدويون العرب الذين يعبرون عن إرادة الأمة العربية يتعرضون اليوم لأخطر امتحان، امتحان تاريخي واستراتيجي يشهد عليه العالم كله، وهو: هل تنجح الإرادة العربية في هذا الامتحان وتحقق وحدة اندماجية بين ليبيا وسوريا؟ أم تفشل هذه الأمة ويزيد استهتارهم بهذه الأمة واحتقارهم للأمة العربية وتماديهم في احتلالها وإذلالها وتمزيقها، أو أن يعيدوا النظر في حساباتهم وأن يعيدوا النظر في كافة مواقفهم المستهترة تجاه الأمة العربية وأن يحسبوا لهذه الأمة كل الحساب. إن ذلك يتوقف على مدى نجاح الإرادة العربية في ليبيا وفي سوريا على قبول هذا التحدي وعلى الإصرار على النجاح في هذا الامتحان التاريخي الاستراتيجي أمام العالم.

معاني قيام الوحدة بين ليبيا وسوريا

بقيام الوحدة بين سوريا وليبيا يتحقق أكثر من معنى وتنتصب أكثر من حقيقة ويتغير أكثر من مجرى للأحداث الدولية. بقيام الوحدة بين ليبيا وسوريا أولاً: برهان على أن إرادة التحدي وإرادة القدرة الفاعلة للأمة العربية لم تمت، لم تهزم، وإنها قادرة على التصدي وقادرة على صنع الحياة من جديد، كما أنه بالنجاح في قيام الوحدة بين ليبيا وسوريا يعني أن إرادة الأمة لن تهزم حتى وإن هزمت جيوشها أو هزمت معداتها المادية، ولكن يعني أن الإرادة العربية لن تهزم أبداً. إن

الهزيمة لم تلحق بإرادة الأمة وبأن هذه الأمة حية وفاعلة وقادرة أن تعيد تنظيم نفسها وقادرة أن تصنع حياتها من جديد وقادرة أن تصنع كل إمكانياتها على درب التصدي ومقارعة الأعداء، كما أن النجاح في قيام الوحدة بين ليبيا وسوريا سيلحق خذلاناً ما بعده خذلان بقوى الاستعمار المعادي للأمة العربية التي تستهين بفاعلية هذه الأمة وتستهين بقدرتها على الوحدة وعلى التحرير وعلى الصمود.

نحن نريد بقيام الوحدة بين ليبيا وسوريا أن نتحدى أمريكا، نتحدى إسرائيل، نتحدى العالم بإرادة عربية قادرة أن تحقق وحدة من شمال أفريقيا إلى الشام.

الوحدة بين ليبيا وسوريا أيها الإخوة يجب أن لا ننظر لها من منظار الربح والخسارة، هذه الوحدة نقبل فيها كل الخسائر، ولكن هناك فوز عظيم هو فوز الكرامة العربية والإرادة العربية على جملة التحديات التي يضعها أعداء الأمة العربية أمام هذه الأمة.

رد اعتبار لشرف الأمة العربية

هذه ليست وحدة مكاسب، هذه ليست وحدة منافع، هذه ليست وحدة براجماتية، هذه وحدة معنوية، وحدة نريد أن نخسر فيها مادياً، ولكن ننجح فيها معنوياً وإرادياً أمام العالم، هذه وحدة رد اعتبار لشرف الأمة العربية، لكرامة الأمة العربية، لقدرة الأمة العربية، هذه وحدة تاريخية ليست وحدة اقتصادية وليست وحدة نفعية، أو وحدة مادية هذه وحدة تاريخية، هذه الوحدة تختبر فيها الإرادة العربية تُمتحن فيها الأمة العربية في قدرتها على الحياة أو استعدادها للموت تحت أقدام أعدائها، هذه الوحدة هي وحدة تحدّ أولاً وقبل كل شيء، هي

وحدة تحد للسادات، للرجعية العربية، لأمريكا للإسرائيليين، لكل أعداء الأمة العربية وأعداء الشعوب.

أيها الإخوة وحدة الكرامة وحدة الصمود هي وحدة الدليل، دليل على أن هذه الأمة حية وعلى أنها ترفض أن تخضع وتستسلم، هذه الأمة تمتحن الآن أخطر امتحان، إما أن تثق في نفسها وتحقق هذه الوحدة، وإلا تفقد الثقة في نفسها، وبالتالي سيكون أعداء الأمة العربية على حق عندما تمادوا إلى أبعد الحدود في إهانة الأمة العربية وباحتلال أرض الأمة العربية، وفي الاستهتار بالأمة العربية وبمكانة الأمة العربية.

أيها الإخوة هذه الأمة فقدت احترامها، فقدت مكانتها والآن تفقد موقعها تحت الشمس وفوق الأرض أمام تقدم القوات الأمريكية الإسرائيلية.

أيها الإخوة:

الأمة العربية الآن تهان كأمة وتذل في كل مكان من ديارها، وبعد هذا الإذلال وبعد تدمير الروح المعنوية، كما يعتقد العدو، تقدمت جحافل العدوان، العدوان الإسرائيلي والعدوان الأمريكي. تتقدم جيوش أمريكا الآن في مسقط وعمان وفي الصومال وفي مصر، وتتجه للأهداف الاستراتيجية فوق الأرض العربية لماذا؟ ألأنّ أمريكا اعتقدت أن هذه الأمة ليست جديرة بالحياة، اعتقدت أن هذه الأمة تحطمت إرادتها، اعتقدت أن العرب قد فقدوا قدرتهم على إعادة صياغة الحياة، اعتقدت أن العرب ذلوا إلى الدرجة التي أصبح فيها العدوان مقبولاً وأصبح الاستعمار مقبولاً، وأصبحت الإهانة من ضمن واجبات

العرب في كل يوم . . . ولكن أيها الإخوة لهذه الأسباب لهذه المذلة، التي لحقت بأمتنا العربية، لهذه الإهانة يهون البترول والمصانع وتهون البيوت والمزارع ولكن تنتصر إرادة التحدي ضد أمريكا ضد إسرائيل ضد أعداء الأمة العربية.

هذه الوحدة أقول لكم أيها الإخوة ينبغي أن تفهموا معناها في هذا اليوم المشهود. فالذي ينظر إلى الوحدة أن تحقق له مكسباً اقتصادياً، فليذهب وليأكل من فضلات أمريكا وفضلات الرجعية والصهيونية وليس منا الذي يريد أن تحقق له الوحدة منصباً فليذهب في ركب الخيانة وقافلة الخزي والعار وسيجد له مركباً هناك، الذي يريد أن تحقق له هذه الوحدة أي منفعة مالية أنانية، عليه أن يذهب حيث تباع المصالح وتشترى، ولكن يبقى في هذه الوحدة الذي في هذه المعركة هو الذي يضحي بالمصالح النفعية الأنانية ويريد أن تنتصر الكرامة وتنتصر الإرادة.

هذه الوحدة تختلف عن وحدة (58)

ولهذا أيها الإخوة، فإن هذه الوحدة تختلف عن وحدة سنة 58، الذين رفعوا سيارة جمال عبد الناصر في دمشق كان في طليعتهم المستغلون والتجار وأرباب الأعمال، القوى المعادية للتقدم وللجماهير الشعبية. تلك الوحدة قد حققت مكاسب لهذه الفئات التي دمرت الوحدة وفصلتها بعد ذلك لأن هذه الفئات تقدمت قافلة الوحدة نفاقاً من أجل أن تضمن بقاء مصالحها النفعية في الوحدة.

إذاً، عندما تحققت وحدة الذين يبحثون عن المنافع من وراء

الوحدة تحطمت هذه الوحدة، وحدة أصحاب المنافع، وحدة التجار، وحدة الاستغلاليين، وتحطمت هذه الوحدة بواسطة قوى الاستغلال نفسها التي طبلت لها.

يجب أن يبدأ الفرز من أول يوم في مسيرة الوحدة

إذن، لكي لا تنفصل الوحدة يجب أن يبدأ الفرز من أول يوم في مسيرة الوحدة، فرز القوى المعادية للجماهير الشعبية، فرز قوى الاستغلال وتدميرها في زحف شعبي واعٍ، لأن اليمين العربي أيها الإخوة هو حلقة في سلسلة قوى الاستغلال التي تطوق العالم. إن اليمين العربي هو حلقة في سلسلة اليمين العالمي الذي ينتهي بواشنطن، إن اليمين واحد وقوى الاستغلال واحدة مترابطة مصلحياً متحالفة طبيعياً.

إذاً لا يمكن للجماهير التي تبحث عن التقدم وعن أن تأتي أكبر فعالياتها الآدمية في معركة بناء الوحدة والتحرير، لا يمكن لها أن تتحالف مع القوى المعادية للجماهير، مع القوى المرتبطة مصلحياً مع الاستعمار الأمريكي، مع الصهيونية، مع الرجعية. هذه القوى المعادية للجماهير هي معادية للوحدة، القوى النفعية ليس لها كرامة، الاستغلاليون ليس لهم شرف... هذه الوحدة وحدة شرف، وحدة كرامة، وحدة إرادة، ليست وحدة الذين يبحثون عن الربح وعن المنافع البراجماتية.

الوحدة ليست وحدة نريد أن تنمو فيها التجارة الخاصة، أو أن

تنتفخ فيها بطون وأوداج أرباب الأعمال أبداً، هذه الوحدة تريد أن نتحدى أمريكا بها ونتحدى الصهيونية، هذه الوحدة لا مكان لمستغل ونفعي في هذه الوحدة. هذه وحدة الباحثين عن الكرامة، الباحثين عن عزة الأمة العربية حتى ولو باتت جائعة ولكن بكرامتها ورأسها عالٍ وأعلامها مرفوعة.

هذه أيها الإخوة تفرضها إرادة الذين قرروا الموت من أجل الأمة العربية، ومن أجل أن يمحى العار بالدم والنار، هذه الوحدة يحرض عليها ويدعو لها ويتقدم صفوفها الذين يغيرون على الكرامة العربية، لا الباحثون عن المال وعن المنافع وعن المكاسب الشخصية، هذه الوحدة أيها الإخوة، سيتقدم زحفها الذين قرروا إما أن تحترم الأمة العربية أو أن تفني الأمة العربية حتى بقنابل أمريكا الذرية، وهذه وحدة تحد، هذه الوحدة أصبحت حتمية أمام الوضع الذي باتت فيه الأمة العربية اليوم. نريد أيها الإخوة بإعلان هذه الوحدة أن هناك عرباً قرروا التحدي، قرروا المواجهة، قرروا الموت من طرف واحد، لأن هذا هو القرار الإرادي الحر الذي لا يشاركك فيه أحد إذا قررت الموت.

قرار الوحدة هو قرار الموت

قرارُ الوحدة أيها الإخوة بين ليبيا وسوريا، هو قرار الموت، هذا هو القرار الوحيد الذي لا يطرح للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يعرض على مجلس الأمن، ولا في جامعة الدول العربية، ولا على أي مجلس نيابي، قرار الموت يقرره الأحرار والشرفاء وبذلك الذين سيضحون لتحقيق وحدة ليبيا وسوريا هم الشرفاء فقط. هم

الـذين قرروا المـوت ويعلنوا للعـالم أن أمريكـا ليست دولـة غـير قـابلة للهـزيمة، هم الـذين قرروا أن الأمـة العربيـة قـادرة أن تلحق الهـزيمـة بأمريكا (وطز) في أمريكا نقولها أمام العالم.

الإنهزاميون أمثال السادات أوقفوا الحرب؟

لماذا: لأن أمريكا دخلت المعركـة اعترف بـالعدو واستسلم، لمـاذا؟ لأن أمريكا دخلت المعركة، هـذا المنطق نـرفضه، نحن بهـذه الوحـدة نرفض هذا المنطق الاستسلامي الانهزامي.

من الذي قال إذا دخلت أمريكا المعركة يوقف القتال؟ على العكس من ذلك، نحن نقول إذا دخلت أمريكا المعـركة يجب أن يشتـد القتال وأن يشمـل كل الجبهـة العربيـة، وأن يتطور القتـال وأن توظف الأمـة العربية كل قدراتها للتضحية والفداء.

إعلان النفير ودق أجراس الوحدة والتحرير

أيها الإخوة:

بهذه الوحدة نريـد أن نعلن النفير في الأمـة العربيـة من محيطهـا إلى خليجها، نريد أن ندق أجـراس الوحـدة وأجراس التحـرير وأجـراس العـودة. نريـد أيها الإخـوة بهذه الـوحـدة أن نعلن صرخـة التضحيـة والاستشهـاد، نـريـد بهـذه الـوحـدة أن نعلن المـوت قمـة القــرارات الوحدويـة بين ليبيـا وسوريـا على قمتهـا وفي أولها نـريد أن نعلن قـرار المـوت أمام أمـريكا، أمـام الإسرائيليين، أمـام العالم، نـحن أحـرار في اتخاذ هذا القرار.

لست أميناً ولا قائداً ولا زعيماً، أنا جندي

أنا لست أميناً ولا قائداً ولا زعيماً ولا حاجة، جاء الوقت الذي لا بد أن نرجع فيه جندي مقاتل. هذا هو القرار الذي يجب أن يتخذه كل عربي في هذه الساعات الخطيرة وهذه اللحظة لا نحتاج فيها إلى أمناء ولا رؤساء نحتاج فيها إلى شرفاء يمحون العار بدمهم نريد أيها الإخوة أن نبحث عن من؟ عن من يقاتل متخذاً قرار الموت على نفسه، نريد أيها الإخوة بهذه الوحدة أن نقول للأمة العربية أنه قد بلغ السيل الزبى وأن الخطر المدلهم أصبح قائماً في دنيا العرب، وأنه ليس أمام الأمة العربية لتبقى على قيد الحياة، أو رد الاعتبار لنفسها إلا التضحية والاستشهاد، وأن تأتي بكل قدراتها، قدرات التضحية، قدرات العطاء، قدرات الاستشهاد، في معركة الوحدة ومعركة التحرير.

إن الذي ساهم بتركيع الأمة العربية هو الاستسلام لإرادة الحكام الأمناء، الرؤساء، الملوك، والسلاطين، الوزراء، هؤلاء هم الذين ساهموا مساهمة كبيرة في تدمير إرادة الأمة العربية من الداخل وعلى رأسهم السادات.

لا نبحث عن رئيس لهذه الوحدة

نبحث عن جندي مقاتل

أما اليوم، فنحن لا نبحث عن رئيس لهذه الوحدة. حتى السادات الذي هو في قمامة التاريخ، وفي الزبالة، رئيس مدى الحياة، الخزي والعار على هذه الرئاسة التي تجعل الشخص في نفس القائمة التي فيها

السـادات، نحن لا نبحث عن رئيسٍ لهذه الـوحدة، نحن نبحث عن جنديٍ مقاتـل يتخذ قـرار الموت، قـرار الموت من أجـل الوحـدة. لقد مـات جمال عبـد الناصر، ونحن لا نبحث عن جمـال عبد النـاصر مـرة أخـرى، ولكن نبحث عن أمة جمـال عبد النـاصر لتحيـا من جـديـد، وحدة مجسدة لآماله ومبادئه. نحن لا نبحث عن جمال عبد النـاصر مرة أخرى، ولكننا نبحث عن جندي يحمل علم التحرير، علم التحدي، علم الصمود، علم الوحدة، علم الفداء. هـذا هو الـذي نبحث عنه هذه الأيام. هذه الوحدة وراءها المـوت سبيل الكـرامة، ليس وراءهـا منافع أخرى، هذه الـوحدة أيهـا الإخوة لا مفـر من تحقيقها مهـما كان الثمن، لأن الذي هو أفدح من ذلك وأكـثر خسارة هـو أن يتم استعمار الـوطن العربي مـرة أخرى بـالكامـل، أو أن تتحطم الإرادة العـربية، ولكن بهذه الوحدة نريد أن نبرهن على أن هذه الإرادة لم تتحطم بعد، لقد تقدمت قوات أمريكا وأقامت لهـا رؤوس جسور في الـوطن العربي منتهكة بذلك حرمة هذا الوطن العربي.

قررنا أن نهاجم القواعد الأمريكية

داخل وطننا العربي

نحن لم نقـرر غزو أمـريكا، لم نـذهب ونقيم قـواعـد عسكـريـة في إحدى الولايات الأمريكية لكننا قررنا أن نهاجم قـواعد أمـريكا داخـل وطننـا ونحن نمارس حق الـدفـاع الشرعي عن وجـودنـا فـوق تـرابنـا العربي.

نريد أيها الإخوة أن نثبت لأمريكا نفسها، أن هناك عـربياً لا يخشى أمريكا، وهناك عربياً قرر الموت. هذا الذي تخشاه أمريكا أن يوجد في

الوطن العربي من يقرر الموت ومن يقول لأمريكا (طز) أمام العالم وعلى الأثير.

لا بد أن تجبر أمريكا على الوقوف على قدم المساواة مع الأمة العربية العظيمة

من قال إن أمريكا غير قابلة للهزيمة؟ من قال هذا؟ من قال أن أمريكا لا تقاوم؟ أمريكا تقاوم وقابلة للهزيمة أمام الأمة العربية، أمريكا لا بد أن تجبر أن تقف على قدم المساواة مع الأمة العربية العظيمة، هذه الأمة ذات التاريخ الذي يمتد إلى آلاف السنين. أما تاريخ أمريكا، تاريخ شذّاذ الآفاق، فيمتد إلى مائتي سنة فقط. أمه من المرتزقة. نقولها الآن: يجب أن تحترم الأمة العربية العظيمة صاحبة الرسالة الخالدة، الأمة العربية قادرة بإمكانياتها المادية والمعنوية أن تفرض على أمريكا احترام الأمة العربية، وعلى أمريكا في يوم ما أن تقف موقف الند للند مع الأمة العربية.

النصر أو الهزيمة تتوقف على إرادة الأمة العربية

كل شيء يتوقف على إرادة الأمة العربية النصر أو الهزيمة تتوقف على إرادة الأمة العربية. التحرير يتوقف على إرادة الأمة العربية. هزيمة أمريكا تتوقف على إرادة الأمة العربية هزيمة الإسرائيليين تتوقف على إرادة الأمة العربية أما الذين يعتقدون أن هناك دخل لأي قوة خارج الأمة العربية واهمون، أنها تبريرات ينقصها الدليل، تبريرات ليست حقيقية، مجرد معاذير لما يقع. الإرادة العربية هي التي يتوقف عليها

كل شيء، قول الفصل عند الأمة العربية وليست بيد أمريكا، هزيمة أمريكا باليد العربية.

وحدة الجماهير الشعبية

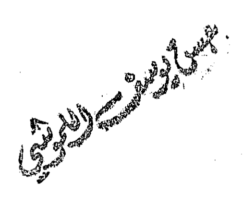
ولكي يستمر المد الوحدوي ولا ينتكس، ولكي تصمد هذه الوحدة بعد قيامها أمام التحديات، يجب أن تكون وحدة الشعب السوري والشعب الليبي، ليست وحدة معمر القذافي وحافظ الأسد. وأن تحسم هذه الوحدة لصالح الشعب السوري والشعب الليبي، يجب أن تحسم لصالح الجماهير الشعبية وليس لصالح جمال عبد الناصر آخر، في هذا العصر ليس هناك رئيس كجمال عبد الناصر وقد مات عبد الناصر. هذه الوحدة تحسم لصالح الجماهير الشعبية وتحميها الجماهير الشعبية لا مكان للشركة الخماسية مرة أخرى، لا مكان لكزبري جديد، لا مكان حتى لعامر جديد، الذي يحل محل كل هذه النماذج الحسنة والسيئة تحل محلها الجماهير الشعبية الليبية والسورية، هذه وحدة الغد، الوحدة الشعبية.

رغم النكسات والأعداء لم يسقط علم الوحدة من أيدي السوريين اطلاقاً

أيها الإخوة

والآن مع الأخ حافظ الأسد الذي أتى فوراً من أجل الوحدة العربية، جاء ومن خلفه شعب صامد يعشق الوحدة ويموت من أجلها، جاء من دمشق قلب العروبة النابض الذي ظل رغم النكسات ورغم الأعداء يرفع رايات الوحدة خفاقة عالية، ولم يسقط علم الوحدة من أيدي السوريين إطلاقاً أيها الإخوة.





إعلان طرابلس بشأن إقامة الوحدة بين القطرين العربيين السوري والليبي

1 ذو القعدة 1389 و. ر ـ 10 سبتمبر 1980 م

انطلاقاً من الأهداف الأساسية التي آمنت بها جماهير الأمة العربية على امتداد الوطن العربي والمتمثلة في تحقيق الوحدة العربية وبناء الاشتراكية وتحرير الأجزاء المحتلة من الوطن العربي، ومن الإيمان بأن الوحدة العربية هي قدر هذه الأمة ومصيرها فيها مستقبلها وخلاصها من كل ما تعانيه.

وبناءً على قرارات القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وما قررته المؤتمرات الشعبية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في دورة انعقادها الاستثنائية لسنة 1980 م، تعلن، القيادتان الثوريتان في القطرين العربيين الليبي والسوري إقامة دولة واحدة تضم القطرين على الأسس التالية:

1 ـ دولة واحدة لها سيادة كاملة على القطرين ولها شخصيه دولية واحدة تحقق الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية الكاملة وفي جميع المجالات.

2 ـ يكون لهذه الدولة مؤسساتها الديمقراطية الشعبية التي تتيح

للجماهير ممارسة دورها الكامل في بناء مجتمعها ومستقبلها وتحمل مسؤولياتها انطلاقاً من أن السلطة للشعب.

3 ـ ستناضل دولة الوحدة لإقامة المجتمع العربي الاشتراكي الجماهيري الموحد، السلطة فيه للشعب من خلال مؤسساته الديمقراطية ومؤتمراته ولجانه الشعبية ولتحقيق الانعتاق النهائي من كافة أوجه التسلط والاستغلال والاستعباد.

4 ـ إن الثورة العربية الشاملة ضرورة قائمة ومستمرة لتحقيق أهداف الأمة العربية في بناء المجتمع العربي الاشتراكي الجماهيري الموحد، والثورة في دولتنا العربية هذه جزء من الثورة العربية الشاملة، وحركتها في جميع المجالات تنبثق عن الاستراتيجية العامة لهذه الثورة.

5 ـ إن جميع الإنجازات التي حققها أو يحققها أي قطر عربي في ظل واقع التجزئة تظل قاصرة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للتشوه والانتكاس، ما لم تعززها وتصُنْها الوحدة العربية. وكذلك، فإن أي خطر يتعرض له أي جزء من الوطن العربي هو في الوقت نفسه خطر يهدد الأمة العربية بأسرها.

6 ـ إن بناء الاشتراكية، إضافة إلى أنه ضرورة منبثقة عن حاجات المجتمع العربي، فإنه وسيلة أساسية لتفجير طاقات الجماهير وزجّها في معركتها من أجل الوحدة وضد الصهيونية والإمبريالية، وكل عوامل التخلف والرجعية. ولذلك، فإن النضال لبناء الاشتراكية قضية أساسية في دولة الوحدة.

7 ـ تكون هذه الدولة قاعدة لحركة الثورة العربية.

8 - هذه الدولة قاعدة وأداة لمواجهة الخطر الصهيوني في الوطن العربي وتحرير فلسطين.

9 - الجماهير العربية هي سياج هذه الدولة ودرعها، كما أن القوى الثورية هي أداتها لتحقيق أهدافها واستراتيجيتها.

10 - دولة الوحدة بكونها قاعدة معادية للصهيونية والإمبريالية والرجعية، فهي قاعدة للنضال العربي الفلسطيني ولثورته باعتباره فصيلاً رئيسياً من فصائل الثورة العربية.

11 - تعمل هذه الدولة على تعزيز الجبهة القومية للصمود والتصدي باعتبارها حلقة عربية رئيسية في المواجهة والتصدي لمخطط ثلاثي: معسكر داوود المتمثل في الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني ونظام السادات العميل.

12 - تعمل هذه الدولة لزج إمكانات العرب وطاقاتهم البشرية والاقتصادية والعسكرية في ساحة الصراع العربي الصهيوني، انطلاقاً من الأبعاد القومية العربية لهذا الصراع.

13 - هذه الدولة نواة للوحدة العربية الشاملة، وبالتالي فهي مفتوحة لكل قطر عربي يرغب في الانضمام لمسيرتها الوحدوية النضالية ويلتزم بمبادئها.

14 - دولة الوحدة هذه جزء من حركة التحرر القومي في العالم وحليف لقوى الاشتراكية والتحرر، تناضل ضد الصهيونية والعنصرية والإمبريالية والاستعمار والظلم وكافة أوجه الاستغلال والاستعباد.

إن القيادتين الثوريتين في القطرين العربيين السوري والليبي إذ تعلنان للأمة العربية هذه الأسس التاريخية لتؤكدان أن هذه الدولة ستكون دولة العرب جميعاً تناضل من أجل قضاياهم وتحارب من أجل أهدافهم وتبني من أجل مستقبلهم، إيماناً أن الوحدة هي طريق الشرف والكرامة للأمة، كما تعلنان عن عقد اجتماع مشترك لهما لوضع الصيغ والإجراءات لتنفيذ هذه الأسس والمبادىء، ولإقامة دولة الوحدة وبناء مؤسساتها الشعبية.

صدر بطرابلس بتاريخ غرة ذي القعدة 1389 من وفاة الرسول، الموافق 10 من سبتمبر 1980 م.

قرار بشأن إعلان الوحدة بين القطرين العربيين الليبي والسوري

1 ذو القعدة 1389 و. ر ـ 10 سبتمبر 1980 م

بسم الله الرحمن الرحيم

بناءً على قرار القيادتين القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بتاريخ 1980/9/2 م، وعلى ما قررته المؤتمرات الشعبية للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في دورتها الاستثنائية في الفترة ما بين 2 إلى 9 سبتمبر 1980 م.

تقرر القيادة الثورية في الجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية إعلان ما يلي:

1 ـ إقامة دولة واحدة تضم القطرين العربيين الليبي والسوري، السلطة فيها للشعب.

2 ـ تتمتع هذه الدولة بالسيادة الكاملة على القطرين العربيين الليبي والسوري، وتكون شخصية دولية واحدة.

3 ـ تشكل قيادتا ثورتي القطرين قيادة ثورية.

4 ـ يكون لدولة الوحدة مؤتمر قومي عام.

5 ـ يكون لدولة الوحدة سلطة تنفيذية واحدة.

6 ـ تجتمع القيادة الثورية في القطرين لوضع القرارات والإجراءات لتنفيذ هذا القرار خلال شهر من تاريخ صدوره.

العقيد: معمر القذافي

الرئيس: حافظ الأسد

صدر في طرابلس بتاريخ 10 سبتمبر 1980 م

لقاء القائد
بمنتسبي معسكري الفاتح
والسابع من أبريل
بقاعة الأمل الأخضر

لقد أعد هذا الملتقى لمعسكري الفاتح والسابع من أبريل على أمل أن تخرج منكم قوة ثورية أحسن من التي قبلها باعتباركم الجيل الجديد.. جيل الغضب.. الجيل الذي من الممكن أن يمحو عار الصهيونية والرجعية والتجزئة في الوطن العربي.. الجيل الذي يمكن أن يبشر بحضارة جديدة للعالم.. فإذا لم تنفعوا في هذا فمعناه أن هذه الأمة ليس فيها نفع.. وهذه هي المسؤولية التاريخية الملقاة على هذا الجيل الجديد.. جيل الغضب.. الجيل الذي يحمل رايات ثورة الفاتح ورايات الجماهيرية ويبشر بالانعتاق النهائي والانتصار الأخير للحرية. وبغضّ النظر عن الأسباب التي أدت إلى تواجدكم في هذه المعسكرات من ناحيتكم.. فهذه فرصة أتيحت لبعضكم لأول مرة أن يدخل معسكراً ثورياً.. أولاً تلتقون مع بعضكم، ثانياً تستمعون لشروح في الأطروحات الجديدة التي يمكن أن لا تكونوا قد استمعتم إليها في الماضي.

أريد أن تشعروا بقيمتكم وأهميتكم كجيل جديد خاصة الذي ما زال في الثانويات وفي المعاهد، والذين سيصبحون مدرسين

ومدرسات، والذين سيصبحون طلبة في الجامعة في المستقبل القريب، نريدكم أن تكونوا على درجة من الوعي والثورية والشعور بالمسؤولية أكبر من المدرسين والمدرسات والطلبة الذين كانوا قبلكم ثم تساهمون بعد ذلك في صنع جيل ثوري جديد.

قضايا تتعلق بمصيركم

وعندما أتكلم على هذه القضايا.. أعني قضية بناء حركة ثورية أو قضية وجود لجان ثورية حقيقية والمحافظة على النظام الجماهيري، والاستمرار في الكفاح ضد الرجعية والصهيونية والإمبريالية والإقليمية، فهذه ليست قضايا هيّنة أو بسيطة لأنها تتعلق بمصيركم، تتعلق بقضية خطيرة وهي مسألة وجود الأمة العربية أو عدم وجودها... فقد تختفي هذه الأمة في المستقبل لو تتغلب عليها أمريكا.. وقد تتمزق الأمة العربية أكثر مما هي عليه الآن وتختفي كأمة، وتصبح مثل الهنود الحمر أو الأرمن والأكراد.. وهذا لا يمنع حدوثه إلا قوة الأمة العربية من الداخل، وقوة الأمة تتمثل في شبابها.. في هذه الأجيال الجديدة الصاعدة. لكن هذه الأجيال لا يكفي أنها موجودة تأكل وتشرب بل لا بد أن يكون وجودها بوعي، يولّد فيها الحماس والكفاح والغضب والثورة ضد كل المعوقات التي تحول دون تقدم هذه الأمة وتطورها.

المواطن العربي يقف موقفاً سلبياً

إن الأمة العربية الآن على أسوأ ما تكون للأسف.. لا تقولوا: هذه مسؤولية الجيوش أو الحكام، فهذه هي المصيبة، ونحن نكافح

لكي نقضي على هذه الروح، فالشباب في أي مكان أو في الوطن العربي عموماً يقف موقفاً سلبياً من مصيره، وكأن الأمر لا يعنيه، ويقول: هناك الحكام العرب والحكومات، وهناك جيوش جرارة لماذا ضاعت فلسطين؟ لماذا احتلوا لبنان؟ هذا ما يجب أن تقوله لنفسك أنت. إذا أنت لم تقاتل فعلى من تعتمد؟ مَن مِن الحكام العرب تعتمدون عليه؟ حاكم لبنان مثلاً - جميّل - هذا إسرائيلي نصراني لا ينتمي للأمة العربية ولا هي تهمه ولا يهمه مستقبلها. . أي واحد آخر تعتمدون عليه هل تعتمدون على بقية الحكام الرجعيين. . السعوديين مثلاً أم المغرب أم الملك حسين؟ هؤلاء يفكرون في عروشهم وفي عائلاتهم ومهربين أموال شعبهم كلها إلى الخارج وبعد أن تسقط عروشهم يعيشون ملوكاً في الخارج.

أما بقية هؤلاء الرؤساء المنتخبين أو الذين ينصّبوا أنفسهم مدى الحياة، هؤلاء لا يفكرون إلا في مدة رئاستهم، وهذه المرحلة المنحطة التي نعيش فيها نحن العرب الآن لا يمكن أن تخلق إلا حكاماً منحطين مثل هذه النماذج، فهؤلاء كلهم صالحهم هو الاستعمار وهو راضٍ عنهم ثم أنهم لم يأتوا إلى الحكم عن طريق الجماهير لأن الجماهير ليست واعية بالقدر الكافي الآن، بل هي متخلفة جداً وبالتالي، فإن الحكام كلهم جاءوا رغم أنف الجماهير بل جاءوا بالصدفة، إذا كان الحظ مواتياً للجماهير يأتي حاكم حبيب للجماهير مثل عبد الناصر وإن كان الحظ سيئاً يأتي حاكم معادٍ للجماهير كما هو حال أغلبية الحكام الموجودين الآن ومن ثم، فأنا أقول لكم لا تعتمدوا على أحد ولا بد لجيلكم، جيل الغضب أن يعتمد على نفسه وأن مصير الأمة العربية يتوقف على مدى ما تقدمونه من تضحيات، أنتم هذا الجيل أولاد

وبنات ـ لا بد أن تستعدوا للقضية من الآن وعلى هذه التضحية يتوقف مستقبلكم.

لا نريد أن تقف الجماهير في ليبيا كما تقف بقية الجماهير العربية على الهامش والتي تعتمد على ملك أو على رئيس وأنتم ترون إلى أين يقود الملوك والرؤساء هذه الجماهير، السادات عندما هزم في الحرب اعترف بالعدو وقبل كل شروطه وجاء من بعده من غلب في إدارة مصر فسلّمها بالكامل للأمريكان. وأمس كان معي أحد الرؤساء العرب وهو رئيس موريتانيا الذي أوقف آخر رحلة للطائرات الليبية التي تحمل السلاح إلى نيكاراجوا مارة بموريتانيا ولما سألته عن السبب؟ قال الأمريكان عرفوا وقالوا لنا أوقفوها.. قلت له كيف يحدث هذا وأنتم دولة مستقلة؟ قال لأن أمريكا هي التي تدير اقتصاد موريتانيا. فانظروا هذا هو رئيس عاجز عن إدارة بلاده فسلمها لأمريكا. إذن، لماذا قمتَ بانقلاب على مختار داده الذي كان أحسن حالاً؟ هل قمت بانقلاب لكي يسيّر الأمريكان اقتصاد موريتانيا؟

وهذا أيضاً رئيس مصر عجز عن إدارة مصر فسلّمها لأمريكا والآن مصر تدار بالشركات الأمريكية والمخابرات الأمريكية والخارجية الأمريكية، فالسياسة تديرها الخارجية الأمريكية وأمور الأمم تديرها المخابرات الأمريكية والاقتصاد تديره الشركات الأمريكية وهذا الرئيس هو أحد النماذج للرؤساء العرب العاجزين عن إدارة بلادهم فسلّموها لأمريكا مثل ما فعل رئيس السودان الذي عجز كما ترون عن عمل أي شيء في السودان فسلم السودان بالكامل لأمريكا.

والشعوب العربية تعتمد على نماذج من هذا النوع وهذه النماذج هي التي تقود هذه الأمة إلى الهاوية ومن ثم لا نريد أن نعتمد نحن

أيضاً على غيرنا وعلى قوى غيبية خارج إرادتنا، وعندما نتكلم عن الوحدة العربية تقولون هل الوحدة مسؤوليتنا نحن فقط ويا ليت العرب يحققون الوحدة.

من هم هؤلاء العرب؟ اعتبر أنه لا يوجد عربي غيرك بدلاً من أن تقول يا ليت العرب يحررون فلسطين!

من هم هؤلاء العرب؟ اعتبر نفسك فقط الذي سيحرر فلسطين.

جيل المسؤولية

لا نريد أن تكون في ليبيا اتكالية وسلبية، وكل واحد يعتمد على قوى خارجية.. هذه الروح لا بد أن نقضي عليها، وأن نغرس في نفس هذا الجيل أن جميع المسؤوليات تقع عليه وحده.. من تحرير فلسطين، إلى هزيمة أمريكا، إلى توحيد الأمة العربية.. (هتافات: نحن جيل المسؤولية) هذا الذي نريده.. نريد أن تحسّوا بالفعل أنكم جيل المسؤولية وأنكم جيل الغضب.

البدء بالانتماء للجان الثورية

لكن كيف نبدأ؟ نبدأ بأن كل واحد منا يبني نفسه أولاً ويعدها للتضحية وتحمّل المسؤولية ويكون.. غاضباً. نبدأ بالانتماء للجان الثورية لأنه بدون تنظيم للقوة الفاعلة لا يمكن عمل شيء.. كل واحد منكم يرى أنه قادر على الكفاح ينضم إلى لجنة ثورية حتى لو كانت هذه اللجنة الثورية ليست ذات فاعلية، عليه هو أن يحولها إلى لجنة ثورية حقيقية وعليه هو أن يبعث فيها الحياة ويبعث فيها الحركة،

كما أن عليه أن يستقطب العناصر الثورية إلى هذه اللجنة حتى تتغلب القوة الثورية الحقيقية على أية عناصر سلبية موجودة فيها.

إنه ابتداءً من هذا المعسكر، لا بد أن يتم الانتماء لحركة اللجان.. الذي ليس عضواً في لجنة ثورية يدخل لجنة ثورية والذي هو عضو لجنة ثورية من قبل يرجع بحماس جديد وفقهٍ ثوري جديد بعد هذا المعسكر، ويلعب دوراً في اللجنة الثورية خلافاً لدوره في السابق قبل أن يدخل هذا المعسكر ويبني حركة ثورية داخل ليبيا حتى لا تنتكس الثورة وحتى لا تسرق الحرية.

وبدون انضمام للجان الثورية، فإن كل الجهود تذهب سدى، وهتافكم هذا ليس له معنى إذا لم تكونوا أعضاء في اللجان الثورية فهذا الحماس أريده أن يدخل إلى اللجان الثورية وسنرى اللجان الثورية بعد دخولكم إليها أنها أصبحت أكثر قوة عن ذي قبل.. أنتم كلكم مسجلة أسماؤكم عندنا والمؤتمرات الشعبية التي تتبعونها، والمثابات الثورية الموجودة في الأماكن التي تتبعونها.. وسنرى من منكم بنفس الحماس بعد أن خرج من هذا المعسكر، انضم للجنة ثورية، والمنضم من قبل نراه بحماس جديد وبفقه ثوري جديد حتى نعرف أن هذه الهتافات صادرة عن شباب مؤمن بها ومستعد أن يموت من أجلها وليست هتافات عاطفية. وليس بعد هذا الهتاف كلام آخر إذا طبقتموه، فهذا في حد ذاته يكفي وهو يدل على وعي وعلى إيمان ومعرفة بالثورة. إنها ليست هتافات وشعارات، وإنما هي تضحية وفداء، فأنتم جيل المسؤولية وجيل الغضب.

فالبداية تكون بوجود حركة ثورية حقيقية في ليبيا حتى لا تنتكس ليبيا مثلما انتكست مصر التي لو استمرت مثل أيام عبد الناصر لكانت

قد وحدت الأمة العربية وحررت فلسطين وليس كما هو الحال الآن، حيث تقوم القوات الأمريكية والقوات البريطانية بمناورات على الأرض المصرية، ولا كانت مكتسبات العمال قد سلبت، ولا استولى الإقطاعيون على أراضي الفلاحين، ولا عادت الصهيونية من جديد، ولا خسرت الجماهير الكادحة في مصر، ولا عادت للفقر من جديد. ولا اتسعت الفوارق بين الأغنياء والفقراء من جديد، إذن لا بد أن تعتمدوا على أنفسكم، فمصر أيام عبد الناصر كان الفلاحون فيها والعمال في القمة، والشعور القومي العربي متأججاً وكنا نحس بأن الوحدة العربية قريبة، وبأن العدو لا يستطيع أن يقهرنا، وبعد أن اختفى عبد الناصر خيم الظلام على دنيا العرب كلها. . لماذا؟

لأن عبد الناصر كان فرداً، وكانوا يصفقون له وهو موجود مثلما نتكلم نحن الآن، وعندما اختفى ذهب معه كل الحماس، والسبب هو عدم تنظيم القوة الثورية التي تحمل مبادئه وترفع شعاراته وتستطيع الدفاع عن المكتسبات الثورية.

كما أنكم الآن لا تستطيعون أن تحافظوا على مكتسباتكم إلا إذا كانت عندكم حركة ثورية حتى في غياب معمر، في غياب قيادة الثورة، في غياب أي واحد حتى تكون الحركة الثورية قادرة على حماية الجماهيرية وحماية السلطة الشعبية حتى لا تحدث نكسة في المستقبل - لا سمح الله - لأنه لو انتكست ليبيا فستصاب الأمة العربية بخسارة تاريخية، لأنه لا يتصدى لأمريكا في الوطن العربي إلا أنتم لأن الباقين يتصفون بالسلبية، ولنأخذ البلاد العربية بلداً بلداً فكلها وضعها سيء للغاية تنتظر من يرفع روحها المعنوية.

فلو أخذنا الجزيرة العربية والخليج . . هذا كابوس الملكية والكابوس الأمريكي وتجار البترول والقصور، والحرير والذهب والسيارات الأمريكية الفارهة بدون مصانع ولا مزارع ولا شيء ينفع الأمة العربية . . الأموال تأخذها أمريكا وتعطي بدلها أوراقاً وبضائع أمريكية وهمية . . هذه المنطقة الغنية بالبترول والتي تعتمد عليها أمريكا وتزود بها إسرائيل، والشعب فيها لا زال يعيش في الخيام ـ رحّل ـ وحالتهم متخلفة وسيئة . . إذن الجماهير الشعبية في الجزيرة العربية مقهورة للغاية وهناك طلائع قليلة بدأت تصل إلى المدارس وللجيش وهي التي يعتمد عليها لعلّها تكون مثلما حصل في ليبيا، حيث كانت كلها خائرة، الليبيون كلهم عندما قامت الثورة كانوا في تجمعات من العشائش والأكشاك، وكان الحكام يفرطون في البترول للأجانب ويعلّمون بعض المنتفعين من الفقراء ويوظفوهم لخدمة أغراضهم، وبهذه الطريقة قضوا على أناس كثيرين، وهناك متعلمون انضموا للأجانب وهربوا إلى إيطاليا . . ما هو السبب؟ لأن العهد البائد أفسدهم، أغراهم فانسلخوا عن طبقة الجماهير الكادحة التي خرجوا منها، وأصبحوا كالكلاب الضالة في أوروبا . . وهكذا كانوا يخططون لأي مجموعة تتعلم لكي لا تفكر في الثورة ليبقى البلد باستمرار متخلفاً والأمريكان والأوروبيون يأخذون بترولها ويقيمون فيها القواعد، وهذا ما يجري الآن في المغرب وفي الأردن وفي الجزيرة العربية كلها حتى الذي يتعلم يحاولون أن يغسلوا له مخّه والبقية من الناس تعبانة فكيف يخرج منهم تحرك شعبي مثلكم أنتم، حتى أمريكا لا يعرفونها . . الأردن نفس الشيء خيام وناس يركبون الحمير والإبل ولم يتعلموا شيئاً سوى أن هذا الملك سيدهم . . قالوا لهم إن هذا هو النبي . . والمحاولات كلها التي ظهرت قضي عليها خاصة من الفلسطينيين الواعين الذين التحقوا

بالجيش الأردني. لقد علموا الشعب أن هذا الملك سيدك، وكلهم في حالة فقر لا يشغلهم إلا الحصول على الأكل والشراب وجاهزين لأي واحد يتعلم ويفكر في الثورة فيقضون عليه، تجري عمليات طحن للطاقة العربية وإهدار لها وتخدير في جميع الأقطار العربية.

وحتى في ليبيا لم نخرج للثورة إلا بالكاد حيث خرجت طليعة لتقوم بالثورة وكانت قصة تاريخية فتحت الباب على مصراعيه للجماهير الشعبية وحققت هذه التحولات الخطيرة المذهلة على المستوى العالمي وهذه كلها في الحقيقة صدفة، ولو اكتشفت حركة الضباط الوحدويين الأحرار لتم القضاء عليها وكنا الآن كبقية الأقطار العربية ما زالت القواعد جاثمة على أنفاسنا والبترول تستولي عليه أمريكا وأهلنا ما زالوا في الأكواخ، والفقراء ازدادوا فقراً والأغنياء ازدادوا غنى.

الواقع العربي

إن الواقع العربي سيء للغاية.. فالمغرب هذه يطحنها الإقطاع، الملك له مشاريع ضخمة مثل مشاريع الكفرة والسرير والارل في أملاكه، أعني أن الملك يملك مشاريع في أراضيه مثل مشاريع الشعب الليبي، وهكذا بقية الوزراء والحكام والسماسرة، وعندهم جميع الطعام الموجود في المغرب طعام (سيدنا) والماء أيضاً. ماء (سيدنا) وهو الرب.. وقد سبق وأن قامت محاولات في المغرب ولكن تم القضاء عليها بفظاظة.

والسودان، أنظروا كيف هو غارق في المشاكل، والسبب وراء هذا كله هو عدم وجود حركة ثورية. يوجد أناس ثوريون يقومون بعملية

غضب مثل محاولة المغرب، أربعة أو خمسة ضباط يقومون بعملية غضب ويقضى عليها كما حدث في الأردن، ومعظم الأقطار العربية حدث فيها انتفاضات ولكن تم القضاء عليها لأنها محاولات يائسة يقوم بها أربعة أو خمسة أو عشرون أو ثلاثون بدون حركة ايديولوجية ثورية تنتشر في وسط الجماهير الشعبية وتعبىء قوى الشباب وتعبىء الجماهير وتستطيع في وضح النهار أن تلبي إرادة الجماهير وتقضي على النظام الموجود. . .

في ليبيا الآن الفرصة متاحة. . نحن كنا منهمكين في بناء هذه الحركة، إذن هذه فرصة تاريخية لكم يجب أن تعملوا ليل نهار ولا تفوِّتوا هذه الفرصة. والقضية قضية القدرة على منع الخيانة، القدرة على المحافظة على المبادىء، القدرة على المحافظة على الحرية. من أين تأتي هذه القدرة تأتي من بشر في وضع يمكنهم من حماية الحرية، يمكّنهم من هزيمة الاستعمار. . في مصر بعد أن مات عبد الناصر لم يكن هناك بشر منظمون يستطيعون أن يردعوا السادات، كان هناك خمسة عشر وزيراً يعتبرونهم ناصريين قدموا استقالتهم وقبلها السادات في حين يحسبونها مناورة وضغط لكي ينهار نظام السادات. . أبداً قَبِلها وجاء بخمسة عشر وزيراً غيرهم، وهؤلاء بعد أن تحركوا وضعهم في السجن وبدأ يتصرف كيفما يريد لأنه لم تكن هناك إمكانية بشرية تمنع هذا الانهيار الخطير الذي حدث في مصر. . لم يكن هناك أناس يقفون للسادات ويمنعونه من الذهاب إلى الإسرائيليين في القدس أو أن أناساً عندما عاد من القدس رفضوه واعتبروه مطروداً في الشارع. . لم تكن توجد قوة منظمة، أعني لم تكن توجد حركة ثورية.

حركة ثورية تحافظ على النظام الجماهيري

ومن ثم فالذي نحن بصدده الآن هو بناء حركة ثورية في الداخل والخارج. . لا بد أن نبني حركة ثورية داخل ليبيا تحافظ على النظام الجماهيري وعلى السلطة الشعبية فلا يتمكن أحد من سرقة السلطة من الشعب أو يسرق الثروة من الشعب ويسحب السلاح من الشعب. . وهذه قد تحدث في أي وقت. . من يمنعها؟ يمنعها وجود حركة اللجان الثورية التي تحرض الجماهير على القتال وعلى الاستماتة في الدفاع عن مكاسبها وحتى لو وقع عدوان خارجي ودخلت القوات النظامية في معركة ضد قوات أمريكا وأبيدت القوات النظامية ـ قد لا تهزم وإنما تباد أمام جيش أقوى منها ـ من يبقى بعد ذلك؟ يبقى الشعب، ولكن الشعب لا بد له من حركة ثورية تنظمه وتدعوه إلى القتال.

نظام المبادرات الشعبية

وهذا النظام، المبادرات الشعبية، حتى الوحدة العربية يمكن أن تتحقق بمبادرات شعبية، وحين يخرج مليون مواطن تونسي غضباً عن بورقيبة وعصابته ويقومون بمسيرة إلى حدود ليبيا. . من يستطيع أن يقاوم مليون مواطن؟ قد يكون هناك مليون مواطن يحبون الوحدة في تونس ولكنهم ليسوا منظمين وليس هناك من يحركهم ولا توجد حركة ثورية تنظمهم.

وهناك أشياء كثيرة من الممكن أن نقوم بها حتى لو نكنس شوارعنا. . بداية من كناسة الشوارع حتى هزيمة الصهيونية والإمبريالية وتحقيق الوحدة العربية، إنما كل هذا يحتاج إلى حركة ثورية تنظم الجماهير. تنظم الجماهير حتى في جماعات تكنس شوارعها. . تنظم

الجماهير في جماعات تقوم بتفريغ البضائع أو شحنها في الميناء. أمس كنت أتكلم مع بعض اللجان الشعبية وقلت لهم: أن المؤتمرات الشعبية قررت المناوبة في الموانىء وأعمال النظافة والاستغناء عن الكوريين والفليبينيين الذين يأخذون أموالنا إلى الخارج ويقوم بها الليبيون، قالوا: فعلاً المؤتمرات قررت ورتّبنا هذا النظام والناس لم يقبلوا أن يكنسوا شوارعهم ولا القيام بتفريغ البضائع في الميناء.. وأنا طبعاً عارضتهم وقلت لهم لا، اللجان الشعبية هي الفاشلة وهي التي لم تستطع وضع برنامج للجماهير الشعبية لكي تعرف ما هو المطلوب منها لتقوم به.. قالوا: أبداً، الوهن في الجماهير الشعبية وهي التي لا تريد.. الناس لا يريدون أن يكنسوا شوارعهم ولا تفريغ بضائعهم في الميناء.

ومع هذا أنا ما زلت أقول: أن اللجان الشعبية هي التي يجب أن تضع برنامجاً ونظاماً يقول بأن على أهل الشارع الفلاني أن يقوموا بكذا حسب القرار الذي اتخذتموه، وعلى الطلاب يوم السبت الذهاب إلى ميناء طرابلس وبنغازي، ويوم الأحد ميناء درنة، ويوم الجمعة ميناء طبرق وزوّارة.. وعلى الموظفين أن يقوموا بهذا العمل يوم الخميس والفلاحون يوم الأربعاء مع تحديد الطلاب والموظفين والفلاحون الذين سيقومون بهذه الأعمال في كل منطقة.. قالوا ليس هناك عدا القوات المسلحة هي التي تقوم بهذا العمل حيث يذهب الضابط والجنود لتفريغ معداتهم بأنفسهم والتي كان من قبل يفرغها الكوريون ويدفعون لهم أموالاً مقابل ذلك. أما بقية أفراد المجتمع فلم يعملوا شيئاً من هذا.. وأنا ما زلت أقول إن الجماهير الشعبية جاهزة للعمل، اللجان الشعبية هي غير القادرة على وضع البرامج التنفيذية وهذه

أقولها للجان الشعبية ولكن الحقيقـة أن الجماهـير الشعبية هي العـاجزة والتي تقرر قرارات لا تستطيع تنفيذها. . لماذا؟

لأنه لا يوجـد فيها حـركة ثـورية تحـركها، وهـذه الجماهـير الشعبية عندما نتركها هكـذا تصبح لا شيء حتى لـو أتيت بمليون مـواطن قد لا يستطيعون التحرك لا إلى اليمين ولا إلى اليسار، ولو يصفق واحد منهم يصفقون كلهم ولو سألتهم على أي شيء صفقتم سيجيبـونك بـأنهم لا يعـرفون. . وهـذه الحالـة تسمى الذات الـلاشاعـرة وهي التي تسيـطر عليها الروح الجماعية فهي تحتاج إلى من يحركها: اسمعي أيتها الجماهير التي لا تعرف من أين تطلع، تطلعوا. . من المكان الفلاني أو الـطريق الفلاني، تطلعون كلهم عندما يعرفون من أين يطلعون.

إن الجماهير الشعبية سواء أكانت في ليبيا أم في الوطن العربي تحتـاج الى حركة ثورية ـ وكل كلامي ينصبّ على ضرورة بناء حركة ثـورية في الداخل والخارج ـ والحركـة الثوريـة هي أنتم أعضاؤهـا وأنتم جنودهـا وإن كان هناك تحرير لفلسطين فأنتم الذين تقومون به، وإن كـان هناك قتال في المستقبل، وإن كان هناك أنـاس يقدمـون التضحيات ستكـون منكم أنتم، وإن كـان هنـاك أنـاس يبيعـون أرواحهم فهم أنتم وليس غيركم، يضحون ويموتون ويستشهدون فهم منكم ومن أولادكم وأولاد أولادكم. . عليكم مسؤوليـة تحريـر فلسطين مسؤوليـة قهر أمـريكا. . مسؤولية تحرير الوطن العربي.

وإلى الأمام. . . . والكفاح مستمر.



المحتويات